وبه بسم الله الرحمن الرحيم العون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المقدس عن المثال المنزه عن الزوال والصلوة والسلام على سيدنا محمد خير
الانام وعلى آله الكرام وصحبه المقتبسين من مشكاة جلاله والمغترفين من بحار افضاله وبعد
فيقول الفقير الى لطف ربه القدير ابن الشيخ محمد امين عمر الشهير بابن القره داغي احسن الله
الى والديه واليه واقاربه [illegible] شآبيب الغفران عليهما وعليه هذه
حواش شريفة وفوائد لطيفة علقتها على تصريف مولانا على الاشنوي حفظه
الله بلطفه المعنوي اثناء الاشتغال بتحصيل العلوم عام الف وثلثمائة واثنين مع
وعشرين من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم عليه وعليهم اجمعين ثم اردت
مدة ونهاية مع تبديل عباراتها الصعبة باسهل وقواصرها باشمل ضاما اليها ما يوضح المرام
وينقح الكلام ويحقق المسائل ويدقق الدلائل على وجه حسن للناظرين سهل للمبتدئين
ليكون النفع للطالبين ومن الله استمد التوفيق وسلوك ارتبة التحقيق قوله بسم الخ
ابتدء بالبسملة اقتداء بالكلام المجيد في الابتداء بها بحسب الترتيب كسائر الكتب
السماوية وامتثالا للحديث كل امر ذي بال لم يبدء فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر
اى كالابتر الذى هو مقطوع الذنب وعورض بخبر كل امر ذي بال لا يبدء فيه بالحمد لله

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد

لله الخ وأجيب بوجوه اشهرها حمل ابتداء البسملة على الحقيقي وهو ما يكون بالنسبة
الى جميع ما عداه والحمدلة على الاضافي وهو ما يكون بالنظر الى البعض ما عداه ولم يعكس
تأسيا بالقرآن العزيز وعملا بالاجماع قوله الحمد لله جملة خبرية او انشائية واعترض
على الثانية بانه لا يمكن للعبد ايجاد مضمونها فكيف تكون انشائية ودفع بان المراد بها
انشاء الثناء بذلك لا ايجاد مضمونها وعدل عن الفعلية التي هي الاصل في الاخبار
عن المتجددات الى الجملة الاسمية لافادة الدوام وعبر بعض بالفعلية لافادتها
التجدد فلكل وجهة وقدم الحمد لانه اهم نظرا الى ان المقام مقام الحمد وان كان تقديم
ذكر الله اهم نظرا الى ذاته والكلام في تعريف الحمد اللغوي والعرفي والشكر بالمعنيين
وفي النسبة بينها وفي كون لام الحمد للاستغراق او الجنس ولام لله للاختصاص او
التمليك شائع فلا حاجة الى الاطالة قوله والسلام ذكره لان افراد الصلوة عنه
كعكسه مكروه عند متأخري الفقهاء الا فيما ورد واستدل عليه بقوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث قرن بينهما بالواو ورد بان الواو والقران الذكري
لا الفعلي كما في قوله تعالى اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة ولذا قال بعضهم ان الافراد خلاف
الاولى قوله خير خلقه اى بالاجماع كما ذكره الرازي وما حادثة منها قوله صلى الله

وعلى آله اجمعين (اما بعد) فيقول الفقير الى الله الغنى على بن الشيخ حامد الاشوى

لما كان تصريف الزنجانى احسن المختصرات فى هذا الفن

عليه وسلم انا سيد الناس يوم القيمة وخص يومها بالذكر لظهوره لكل احد بلا منازعة

ونوع الادمى افضل الخلق فيكون افضلهم وما ورد من النهى عن تفضيله صلى الله عليه وسلم

على بعض الانبياء فمحمول على نحو التواضع او ما قبل علمه بانه افضل او التفضيل فى نفس النبوة قوله

والآل واصحابه فقيه الكفاء كما فى سرايل تقيكم الحر كما قال المحشى ولم يعكس لان الصلوة

على الآل مأمور به فى الحديث والصحب مقيس عليه ويمكن حمل الآل على آله الاجابة فيشمل

الصحب قوله الفقير اى المحتاج وحذف المفتقر فيه للافادة التعميم وقوله الغنى بالجر صفة الله

تعم كما هو المتبادر وبالرفع صفة الفقير اى الغنى عما سواه تعم وعلى التقديرين فى تقابلهما

صنعة الطباق قوله على بن الشيخ الخ اسقط همزة ابن املا لان شيخ حامد صار علما بغلبة الاستعمال

اوله حاملا بدل من الشيخ والمبدل منه فى حكم السقوط فكان واقعا بين علمين حكما

قوله الاشوى بالرفع او الجر والثانى اولى بالنظر الى قرب الموصوف والاول اولى بالنظر

الى معرفة المؤلف اذ لا يلزم من معرفة الاب بنسبته الى محل معرفة الابن بحاله قوله تصريف

الزنجانى اى الكتاب الذى الفه فى بيان قواعد علم التصريف احسن الخ قوله فى هذا

الخ استخدام هو او الاشارة بهذا الى فن الصرف المستفاد من المقام لا من الكلام قوله

المختصرات المختصر ما قل لفظه وكثر معناه وقد يطلق على ما قل لفظه ومعناه قوله فى هذا

ترتيبا واولها للمبتدئين تقريبا لكن ما كان وافيا بتمام ما لا بد

لهم منه

فى هذا ظرفية المدلول للدال فى الجملة اذا حمل الفن على المسائل سواء كان مرتبطا بالتصريف

او بالمختصرات او بهما قوله ترتيبا عرف بجعل كل شئ فى مرتبته واعترض بان ضمير مرتبته ان

عاد الى الكل لزم ان يكون كل شئ فى مرتبة الكل او الى الشئ لزم كونه فى مرتبة شئ واحد وكل منهما

فاسد واجيب بوجوه احسنها ان العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته

الى الشئ ثم الترتيب مصدر مبنى للمفعول واللام يكن وصفا للتصريف حقيقة قوله واولها

عطف على السبب اى اليقها بحال المبتدئين فى ترتيب المعانى الى افهامهم لاحسنيته ترتيبا

فقوله للمبتدئين مرتبط بالاولى والتقريب بالمعنى اللغوى ويمكن جعل اللام بمعنى على الى

متعلقا بالتقريب وكذا حمل التقريب على المعنى الاصطلاحى وهو سوق الدليل على وجه

يستلزم المطلوب لكنهما بعيدان قوله لكن ما الخ دفع لما يتوهم من المدح المار من انه اخلل

فيه اصلا قوله وافيا من وفى الشئ وفيا كثر وتم فقوله بتمام متعلق به على التضمين معنى

المتعلق او من وفى بعهده اى لم يخالف لكن يتجه على الثانى انه لم ينقل عن المصنف

الوعد المؤكد به فلا وجه لغيره وفائه الا ان يقال ان التأليف فى علم فى قوة ذلك لانه شأن

المؤلفين ففيه عهد حكمى وفى نسبته الى الكتاب تجوز او المراد وافيا مؤلفه وارجاع ضمير

ولا كافيا في الجميع ما لا يستغنون عنه اردت ان اضم اليه ما يتم فوائده وازيد عليه ما

يعم فرائده مع تغيير بعض عباراته ايثارا بخير مرامها وتبديل قواصر كلماته شاغلا باشمها عنها

كان الى الزنجاني لو صح استلزم تفكيك الضمير قوله ولا كافيا كلمة لا لدفع الايجاب الكلي

لا لسلب كلي والا لزم الكذب وكذا ما فيما كان قوله لا يستغنون اى اوساط المتعلمين فان

الذكي منهم يكتفي بتصريف الزنجاني وغبيهم لا يستغني بهذا الكتاب ايضا قوله ما يتم اشارة الى

ان التمام فيما مر بمعنى التتميم والاتمام قوله فوائده جمع فائدة بمعنى مفادة فانها ما استفيد

من نحو علم او مال ففيه تلميح الى انها مأخوذة من غيره ويمكن جعلها من فاد له المال يفيد اى

ثبت فالمراد بها الامور الثابتة البعيدة عن البطلان قوله فرائده جمع فريدة بمعنى الدرة

الكبيرة شبهت الكلمات الحسنة او معانيها بها في النفاسة ففيها استعارة مصرحة

تحقيقية او في الضمير استعارة مكنية واثبات الفرائد له تخييل قوله ايثارا حال من فاعل

اضم او ازيد فيكون حقيقة او من مفعولهما فيكون مجازا في النسبة الا ان يجعل بمعنى

المآثر كما في قوله تعالى من ماء دافق او يراد ايثارا مؤلفه وجعله حالا من ياء المتكلم المحذوف في

المضاف اليه للفسخ او من البعض بعيد وكذا قوله شاغلا قوله قواصر كلماته اى كلمات التصريف

القاصرة فالاضافة لمجرد قطعة قوله شاغلا الشغل المعدى بالباء بمعنى الاقبال وبعن بمعنى

الاعراض ففيه استعمال اللفظ المشترك في معنييه الا ان كون كل منهما بالنظر الى متعلق

سهل الامر قوله عنها اى عنها فهو متعلق باشمها او شاغلا والمفضل عليه محذوف او بها

مستعينا بخير من به يستعان ومستفيضا من الحكيم المنان فانه الولي للافضال و

الاحسان اعلم ان التصريف في اللغة التغيير وفي اصطلاح اهل هذه الصنعة لاستعمالها

او بها فتكون كلمة عن مستعملة في معنيين قوله بخير قد يقال الفاعل للعون هو الله تعالى

واسناد الفعل الى الفاعل بالباء قبيح عند اهل اللسان كما قاله عصام وتوجيهه كما ذكر المحشي

اما بجعل الباء بمعنى من او تضمين الاستعانة معنى التمسك او بتقدير المضاف اى مستعينا

بمعونته وتوفيقه واقول معنى الاستعانة طلب العون فيحسن تعلق من بالاستعانة

باعتبار المضاف لانه تعالى ليس فاعلا للطلب نعم ما ذكره جار في نحو وما توفيقي الا بالله

فتامل قوله من الحكيم كلمة من حرف جر ويجوز قراءته بفتح الميم وتشديد النون فيكون مفعول

مستفيضا قوله الولي الولي ضد العدو وكل من ولي امر واحد فهو وليه كذا في الصحاح وكل

من المعنيين محتمل هنا لانه تعالى محب للاحسان ووالي امره قوله في اللغة متعلق بالاتحاد

المستفاد من القضية الحملية الموجبة او بموضوعه على الاختلاف في اجزاء القضية اهي

ثلاثة او اربعة وكلمة في لاعتبار المدخول والظرفية المجازية واما جعله متعلقا

بالتصريف او التغيير او بمحذوف هو كائنا معرفا او منكرا ففيه ان الاولين يقتضيان ارادة

المعنى من التصريف والتغيير والثالث يستلزم حذف الموصول مع بعض الصلة

والرابع يوجب عدم التطابق بين الموصوف والصفة نعم لو جعل على الاخير حالا لا تجه

فتامل قوله لاستعمالها يعني ان التصريف قد يكون اسما للعمل المخصوص اعني تحويل المصدر

تحويل المصدر المجرد

المجرد الى المشتقات واشتقاق المصغر والمنسوب والجمع عن مباديها وقد يكون اسماً للعلم
للعلم المخصوص فحينئذ يطلق بالاشتراك اللفظي على المسائل وعلى ادراكاتها وعلى الملكة الحاصلة
من ممارستها ويعرف بالاعتبار الاول بالتعريف العملي اعنى تحويل المصدر الخ بناء على ما في
هذا الكتاب من ... وبالاعتبار الثاني بالعلمي وهو علم اى تصديق او ملكة متعلقة
او مسائل كانت باصول تعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب فقوله الاسماء لها
معطوف على مقدر اى انما يكون هذا تعريفاً للتصريف اذا كان علماً للعمل المخصوص لا
للعلم والصنعة فانه حينئذ يعرف بالتعريف العلمي قوله تحويل اى ولو حكماً فيدخل فيه تحويل طلب
بفتحتين مصدراً الى طلب ماضياً قوله مصدر الخ عبارة الاصل الاصل الواحد وعبر به
ليشمل مذهبي البصرية والكوفية فانهم اختلفوا وقالت الفرقة الاولى ان المصدر اصل
المشتقات والثانية ان الفعل اصلها وعللوه بان المصدر يعتل باعتلال الفعل كما في
قياماً ويصح بصحته كما في قاوم مقاومة فيكون فرعه وبان الفعل عامل في المصدر فيكون
اصله ورد الاول بانه لا يلزم من الفرعية في الصحة والاعتلال الفرعية في الاشتقاق
وبانه منقوض باعد فانه فرع يعد في الاعلال وليس مشتقاً منه والثاني بانه منقوض
بالحروف فانها عاملة في الاسماء وليست اصولاً لها اجماعاً وعدل المؤلف عنها اشارة
الى ترجيح مذهب البصريين قوله المجرد اى المصدر الذي هو مجرد عن الحروف الزوائد

في المشتقات الى امثلة بلا واسطة كما في الماضي او بها كما في غيره مختلفة هيئاتها
لتحصيل معان مقصودة لا تحصل الا بها

الزوائد قوله في المشتقات دفع لما يقال ان ما ذكره تعريف بالاخص لان التصريف اعم
من تحويل المصدر المجرد ومن تحويل مبادي المصغر والمنسوب والجمع اليها وحاصله ان التعريف
باعتبار ما يبحث عنه في هذا الكتاب فالمعرف حقيقة نوع من التصريف هذا وكلمة في للتقليل
كما في فذلكن الذي لمتنني فيه او لاعتبار الموخول والواسطة اعم من ان تكون قريبة او بعيدة
قوله كما في الماضي اشار بالكاف الى المصدر الذي هو مزيد سواء كان مصدر المجرد كقتل او
للمزيد كاكرام فان كلا منهما مشتق من المصدر المجرد بالذات قوله كما في غيره الكاف استقصائية
اذ لم يبق لمدخولها فرد يشار بها اليه هذا وما قاله لا يوافق مذهب جمهور البصريين من ان
جميع الافعال والصفات مشتقة من المصدر بالذات قوله مختلفة اى ولو اعتبار اى لذا
قالوا ان ضم فلك وجنب جمعين غير ضمهما مفردين قوله لتحصيل مصدر معلوم او مجهول
فقوله لا تحصل مضارع معلوم او مجهول من التحصيل ومفعوله محذوف كما في اهذا الذي
بعث الله رسولا ويمكن حمله من الحصول قوله مقصودة تاكيد للمعاني لان المعنى ما يراد
من اللفظ والمراد ما من شانه ان يقصد لكثرة الحاجة اليه وهذا اوفق بالتفريع في
قوله فا فله الخ قوله لا تحصل اى تحصل بها لا بالاصل المحول اعني المصدر او لا بلفظ آخر مفرد
فالحصر اضافي فلا يرد ان معنى ضارب يحصل بزيد صدر منه الضرب وكذا سائر الامثلة

فاذا صار علم هذا النحو يل ضروريا ثم اعلم ان اصول الاسم تكون ثلثة
واربعة وخمسة والفعل تكون ثلثة

واجاب المحشي بان الحصر بالنظر الى الطريق الاسهل العادي له انتهى وهو محتمل ما لا مع الجواب
الثاني واجيب ايضا بان ما يفيده ضارب مثلا من الدوام والثبوت لا يفيده ما ذكر
قوله فاذا اي اذا توقفت المعاني المقصودة على الامثلة المتوقفة على التصريف توقفت تلك
المعاني على التصريف وصار العلم الباحث عن ذلك التحويل محتاجا اليه لان الاحتياج
الى المتوقف يستلزم الحاجة الى الموقوف عليه قوله ثم اعلم كلمة ثم للترتيب الذكري
لا الزماني قوله اصول الاسم الانسب بالمتن تقديم ابنية الفعل الا انه قدم الاسم
لشرفه واحترز بالاصول عن الفروع فانها تكون سداسية كانقطاع وسباعية كا
ستخراج وبالمعرب عن المبني كمن وما وتاء المتكلم قوله ثلاثة لا اقل بحسب الوضع فلا يرد
نحو مع واب ودم فانها ثلاثية وضعا حذف منها الآخر الفعل وذلك لانه لابد
بالطبع ان يتحقق في اللفظ مبدأ متحرك ومنتهى ساكن وان يفصل بينهما بحرف يجوز
فيه الحركة والسكون فلا يخالف شيئا منهما هذا والثلاثي عشرة ابنية هي فعل مثلث الفاء
مع تثليث العين سوى فعل بضم فكسر وعكسه فانهما ساقطان لثقلهما في الاسم ونحو الدئل منقول
من الفعل الماضي المجهول والحبك ان ثبت محمول على تداخل اللغتين في حرفي الكلمة
كما في الشافية قوله وخمسة لا ازيد لئلا يتوهم انه لفظان ويلزم الثقل في اصل الوضع قوله والفعل

عطف

لا اقل لضعف البنية واربعة لا ازيد لثقل معناه ولان الاسم اصل والفعل وا حل
منها اما سالم او غير سالم ونعني بالسالم ما سلمت

عطف على معمولي عاملين مختلفين لشرط اعني تقديم المجرور قوله لا اقل اي بحسب الوضع فلا يرد
نحو ص وق مما كان على حرفين او حرف لعروض الاعلال وقد فسر محمل الفعل على الماضي خلاف
الظاهر قوله لضعف البنية اي البناء الاقل ضعيف لا يقبل ما يتطرق اليه من التصرفات
الشائعة العارضة على الفعل كالحذف فلا يرد ان هذا الدليل جار في الاسم المبني كمتصغره وو
والحرف كسوف لان التصرف فيهما نادر ثم هو جار في الاسم المعرب قوله لثقل حيث
يدل بجوهره على الحدث وبهيئته على الزمان فلو زيد عليه لثقل لفظا ومعنى وخرج عن الا
عتدال والمراد بمعناه هو الموضوع له فلا يرد الافعال المنسلخة عن الزمان قوله ولان الاسم
اي فلو زيد الفعل على اربعة لزم تساوي الفرع والاصل او زيادته على الاصل وهو قبيح
قوله منهما اي من الفعل الثلاثي والرباعي بناء على ان الكلام فيه او من الفعل والاسم
وهذا اشمل قوله مجردا اي متجردا عن الزائد قوله ونعني اي معاشر الصرفيين واما عند النحاة
فالسالم ما ليس في آخره حرف علة وغير السالم بخلافه فنصر سالم عندهما ورمى غير سالم عندهما
وباع سالم عند النحاة غير دون الصرفيين واسلنقى بالعكس فبين السالمين وكذا غير
السالمين عموم من وجه وقد يقال سالم النحاة ما ليس لامه حرف علة فيكون اسلنقى
سالما عند الفريقين ويكون النسبة بينهما عموما وخصوصا مطلقا قوله سلمت اي خلت

حروفه الاصلية التي تثبت في جميع تصاريفها لكلمة لفظا او تقديرا وتقابل بالفاء
والعين واللام مكررا بحسب زيادة الاصول على الثلثة من حروف العلة

فلا يلزم الدور والكلام من عموم السلب لا سلب العموم لان المراد بالسلامة عدم وجود
شيء من تلك الحروف فيه فلو قال ومن الهمزة ومن التضعيف لكان اولى هذا ولم
يقل ما صح لان الصحيح ما ليس احد اصوله حرف علة فيكون اعم من السالم لان نحو اكل صحيح
لا سالم لكن قال بعضهم لا فرق بينهما قوله تثبت الخ زاد هذا اشارة الى دفع ما اورد من
ان تعريف الاصلي بما يقابل بما ذكر دوري لان معرفة تلك المقابلة متوقفة على معرفة
الزائد والاصلي فلو توقف معرفتهما عليها لدار وجوابه ان التعريف به بالنظر الى المتعلم
واما المعلم فيعرفه بالثبوت المذكور فاذا عرفه به واراد اعلام المتعلم قوله او تقديرا ان كان
[قابله بتلك الحروف ليفهم المتعلم]
ساقطا لعلة ~~فاذا عرفه به واراد اعلام المتعلم قابله بتلك الحروف ليفهم المتعلم قابله~~
وزاد هذا على غيره لئلا يرد عليه نقضا لتعريف الاصلي جمعا بنحو قاوو على ما هو اصلي وساقط
في بعض التصاريف ومنعا بنحو نون قرنفل مما هو زائد وغير ساقط لكنه في حكم الساقط
لسقوطه في اصل الوضع قوله مكررا اي اللام دون سابقيه لحصول الحاجة عنده بحسب
الخ فيكرر مرة ان زادت على الثلاثة بحرف فيقال وزن دحرج وجعفر فعلل ومرتين ان
زادت عليها بحرفين وذلك في الاسم فقط فيقال وزن سفرجل فعلّل قوله من حروف
متعلق بسلمت والمناسب من احرف لان احرف العلة ثلاثة فالمناسب جمع القلة

والهمزة والتضعيف ويعبر عن الزائد بلفظه الا المبدل من تاء الافتعال ونحوه
فانه بالمبدل منه والا المكرر للالحاق او غيره فانه بما تقدمه

العلة لا الكثرة الا ان يقال الجمعان متوافقان في المبدء متخالفان في المنتهى كما
في التلويح قوله والهمزة عطف على المضاف لا المضاف اليه قوله والتضعيف الاولى ومن
التضعيف ليكون اشارة الى انه ليس من جنس الحروف قوله ويعبر تنبيه
على ان في كلام الاصل قصورا حيث ذكر التعبير عن الاصلي دون الزائد لكن الاوفق
بالمتن ويقابل الزائد الخ قوله ونحوه عطف على المضاف اي نحو تاء الافتعال مما هو كثير
الوقوع فيعم تاء تفعل وتفاعل كازين وادارك في تزين وتدارك قلبت التاء دالا وزاء
وادغم فيهما فيعبر عنهما بمبدلهما فيقال وزنهما افاعل وافعل لا ادفعل وادفاعل كما قاله الرضي
ووزن افتعل فيقال وزن اذكى افتعل لا افعل فالمثلية متوجهة الى المضاف والمضاف
اليه الى المتضايفين وعطفه على الثاني يستلزم قاصرية الكلام قوله بالمبدل من ذكر الموزون
وارادة الميزان او حذف المضاف اي بميزان المبدل منه لا بلفظه رعاية للاصل و
تحرزا عن الثقل فيما هو كثير فلا يرد نحو فزد في فزت حيث يقال وزنه فعل لندرته قوله
المكرر اي الزائد الذي اريد تكريره لاجل الالحاق بكلمة اخرى ليعامل معاملتها كالدال
قردد في الالحاق بجعفر او لغير الالحاق كالتعدية ونحوها من الاغراض الداعية الى زيادة
ما يؤدي الى التكرير كما في فرح وقيل لا يعبر عنه بلفظه لان التكرير مستكره عندهم جدا

بما تقدم الا اذا عدم ذلك الوزن اوندر كسحنون بفتح السين فانه
فعلون لندور فعلول وهو صعفوق ويتبع الميزان الموزون في القلب
المكاني والحذف الا ان يقصد بيان الاصل —

فلا يرتكب الا عند شدة العناية بالقصد للاجل من نحو الالحاق فيعبر عنه بميزان ما قبله
متنبها على ان الاعتناء بالثاني مثله بالاول قوله بالتقديم اى بمرتبتها بما ثل ميزانه فان
ميزان الباء الثاني من جلبب هو اللام الثاني من فعلل لا الباء او اللام الاول او العين
هذا فيه اشارة الى ان الزائد في نحو جلبب هو المكرر الثاني وهو الاصح قوله الا اذا
الخ استثناء من المستثنى الثاني اقول اذا عدم ذلك الوزن الحاصل باعتبار التعبير عنه
بالتقديم او ندر حكم بان التكرير اتفاقي بان زيد حرف مخصوص فوجد نظيره في الاصول
فليس مكررا لنحو الالحاق فالمستثنى عين داخل في المستثنى منه ولام التعليل في قوله للالحاق
مغن عن هذا الاستثناء تامل قوله كسحنون مثال النادر ومثال المعدوم بطنان بضم
الباء فان وزنه فعلان لا فعلال لانه ضعيف والفصيح كسر فائها قوله لندور يفعلول
عبر بالتقديم لقيل وزنه فعلول وهو نادر قوله وخرنوب فتحه مساواة خرنوب لصعفوق
وهو حي باليمامة وقرية في المدرة وليس كذلك فان الاصح فتح فاء صعفوق دون عين
الشافية وخرنوب ضعيف انتهى وهو الحق قوله ويتبع لان الغرض من الوزن بيان الاصول والزوائد
على ترتيبها الواقع في الموزون هنا وكذا يتبع الموزون في الحركات والسكنات الواقعة

فيهما اما الثلاثي المجرد فابنية ماضيه فعل وفعل وفعل وابنية
مصادره نحو قتل وفسق وشغل ورحمة

الواقعة قبل التغيير فيقال وزن نصر ورد وقال فعل بفتحات متنبها على اصل البناء ولا تتبع
في الابدال فيقال وزن صان فعل لا فال نعم قد يجري ذلك الابدال في الميزان لوجه يقتضيه
فيه ايضا كما في تفريع وتفعيل قوله فيهما اى في المقلوب والمحذوف بانه يقال اصل ميزان شاك
فاعل فقلب اللام الى موضع العين وحذف فصار وزنه فال ومن هنا يعلم انه لو اريد
بالبيان قصد افهام العين الاصل لجرى في قلب المكان كالحذف قوله الثلاثي اى الفعل الثلاثي
وهو منسوب الى الثلاثة على غير القياس كما في الجادريك وكذا الرباعي قوله فعل الخ لالتزامهم فتح
اوله للخفة وفتح آخره للبناء الا المانع كالبناء للمفعول واتصال الضمير المرفوع به والتزامهم
حركة وسطه لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال ذلك الضمير به هذا والاحتمالات
العقلية في بادي الرأي مع علم تعقل الموانع اربعة وستون حاصلة من ضرب الحالات
الاربع المتصورة في الفاء فيها في العين ثم ضرب الاربع المتصورة في اللام في حاصل الضرب
فبفتح الاول سقط ثمانية واربعون وبفتح الآخر اثنا عشر وبحركة الوسط واحد فيبقى ثلاثة
ثم الحصر فيها منقوض ببناء المفعول وبنحو شهد بكسرتين ولهذا الان يقال المراد حصر البناء
الاصلي وهما عارضان قوله قتل اى هذه الصيغ وموازنها وذلك لانه المتحرك
العين وساكنة او ساكنة والثاني اما بلا زيادة او بها والزائد اما تاء التأنيث او الف

ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب

وخنق وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال

وزهادة ودراية ودخول وقبول ووجيف وصهوبة ومدخل ومرجع

ومسعاة ومحمدة وبغاية وكراهية والكل سماعي

اى الالف والنون والفاء فى كل من هذه الاقسام الاربع مفتوح او مكسور او مضموم فهذه
اثنى عشر صورة ذكر مثلها بقوله قتل الخ معلما مفتوح الفاء على مكسورها ومكسورها على
مضمومها قوله ونشدة هو طلب الضالة وتعريفها والكدرة ضد صفاء اللون والليان
الامتناع عن اداء نحو الدين وتأخيره قوله ونزوان فى متحرك العين مع زيادة الالف
والنون والمقصور فيه تسعة صور حاصلة من ضرب الحركات الثلاث فى الفاء فى الثلاث فى
العين ولم يوجد منها الا مفتوح الفاء والعين كنزوان لوثوب الفحل قوله طلب الخ شروع
فى متحرك العين بلا زيادة والاحتمالات المعقولة فيه تسعة اربعة منها موجودة وخمسة مفقودة
كما اشار اليه قوله وغلبة وسرقة هما الموجودان من التسعة المتصورة فى متحرك العين مع
زيادة تاء التانيث فقط قوله وقبول اخر مفتوح الفاء لقلة ولم يجئ مكسور الفاء للزوم
الانتقال من الكسر الى الضم قوله ووجيف نوع من سير الابل ولم يجئ من الثلاثة
المعقولة فى مثله سوى هذا قوله صهوبة ولم يجئ من هذا مكسور الفاء لثقل الانتقال
من كسر الى ضم قوله ومرجع لم يذكر من الاحتمالات الثلاث المتصورة فيما زيد فيه

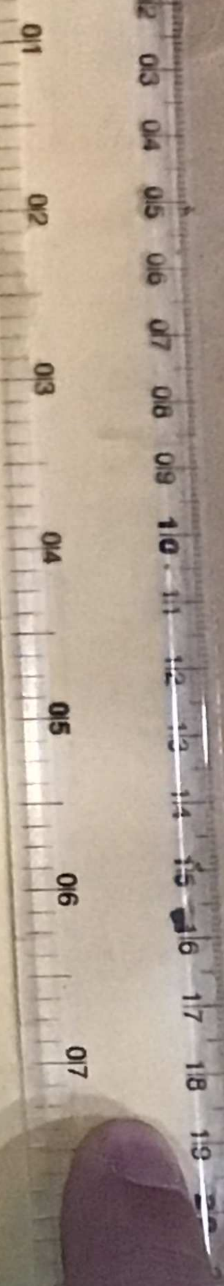
والكل سماعي الا ما كان على مفعل فانه قياسي يجيئ من جميع الابواب

فان كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين فمضارعه على يفعل بضم العين او كسرها

فيه الميم مع سكون الفاء ومفعل بضم العين لكثرة الاختلاف فى مصدريته قوله على مفعل
اى بفتح العين لان مفعلا بكسرها سماعي قوله الابواب اى ابواب الثلاثى المجرد
كضرب وسئل ومحسن ومعلم قوله ماضيه من اضافة الاعم الى الاخص او الموصوف
الى الصفة اى الماضى الذى هو الثلاثى المجرد قاله المصرى قوله مفتوح صفة فعل لا حال
منه لان صحة الحال من المضاف اليه مشروط بجواز حذف المضاف واقامته مقامه
وهو هنا ممتنع لانه لو قيل على فعل لزم اشتمال الماضى على فعل لا على موافقه مع ان الامر
بالعكس فافهم قوله فمضارعه الضمير عائد الى الماضى او فعل مفتوح العين او الثلاثى
المجرد بشرط فتح عين ماضيه والاولان اولى بالنظر الى عدم التأويل عند من يوجب
اشتمال الجزاء على ما يرتبط بالشرط والاخير انسب بعدم تفكيك الضماير قوله يفعل قضيته
الباب الاول فعل يفعل بضم العين وهو الاصح لانه ادل على المعنى واكثر استعمالا من
البواقى ولذا يرد اكثر الابواب فى بناء المغالبة اليه ولانه ليس فيه انتقال من الكسر الى الضم كما
فى يضرب وقال الزمخشرى انه ضرب يضرب لان تخالف الضمة والكسرة اتم من تخالف الفتحة
والضمة وما ذكر منقوض بعلم يعلم الان يقال نهج باب ضرب لانه اكثر استعمالا قوله او كسرها
اى او يفعل بكسرها وكلمة او للتقسيم بمعنى ان مضارعه لا يخلو عن احدهما لا للتخيير لانه ممنوع

نحو نصر ينصر وضرب يضرب اى الغالب من مصدر فعل اللازم م على ركوع و المتعدى نحو
ضرب على ضرب وفي الصنائع نحو كتب على كتابة و والاضطراب نحو خفق
لا يجوز فيه الكسر ونحو وعد يمتنع فيه الضم للانفصال الجبلى لانه جاء في نحو مضارع صدّ
وحزّ الضم والكسر قوله نحو نصر ينصر يتجه ان اللائق وينصر لان المقصود مثال الماضي والمضارع
معا واشار المحشي الى جوابه بقوله بالاضافة على الاصل وعلى القلب انتهى يعني باضافة نصر
بعد تاويله بالماضي الى لفظ ينصر واضافة ينصر بعد تاويله بالمضارع الى نصر فكانه قال
نحو ماضي ينصر ومضارع نصر وهو دقيق لكنه في غاية البعد وقد يجاب كما في المصرحي بانه
من سرد الالفاظ الغير المركبة نحو واحد اثنين او حذف على الفعل الثاني حرف العطف و
في حذفه في الاختيار شيء واقول لو قيل بان فعل يفعل اسم للباب الاول كما يشعر به كلامهم
وان قوله نحو نصر الخ مثال واحد لموزونه لكان احسن قوله والغالب موافق لقول ابن
الحاجب واما ابن مالك فجعله قياسيا ومراده بالقياسي انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف
تكلموا بمصدره يقاس عليه لا انه يقاس مع سماع بناء آخر فالنزاع بينهما بحسب اللفظ
قوله فعل اى في ابواب الثلاث فالانسب ذكر قوله والغالب بعد قوله ومنع يمنع قوله على
ركوع من ذكر الموزون وارادة الميزان او الكلام على حذف المضاف ولم يقل على
فعول لئلا يحتاج الى التمثيل قوله وفي الصنائع فيه احتباك اذ التقدير والغالب فيما
عد المعاني الآتية من مصدر فعل اللازم الخ وفي الصنائع من فعل اللازم والمتعدى

على خفقا و الاصوات على صراخ ويجيء مضارعه بفتح العين في بعض ما كان عينه او لامه
و المتعدى على كتابة او نقول انه من عطف الخاص على العام ليدل على المغايرة في المصدر
نحو يكون من بعض في او بالعكس هذا والصنائع اعم من الحكمية فيشمل نحو عبر الرؤيا عبارة
مما هي شبيهها وبطل بطالة مما اضدادها تنزيلا للتضاد منزلة التناسب ويمكن ان يندرج
فيها الولاية كامر امارة ولذا لم يوردها قوله خفقان بفتحتين وحركة عينه تنبيها بحركة الدال
على حركة المدلول قوله صراخ اى فعال بضم الفاء واما فعال بكسره فهو غالب فيما دل على
امتناع كجماح هذا ومثل الاصوات الداء نحو سعال بضم الفاء وكانه ادرجه
فيها بتجوز وجاء فيها كثيرا فعيل كصهيل وجاء نعق الراعي نعيقا ونعاقا قوله في بعض
زاد البعض دفعا لما اورد من انه منتقض بنحت ينحت وامثاله ولم يكتف بجوابه
بانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط لانه انما يجري في الشرط الشرعي و
العادي والعقلي دون اللغوي الذي هو مدخول اذا ونحوه نحو اذا طلعت الشمس
فالنهار موجود ولا بجوابه بان يجيء بمعنى يصح ان يجيء لانه لا يخلو عن تجوز اقول
يحتمل ان يجاب عن الاعتراض على الجواب الاول بان المراد بالشرط فيه ما هو علة
ناقصة وهو في المثال علة تامة فليتامل قوله او لامه لمنع الخلو فلا ينتقض بما عينه
ولامه حرفا حلق واما القول بانه اختار او الفاصلة على واو الواصلة لان العين واللام
اذا كان كلاهما حرف حلق لا يفتح العين لبلوغ الثقل غاية لا يزول بالفتح ففيه اما اولا



حرف حلق اشترط هذا لان الاصل تغاير حركة عين الماضي والمضارع كمعناهما فلا يعدل
عنه الا لمقتض وهو ثقل حرف الحلق ولا يؤثر الفاء لسكونه في المضارع دائما و
هي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء نحو سئل اليسئل ومنع يمنع وشذ ابي يابى
فلانه مناف لما في القاموس من ان نحو من حد صنع وما في المختار من انه من باب
قطع بلا نقل خلاف فيه هو الايجاب الجزئي فثبوت مثال كاف فيه واما ثانيا
فلانه لو قطع النظر عما ذكر لم يصح ذكر الواو لئلا ينتقض بنحو سئل ومنع واما ثالثا فلما
تقرر من ان ما لا يدرك كله لا يترك كله قوله حركة العين تعلقه بقوله في الماضي الخ
جعل الحركة متعددة ولذا نسب اليه التغاير ولو قال حركتي عين الماضي الخ لكان اولى
قوله كمعناهما بيان لوجه اصالة التغاير المذكور اعني توافق الدال والمدلول في
التغاير قوله لمقتض اي في الجملة او المراد به مصحح العدول عن التغاير لا موجبه فلا
يرد نحو جاء يجيء قوله ولا يؤثر اي لم يفتحوا العين اذا كان الفاء حرف حلق لانه خفيف
لسكونه الخ قوله في المضارع اي الثلاثي المجرد بقرينة المقام فلا يرد نحو تدحرج ويتدحرج وقوله
دائما احتراز عن اللام فانه قد يكون ساكنا نحو عامل جازم قوله وشذ ابي الخ اي
خالف القياس وابن كثير وشاع وورد في الكلام الفصيح لانه مفتوح عين مضارعه
وليس عينه او لامه من حروف الحلق ~~لان لامه من حروف الحلق~~ لان لامه الف
وهي ليست منها ولو سلم بناء على المرجوح فيمتنع كون الفتح لاجلها لان تكونه الفاء موقوف

وقيل لضمهما في المناسبة منع يمنع من حيث المعنى وركن يركن من التداخل
وقلى يقلي عامرية وبقي يبقي لغة طي والفصيح كسر مضارع الاول وماضي الثاني
وان كان ماضيه على وزن فعل بكسر العين فمضارعه يفعل بفتح العين نحو علم يعلم الا ما شذ
موقوف على الفتح لانها منقلبة عن الياء فلو كان الفتح بسببها لزم الدور قاله العلامة ويدفع
بان اللازم هنا دور معي لتوقف كل منهما على وجود الآخر معه لا قبله وهو جائز وبان الشرط وجود
حرف الحلق في الماضي وهو لا يتوقف على الفتح في المضارع قوله لضمهما فيه اي فتح عين الماضي
والمضارع في هذه المادة والاولى فتحهما فيه لان حركة العين ليست حركة اعراب والنصب
خاص به وعدم الحاجة لتأويل المرجع قوله لمناسبة قال في الحاشية لانه بمعنى منع يمنع انتهى وفيه نظر
لانه على ما في القاموس بمعنى كره فيكون من حمل اللازم على الملزوم وعلى ما في الصحاح بمعنى امتنع
فيكون من حمل الشيء على اصل مراده قوله وركن من الركون بمعنى الميل وكذا قنط يقنط عند الاخفش
فماضيه من الباب الاول ومضارعه من الرابع قوله فعامرية فقضيته ان بني عامر لا يشترطون
في فتح عين المضارع ما ذكر وكذا الطي هذا وقيل قلي يقلي من التداخل الباب الثاني والرابع
قوله ولغة طي وكذا فني يفنى لغة طي ويمكن ان يقال حمل عليه بقي حمل الشيء على نقيضه قوله كسر كانه
من اضافة مبدء الصفة الى الموصوف اي الفصيح المضارع المكسور فلا يرد ان الفصاحة لا يكون
للحركة بل للمفرد او الكلام او المتكلم قوله على يفعل بالفتح ليتخالف حركتا عيني الماضي والمضارع على
وجه لا يؤدي الى الثقل فلا يرد ان التخالف حاصل بضم العين في المضارع فليكن كذلك قوله الا ما شذ

من نحو حسب يحسب وكثر في المثال ويجيئ الالوان والعيوب والحلي

كلها من علم يعلم نحو فضل يفضل ونعم ينعم ومات يموت بكسر الماضي وضم المضارع

الخ مشعر بانه لافرق بين ما كان فائه واوا او غيره في الشذوذ وقضية كلام ابن الحاجب
ان نحو ورث يرث من المثال الواوي قياس والاول اظهر لان العدول من فتح العين الى الكسر
ليتوصل به الى التخفيف بحذف الواو انما يحسن جعلوه جاء اختيارا والشذوذ لا يجعله قياسا
قوله حسب اى اذا كان بمعنى الظن فانه بمعنى الحساب من باب نصر وبمعنى العلم من باب علم قوله
في المثال كان المراد به ما يشمل اللفيف نحو ولى يلي ثم ان كان المثال واويا كان مجيئ الفتح
فيه نادرا والكسر كثير ليتوسل به الى حذف الواو في المضارع لوقوعها بين كسرة لازمة وياء
المضارعة وان كان يائيا كان مفتوح العين فيه شايعا والكسر نادرا لانه بالحمل على الواوي
فلو قيد المثال بالواوي لكان اولى قوله والحلي بكسر الحاء وجاء ضمها جمع حلية بمعنى الوصف
والصورة قوله كلها من الخ اى يلزم ان يجيئ من علم الخ سواء جاء من باب آخر اولا فلا يرد
نحو ادم وعجف ورعن مما جاء بكسر العين وضمه قوله ونحو فضل من الفضالة بمعنى البقية او
من الفضل ضد النقص فانه جاء كعلم يعلم ونصر ينصر كما صرح به الكمال في حاشية شرحه على الشافية
نقلا عن بعض اللغويين واما اذا كان للغلبة بان كان فضل بمعنى غلب في الفضل فلم يجيئ الا كنصر
ينصر قوله ومات بكسر العين بدليل مت بكسر الميم للمتكلم مثلا قوله بكسر الماضي نسبة الكسر والفتح والضم
اليه مجاز مطلقا والى الشق حقيقة واما نسبتها الى الفاء مثلا فمجاز لغوي حقيقة عرفية قوله نحو

من التداخل وجاز فيما ماضيه مكسور العين وكان حرف حلق كشهد اربع
لغات والا كعلم فثلث وكذا الاسم كفخذ وكتف والغالب من مصدر فعل اللازم
كفرح على فرح بفتحتين او لميه ولا يجيئ هذا البناء مما ماضيه مفتوح العين الا فيما عين المضارع
من التداخل اى دخول الباب الاول في الرابع وبالعكس قوله وما ضيه الاضافة بيانية لان ما عبارة عن
الماضي والحصر الاولى ان يقول في ماض عينه حرف حلق ومكسور كشهد الخ قوله اربع لغات حاصله ان
فعل بفتح الفاء وكسر العين فعلا كان كعلم وشهد واسما كفخذ وكتف يجوز فيه ثلاث وجوه اخر
هي فتح الفاء وسكون العين وكسرها وكسر الفاء وسكون العين ان كان العين حرف حلق والا ففيه
وجهان ولا يجوز فيه كسرها الا في غير حرف الحلق ليس له قوة حتى يجعل ما قبلها تابعا لها في الحركة ثم ان
في قوله اربع لغات تغليبا لان اللغة على ما قاله المصرحي ما وضع على هيئة مخصوصة فهي صادقة
على الاصل دون البواقي ولم يقل اربع وجوه مع ان الاليق تغليب الاكثر تغليبا للاصل على
الفرع ولو قال بدل قوله وجاز الى قوله وكذا الاسم والفعل بفتح فكسر فعلا او اسما ثلاثة فروع
ان كان عينه حرف حلق والا ففرعان لكان احصر واولى واشمل قوله من مصدر قيد بالغالب
لئلا يرد عليه نحو سخط ورضي بكسر الباء الاول لا بفتح اولهما والاعتراض بان قياسهما فعل كجهل لقولهم سخطه
رضيه مدفوع بانه مدفوع بانه من باب الحذف والايصال لان الاصل سخط عليه ورضي عنه
قوله فعل اللازم قدم بيان مصدره لان اللازم في فعل اكثر من المتعدي قوله ولا يجيئ جملة معترضة بين
المتعاطفين قوله الا فيما الخ الحصر مم فان الطعن بفتحتين مصدر طعن يطعن بفتح العين في الماضي

فيه مضموم كطلب يطلب طلبا غير الجلب والغلب فانهما من جلب يجلب وغلب
يغلب بفتح للماضي وكسر المضارع فيهما والمتعدي نحو جهل على جهل والالوان
والعيوب والحلى على فعلة بضم الفاء وسكون العين كحمرة وادمة وسمرة وبلجة
والمضارع كما في المناهج فالاولى استثنائه كالجلب الغلب قوله فيه اي في مضارعه فلا يرد انه ان كان
الضمير راجعا الى الماضي لكان منافيا لقوله مفتوح العين ولزم خلو الصفة او الصلة عن الربط او
الى ما الذي هو عبارة عن المصدر كما هو الظاهر لكان منافيا لقوله هذا البناء او الى المضارع
لزم الغلو المذكور ولو قال عين مضارعه مضموم لكان احضر واولى قوله غير الجلب رد على من قال
جاء جلب يجلب بكسر العين وضمه والجلب بسكون العين وفتحه فليكن الاول للاول والثاني للثاني
وعلى الفراء حيث جوز كونه الغلب مخففة الغلبة ويتجه على الاول ان كلام ائمة [illegible] اللغة ناطق
في ان كلا مصدر لكل عبارة الجوهري جلب الشئ يجلبه ويجلبه جلبا وجلبا وعلى الثاني ان الخف
خلاف الاصل قوله والمتعدي معطوف على قوله اللازم الخ والعطف على معمولي عاملين على شرطه
قوله ومن الالوان المتبادر من هذه العطف ان فعل الذي من الالوان واخويها ليس لازما
ولا متعديا وليس كذلك فينبغي تخصيص اللازم فيما مر بما عداها ثم ان الاولى تقديمه على قوله
والمتعدي لانها من اقسام اللازم قوله والعيوب منقوض بجهل لان الجهل منها وليس مصدره
على فعلة ويجاب بان الجهل ربما يكون حسنا كما قال بعضهم قوله كحمرة الثلاث الاول للالوان فلو ذكر
بدل احدها مثالا للعيوب كعجفة لكان احسن والبلجة هي نقاوة ما بين الحاجبين مثال الحلية قوله

وان كان على فعل بضم العين فمضارعه على يفعل بضمه كحسن يحسن ويكون للطبائع التي
لا تفارق الفاعل كالحسن والقبح ونحوهما كالصغر والكبر والغالب من مصدره على فعالة نحو كرامة وعلى صغر
على فعل هذا الباب لازم قطعا الا ان يضمن معنى فعل اخر نحو لشر طلع اليمن فان طلع متضمن
لمعنى ملغ او يحول من باب آخر اليه على ما قيل على ما قيل في سلة من انه احرف واوي حول من فعل
بفتح العين الى فعل بضمه لبيان انه واوي ولا يجيء يائي العين الا هيوء استثقالا للضمة على
الياء ولا المضاعف الا قليلا مشروطا كلبب بكسر العين وضمه قوله للطبائع على معنى قول غيره
لافعال الطبائع لان اضافة الافعال اليها بيانية كما في الكمال فذكر الافعال مستغنى عنه و
الطبائع جمع طبيعة وهي غريزة مخلوقة في الشيء فلا دخل لاختياره فيها قوله لا تفارق اي لو عنها
الفاعل وانما كان فارق شخصها عنه فلا يتجه ان علم مفارقة الطبيعة ينافي بناء الفعل
منه لدلالته على التجدد ووجه عدم الاتجاه ان تجدد الاشخاص كاف في مدلول الفعل
وهو حاصل هنا بناء على قول المتكلمين بامتناع بقاء العرض زمانين قوله كالحسن مثال
الطبيعة والمراد به الحسن النفسي لا الحسن الكسبي من نحو صفاء اللون ولين اللمس قوله ونحوهما
اي نحو الطبائع حال لا يتجاوز الى الغير ويقوم بمحله مع اللبث كالصغر الخ ولم يدخلها في
الطبائع لاختلافها باختلاف الاوقات بخلاف الحسن بمعنى كون الاعضاء متناسبة
على ما ينبغي قوله والغالب هو اكثر من الكثير والنادر دونها ولذا يمثل للغالب بالصحة والكثير
بالمرض والنادر بالفالج قوله وعلى الخ لكان احضر واولى قوله [illegible]
لانه قصر صافه والاصل وعلى فعل وفعل نحو صغر الخ ثم عطفه على قوله على فعالة فاسد لاقتضائه توصيف الاخيرين
الاخيرين بالغلبة والكثرة وهو مناف لجعلها مثنا بليه وجعله جملة مستانفة ركيك فلو قال ومصدره على فعالة نحو كرامة غالبا وعلى الخ صح

وكونه كثيرا (وما الرباعي المجرد) فهو فعلل نحو دحرج يدحرج دحرجة

ودحراجا وعما قليا سيأتي الحصر في هذا وان اول الماضي واخره او

وسكونان لا مفتوحين ولو اسكن اللام الاولى يلزم التقاء الساكنين اذا اتصلت الضماير

المجرد فقضيته سبق وجود الزائد فيه وليس كذلك ويجاب انما تجريد المجرد عما يقتضيه

من سبقه او بانه مستعمل هنا بتنزيل الفوق القريبة من الفعل منزلته او الامكان

منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم (قوله) فهو فعلل الحصر المستفاد

من ضمير الفصل منقوض بفعلل المبني للمفعول وبفعلل امرا الا ان يجاب بان الحصر

بالنظر الى البناء للمفعول وبفعلل الاصلي وهما فرعان على الاصح او بحذف المضاف

على المبتدأ او الخبر اي فماضيه فعلل فيخرج الامر ولفظ فعلل صادق بالمبني للفاعل و

المفعول (قوله) قياسا قال ابن مالك ان فعلالا سماعي بل نقل عن الصيمري انه لم يسمع

دحراجا (قوله) لا مفتوحين الحصر بالنسبة الى ما هو الاصل في المجرد المبني للفاعل فلا يبطل

بنحو شهد بكسر الاول فانه فرع شهد ولا بنحو احتج وضربوا فانهما ليسا بمجردين

ولا بنحو ضرب مجهولا (قوله) ولو اسكن هذا الكلام لا يفيد الانحصار في بناء واحد

لبقاء احتمال كون اللام الاولى مضموما او مكسورا ولو قال لعدم تواليا الفعل وفتحت

لتعادل خفة الفتحة ثقل الرباعي لتم (قوله) الساكنين هما اللامان اذا اتصلت الخ

لوجوب سكون ما قبل ذلك الضمير (قوله) فيسكن التفريع مبنيا في التعليل بقوله لئلا

للفاعل بالفعل فليسكن العين

لئلا يلزم توالي اربع حركات والجندل الارض ذات حجارة وعلابط القطيع الغنم قوله

اصل جنادل وعلابط بحذف الالف وتركا على حالهما فليس التوالي اصلا ولم يوقع

نحو جورب وجلبب وبيطر وهرول وشريف ومنزل ودليله اتحاد المصدرين وكونهما لفظا

الى والتفصيل غير مناسب فلو قال ويمكن لكان انسب (قوله) والجندل نقض لما يفهم من

قوله من لئلا الخ من امتناع اربع حركات متوالية واشارة الى جواب بان المراد امتناعه

في اصل الوضع لا الاستعمال (قوله) الارض عبارة الكمال الموضع فيه الحجارة ونص الكنز جندل بفتح

الجيم وكسر الدال سنگستان وكل منهما اعم مما في الكتاب ويمكن التطبيق (قوله) لقطيع او للغليظ

من اللبن وغيره (قوله) جنادل جمع جندل كجعفر وعلابط لفظ مفرد من مزيد الرباعي وقال

الفراء جندل فرع جنديل وهو مزيد الرباعي ورجحه ابن مالك بان تفريع المفرد

على المفرد اولى (قوله) جورب يقال جورب فلان زيدا اذا البسه الجورب وجلببه اي

البسه الجلباب وهو القميص وبيطر الكلب رأى البقر فتحير وبيطر الرجل اقام بالحضر و

ترك قومه بالبادية كما في الصحاح وشريف الزرع اي قطع شرافه اي ورقه اذا طال

وكثر بحيث نخاف فساده (قوله) المصدرين التثنية باعتبار النوعين اي مصدر الملحق و

الملحق به والمراد به فعللة او فعلال لعدم اطراده ولم يسمع في الملحق بفعلل فعلال

الا في حوقل كما في الخضري فظهر انه لا يجوز تفسير المصدرين بفعللة وفعلال وان الاعتراض

على قوله ودليله الخ بانه جار في اكرم فيلزم الحاقه بدحرج والجواب عنه بان قوله مع

مع زيادة لا فائدة غير جعلها على مثاله ولم يدغم في جلبب ولم يقلب في هرول
وشريف مع موجبهما لئلا يخرجا عن زنة الملحق به واما الثلاثي المجرد فهو
على ثلاثة اقسام واعلم اولا ان الزيادة لا تكون الا من حروف سألتمونيها
الا في التضعيف للالحاق او غيره فالاول ما كان ماضيه على اربعة احرف
زيادة الخ دفع لما يفي محلها قوله لا فائدة لها ممنوع كيف ومعنى جورب وشريف مغاير
لمعنى جرب وشرف بل اكثر الالفاظ الملحقة لها معان غير معاني مجردها نعم الزيادة
لغير الالحاق مطردة في افادة المعنى والزيادة له قد تفيد المعنى وقد لا قوله مع موجبهما
اي بالقوة فان الموجب للادغام بالفعل اجتماع المثلين مع سكون اولهما وللقلب
الواو الفا هنا سكونه وانفتاح ما قبله وهو انما يتحقق بعد نقل حركة الباء الاولى والواو
الى ما قبلها قوله لئلا يخرجا ونحو قلسى وزنه فعلى فالالف زائدة ولا نقض به ويحتمل ان يكون
الزائد فيه ياء فحينئذ يخص عدم القلب بالوسط واما الادغام فهو ممتنع ولو في الاخر لانه
ينكسر به الوزن مطلقا بخلاف الاعلال في الاخر فانه لا يفوت به غير حركة الاخر وهو
غير مخل بالوزن قوله على ثلاثة قضيته انه غير هذه الاقسام وليس كذلك الا ان يعتبر التغاير
الاعتباري فالاولى تركه على قوله ان الزيادة اي المزيد او حرف الزيادة لا حروف
الزيادة والا لقال الاحرف الخ فاندفع ما يتوهم من ان المستثنى ليس من جنس المستثنى
منه قوله سألتمونيها وعبر عنها بامان وتسهيل قوله كان ماضيه اقول ان كان ضافة

بزيادة واحدة كافعل نحو اكرم يكرم اكراما وهو قياسي ويجوز ان يزاد
بين الهمزة والفاء سين او هاء على خلاف القياس نحو اسطاع يسطيع
اضافة الماضي الى الضمير بيانية يتجه عليه انه يلزم ان لا يكون نحو تكرم واكرم وفرحن
من القسم الاول ويكون نحو ناتر الذي اصله انوتر منه اولا مية يلزم ان يكون نحو
يفرح ويقاتل من هذا القسم دون فرح وقاتل ماضيين وان يكون نحو سوتر منه دون
نحو نصر ويضرب وعلى التقديرين ادخال كان مفسد ان لم ينسلخ عن الزمان لاقتضائه
عدم الجمع والمنع للتعريف ولا سيما ان يقال هذا القسم منحصر في ماضي هذه الابواب
الثلاثة والتعريف له فالاضافة بيانية لكن يرد عليه انه يدخل فيه نحو ناتر وجلبب
امثاله فلو قال فالاول ما كان الزائد فيه حرفا واحدا كافعل الخ لكان احضر واسلم فا
حفظ لتعين به على نظائره قوله بزيادة زاده دفعا النقض مانعية التعريف بنحو دحرج
لكن بقي انتقاضه بنحو جلبب قوله كافعل الكاف هنا كالمثل في الاتي للافراد الذهنية
او اشارة الى نحو يضرب ويكرم او الربط مقدم على العطف فلا يرد ان سوق كلامه يدل
على انحصار ابواب الاقسام فيما ذكره وهو مناقض لمفاد الكاف والمثل قوله اكرم يجوز
بالاستقراء قلب همزته بحروف معه قوله على خلاف ارتكب ليكون عوضا عن حركة المنقول
الى الفاء وما يقال ان التعويض عن الشيء انما يكون بعد فقده وهنا ليس كذلك منقوض
بان المراد بالعوضية عنها جبر الوهن وتهيئ العين للحذف عند سكون اللام في نحو لم

اسطاع واهراق يهريق اهراقاً وهو للتعدية غالباً نحو اكرمته (وفعّل) نحو
فرّح يفرّح تفريحاً وهو الاكثر وتفعلة وعناس فعّال و هو للتكثير في الفعل
لم يطيع واطعت وقد يقال لو كان اصل اسطاع اطاع لا تحد معناهما وليس كذلك فالاولى
قول الفراء ان اصله استطاع خفف بحذف التاء والشذوذ في فتح الهمزة وجعلها همزة
قطع قوله اسطاعا لم يقل اسطاعة لكون السين عوض التاء قوله للتعدية اى يتضمن الفعل
معنى التصيير وجعل فاعل اصله المجرد مفعول التصيير فيزيد له مفعول سواء كان اصله لازما
او متعديا وليس المراد بها جعل اللازم متعديا فلا يرد نحو اعطى واردى قوله غالبا وقد
يجيء للتعريض نحو اباع الشيء ولصيرورة الفاعل ذا اصله اى آخذه بالذات نحو اغدّ البعير
او بالواسطة نحو اجرب الرجل اى صار ذا ابل ذات جرب وللدخول في نفس اصله او وقته
كاصبح الرجل واشمل ولوجوده على صفة نحو احمدته وابخلته وللسلب نحو اشكيته اى
ازلت عنه شكايته ولمعان اخر فصلت في المطولات قوله اكرمته اى اوصلت المعروف
اليه وصيرته آخذا له فمجرده الكرم بمعنى تناول المعروف لا بمعنى الجود النفسي لعلم منا تنبه
هنا قوله نحو فرّح بزيادة راء واختلف في الزائد فقيل الثاني لان الزيادة بالآخر احق وما يقربه
اولى وقيل الاول لان الحكم بزيادة الساكن اولى تقليلا للزيادة وجوّز سيبويه الامرين
لتعارض الدليلين قوله فعّال مخففا او مشددا وقرئ بهما قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذّابا
وقيل المخفف مصدر المفاعلة قوله وهي اى الثلاثة لما في الشافية من ان مصادر المزيد فيه

او الفاعل او المفعول والاخرى (وفاعل) نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا
وبها كثيران وقال بعضهم قيتالا والكل قياسي على ان لا اختلاف وهو للمشاركة
فيه قياسيه وان كان فيه نوع مخالفة لما سيذكره لا تفعلة ولكان الاحسن ذكرها
قبل قوله وعن ناس الخ ولكان امر الاخيرين متروكا هذا وقد يجيء مصدره على تفعال
بفتح فسكون كتذكار وتفعال بكسر فسكون وهو تبيان وتلقاء ولا ثالث لهما على
ما قيل قوله او الفاعل انفصال لخلوه لاجتماع الثلاثة في قطعنا الاثواب ويحمل التكثير
في الاخيرين يكون متعديا فاذا اريد التكثير في احدها قيل قطعت او قطعنا اى قطعت
الاثواب تامل قوله والاخرى كالتعدية ومنها النسبة الى اصله كفسقته وللسلب نحو قردته
ولصيرورة الفاعل ذا اصله او نفس اصله كقيح الجرح وروض المكان وللتوجه الفاعل
اليه او عمله فيه ككوف وصبح زيد وللتصيير مفعوله على ما هو عليه نحو سبحان الذي ضوّء
الاضواء وللدعاء كبركته وللحينونة كظهر وللحمل على اصل ككذبته واختصار الحكاية
ككبر بمعنى قال الله اكبر وللاعتقاد كوحدت الله لغيرها وقد يكون بين الافعال
والتفضيل تضاد في المعنى كالافراط وهو غاية التجاوز عن الحد والتفريط وهو غاية
التقصير وكان ماخذ الاول فرط بمعنى سبق والثاني فرط بمعنى قصر قوله كثيرا ان مخصوص
بما لم يكن فائه ياء كيوام في ياوم فانه نادر قوله قيتالا وفعال بتشديد العين كراء
مصدر ما رآه اذا جادله شاذ او مرعى مراء بالياء قوله للمشاركة اى لمعنى يستلزمها

وللاخرى الثاني ما كان ماضيه على خمسة احرف بزيادة حرفين فاما
اوله التاء مثل تفعّل نحو تكسر يتكسر تكسرًا وهذا هو الكثير وقد جاء
تفعال وهما قياسيان على الخلاف وهذا الباب لمطاوعة فعّل نحو كسرته فتكسّر
فانه موضوع لنسبة المشاركة في اصله المجرد الى احد الامرين متعلقة بالآخر صريحا فيجيء
العكس ضمنا قوله وللاخرى كالتكثير نحو ضاعفته وبمعنى اصله المجرد كسافر وكجعل الشيء
ذا اصله كافعل نحو عافاك الله ولغيرها قوله ما كان الخ فيه ان هذا التعريف لا يشمل
نحو اطّهر واثّاقل مع انهما عدّا من هذا القسم وقد يجاب بان كلمة كان يدخلهما نظرا
وتثاقل فيتجه عليه اما اولا فلان كلمة كان منسلخة عن الزمان سيما في امثال هذا
المكان واما ثانيا فلانه يخرج منه نحو تكسر لان ماضيه كان على ثلثة احرف فلو قال الثلاثي
ثلاثي زيد فيه حرفان لكان اولى ويمكن الجواب بان عدّهما من هذا القسم مجاز باعتبار
اصله القريب كعد يتباعد منه قوله بزيادة الخ زاده لئلا يدخل فيه نحو تدحرج ويدحرج
ولو زاد لغير الالحاق لئلا يرد نحو تجلبب لكان احسن قوله مثل لو قال وهو تفعّل الخ
لكان احسن قوله تكسرا بضم العين وكذا كل مصدر اول ماضيه تاء الا اذا كان ناقصا
واويا كان او يائيا فيكسر عينه كالتمني دفعا للاستثقال قوله على الخلاف قيل تفعال
كالتملاق سماعي قوله ولمطاوعة هي لغة الاطاعة فالمشاركة غير معتبرة والاحسن في
تعريفها اصطلاحا قبول فاعل فعل اثر فاعل فعل آخر بلا قيد اشتقاقا واما تعريفه

و للتكلف اي يتكلف الفاعل ان يجد فيه الفعل نحو تحلّم اي تكلف اي الحلم
ولمعان اخرى (وتفاعل) نحو تباعد يتباعد تباعدا وهذا للمشاركة بجعل
المشاركين او الشركاء فاعلا معا بخلاف مشاركة المفاعلة فانها بجعل
واما تعريفه بدلالة لفظ على قبول الخ ففيه تسامح لان معنى قولهم هذا للمطاوعة انه دال
عليها فيلزم على ظاهره ان يكون مدلول تكسر هو الدلالة على ذلك الدلالة وهو فاسد
هذا واعترض على التعريف بانتقاضه بنحو علمته فلم يتعلم اذ مدلول الصيغة عدم القبول
ويجاب بان المراد بالقبول ما هو بحسب دلالة الفعل والفعل هنا يدل عليه والا
لما افاد حرف النفي نفيا وبان علمته مجاز عن طلبت تعليمه فلا مطاوعة فيه قوله اي
لتكلف هذا التفسير للاشارة الى ان اللام في التكلف عوض عن المضاف اليه وهو الفاعل
وليس تعريفا للتكلف حتى يتوهم الدور ولو قال والتكلف الفاعل الخ لكان اخصر و
اولى قوله ولمعان اخرى كالاتخاذ في توسدت التراب والاجتناب في نحو تأثم والطلب
في تعظم وغيرها قوله بجعل فيه ان ذلك الجعل على سواء العطف او التثنية والجمع الذي
هو الاقتصادي والا لما تحقق في نحو ضرب زيد وعمرو وبكر ضربا فالتحقيق ان المشاركة
هنا بجعل مجيء المشاركين او الشركاء فاعلا صريحا ومفعولا ضمنا بقي ان ما ذكره يجري
في نحو تقاطينا الدراهم لان الدراهم من الشركاء ولم يجعل فاعلا ويجاب بان المراد الشركاء في
قيام الفعل بهم لا في المعمولية فليس الدراهم منهم وحملها على الشركاء في الايجاد لا يجري

احدهما او احدهم فاعلا والباقي مفعولا والعكس ضمني والمكلف باظهار الفاعل

الفعل من نفسه ولا يريد الله ايجاده فيه نحو تجاهل والمطاوعة فاعل نحو

باعدته فتباعد واما اوله الهمزة مثل افعل نحو اقطعته فقطع انقطاعا وهو

في نحو تباغضنا زيدا من الافعال الغير الاختيارية الا بتكلف تامل قوله او احدهم مشعر
بانه لا يجوز قاتل زيد وعمرو وبكرا وهو مناف لما قالوا من ان جعل بعضهم فاعلا صريحا
لرجحانه عند المتكلم بامر كسبقه في صدور الفعل او كثرته او شرفه فلو قال او بعضهم لكان
اولى ويمكن حمل كلامه على الغالب قوله والعكس اي جعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا
مستفاد في ضمن صيغة المشاركة والمراد بالفاعل والمفعول في الاصل النحويان وفي العكس
اللغويان ففي اطلاق العكس هنا مسامحة على انه لا جعل في العكس اذ لا مدخل فيه في نحو
ضارب زيد عمرا الا ان يراد بالجعل الحكم بالمجعولية مجازا وهو مستفاد من التعبير بصيغة
المفاعلة قوله ولا يريد احتراز عن تكلف التفعل فان الفاعل فيه يريد ايجاده فيه لكون
الفعل مطلوبا له اقول يتجه عليه امور الاول ان الارادة لا تتعلق الا بالامر المقدور كما
تقرر في اصول الدين وليس شيء من الجهل والحلم مقدورا الثاني ان الجهل عدم العلم
وهو لا يمكن ايجاده فلا فائدة في نفي ارادته الثالث ان الايجاد فعل الواجب تعالى
لا فعل العبد وانما للعبد الكسب كما هو مذهب اهل السنة الرابع ان ما ذكره منقوض
بقوله صلى الله عليه وسلم فان لم تبكوا فتباكوا ويمكن الجواب عن الاول بان الارادة

لمطاوعة فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع افعل نحو اسفقت

الباب وازعجته فانسفق وانزعج ولا يبنى الا مما فيه علاج

وتاثير فلذا قيل انعدم خطاء واذا كان

الارادة بمعنى المحبة كما قيل به في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا وبان كون
نحو الحلم مرادا باعتبار تعلقها باسبابه الاختيارية وعن الثاني بان المراد الايجاد
بالوجود الرابطي بمعنى اتصاف الشخص به بقرينة قوله به وهو متحقق في الاعدام المضافة
وعن الثالث بان المراد بالايجاد الكسب مجازا او الوجود بارادة الاثر من التاثير
مجازا وعن الرابع بانه نزل البكاء منزلة غير المراد لكونه مخالفا لميل النفس الامارة
او ان تباكوا مجاز عن تبكوا اي العرق اغلب قوله لمطاوعة فعل الاضافة لتعيين الفعل
الاخر المعتبر في [illegible] تعريف المطاوعة وجه لادنى ملابسة والمراد بفعل الثلاثي المجرد
المتعدي الى واحد سواء كان بفتح العين او كسرها قوله اسفقت عبارة القاموس
سفق الباب رده كاسفقه وزعجه كمنعه اقلعه من مكانه كازعجه انتهت فعلى
هذا يجوز كون انسفق وانزعج مطاوعي المجرد فلم يحملهما على ذلك [illegible] مع قولهم
بان مطاوعه لا فعل شاذ قوله علاج اي ايجاد فعل بالجوارح الظاهرة ليتولد عنه
[illegible] فعل آخر وهو اثره قوله فلذا قيل اتى بصيغة التمريض لامكان التوجيه بان الانعدام انما
يستعمل للعدم الطاري على الوجود وهو منزل منزلة الاثر الظاهر او بان الحصر في قوله ولا يبنى الخ على

فاء افتعل حرفا من حروف يرملون قلبت النون به وادغم فيه وفي اناتر
اصله انونتر قدم الاعلال على الادغام (وافتعل) نحو اجتمع بمعنى اجتمع جمعا
وهو لمطاوعة فعل نحو جمعته فاجتمع وبمعنى تفاعل للمشاركة نحو اختصموا والاخرى
قوله فاء افتعل هذه القاعدة من قاعدة جزئيات في علم التجويد من ان النون الساكنة
اذا كانت بعدها واحدة من حروف يرملون قلبت النون فيما عدا النون به وادغم
فيه وهيهنا قاعدة اخرى هي انه اذا كان فاء افتعل باء قلبت النون بالميم نحو انبعث
ولم يذكره لقلته ولعدم استلزامه للتخفيف الكثير قوله وفي اناتر اي انفرد فهو من الوتر
واما اناتر كقاتل فهو من النتر بمعنى الجذب والمراد به كل ما كان على انفعل وفائه واو او ياء
كانوقع هذا وقضيته ما يأتي في باب [illegible] واختصم انه يجب هنا اثبات الهمزة نظرا الى اصل
السكون وعروض الحركة فيقال اناتر قوله فعل وكذا افعل نحو انصفته فانتصف فلو قال للمطاوعة
لكان اخصر واشمل قوله للمشاركة تركه لئلا يتوهم ان المراد بمعنى تفاعل هو التكلف ونحوه
ولم يقل وللمشاركة مع انه اخصر لئلا يتوهم ان المعتبر هنا مطلق المشاركة او مشاركة
المفاعلة وقوله نحو اختصموا لا يمنع مطلق المشاركة قوله والاخرى كالاتخاذ نحو اشتوى
والاجتهاد في تحصيل اصله نحو اكتسب قوله فاء افتعل الانسب ذكر باب التفعل و
التفاعل هنا لا فيما يأتي بان يقول واذا كان فاء افتعل وتفعل وتفاعل من حروف
اسند الخ جاز الادغام بقلب التاء اليه قياسا في الاخيرين مع زيادة الهمزة فيهما نحو

فاء افتعل من حروف اتثدذزسشصضطظ جاز الادغام بقلب التاء
اليه لكنه خلاف القياس وايضا اذا وقعت بعدها في افتعل وتفعل وتفاعل من تلك الحروف يجوز الادغام
بقلب التاء بما بعدها على القياس مع زيادة الهمزة في الاخيرين نحو اطهر واثاقل وحذف همزة الاول
نحو اطهر واثاقل وعلى خلافه في الاول كما سمع الان المؤلف راعى قياسية القلب
بينهما وبين افتعل في القاعدة الاتية ولهذا ذكرهما معه فيها لا هنا قوله من حروف الخ
قال المحشي يجب استثناء حرفين من الحرفين اي الطرفين انتهى يعني ان هذه القاعدة مخصصة
بغير الهمزة والفاء والواو والياء لانه لو جرت فيها لزم الاجتماع الهمزات في الماضي
والياءات والياء والواوين في المضارع وهو ثقيل ولزم تحصيل الحاصل في التاء تامل
ق جاز الادغام اي وتركه او المراد لم يجب وانما امتنع هو او القلب للتاء كما في الصورة
المارة ق بقلب التاء داخلة على العلة الناقصة والقلب اعم مما في الذات كما في اسمع او بالواسطة
كما في اظلم قوله خلاف لان القياس قلب الاول بما يماثل الحرف الثاني لا عكسه ق من اسم بمعنى
البعض فاعل وقع ولا يستثنى من تلك الحروف هنا غير التاء بالغير الى قلبها تاء قوله بقلب
اي بسبب قلب الخ او بعد ق بما بعده وهو فاء في تفعل وتفاعل وعين في افتعل ق مع زيادة
همزة اما عطف على الادغام كما قيل فحينئذ يكون قوله فيهما من الجواز بمعنى الامكان العام
المقيد بجانب الوجود ليشمل الواجب والممكن لا بمعنى الامكان الخاص لان زيادة الهمزة
في الاخيرين واجبة ويكون قوله الاتي وحذفها معطوفا عليه ايضا واما عطف على القلب

للاستغناء فيجوز في ماضيه فتح الفاء اليها وكسرها بتحريكها بالكسر لانه الاصل في تحريك
الساكن الكسر ويجوز الاثبات نظرا الى اصل السكون مع فتح الفاء وكسره نحو اخصّم وفي مضارعه فتح
الفاء وكسره مع فتح حرف المضارعة وكسرها اتباعا لكسرة الفاء وفي المصدر بثبوت الهمزة وحذفها كما في الماضي
كما نقول فيكون سببية تلك الزيادة للادغام لكونها واسطة في سكان اول المثلين
وهو المناسب لما يتبادر من الجواز من الامكان الخاص وقوله وحذف ماض مجهول ويجوز
كونه مصدرا مبتدء خبره قوله للاستغناء لكنه غير مناسب بالمقام قوله للاستغناء اى
عنها بتحريك ما بعدها ق بنقل لم يقل بتحريك الفاء بالفتحة لانه يستلزم حذف حركة
التاء فيلزم ايجاد المعدوم واعدام الموجود بلا حاجة وهو ركيك ق لانه الاصل
لموافقته للطبع ولكون كل منهما قليلا وتناسبهما في الاختصاص لاختصاص الجر بالاسم
والجزم بالفعل ق الى اصل اى الحركة عارضة ولا عبرة بالعارض فلم تحذف الهمزة
ق فتح الفاء مبنى على اشتقاق يخصم من خصم او [illegible] جراء اعلال اختصم في يختصم
ق اتباعا مشعر بعدم جواز كسر حرف المضارعة مع فتح الفاء وليس كذلك فانه يجوز
كسرها حملا على صورة الكسر بل كسرها ليس من خواص هذا الباب لما قالوا من ان
كل ما في اوله همزة وصل مكسورة يجوز في مضارعه كسر حرف المضارعة فلو ترك قوله
مع فتح حرف الخ لكان احسن الخ ق كما في الماضي اى مع كسر الفاء سقل حركة التاء اليه
وفتحه بناء على تحريكه بالفتح الذى هو اخف الحركات وقد يقال في فتحه وكذا في

وكذا في كسره بتحريكه بالكسر اعدام الموجود وايجاد المعدوم هذا ويمكن ان يقال انه اشتق خصاما
بدون الهمزة من خصم واخصاما من اخصم بالهمزة وان قوله كما في الخ اشارة اليه ق اتباعا
ظاهره ان كسر الميم في صورة كسر الفاء فقط فلغات اسم الفاعل ثلاث ويمكن كون المعنى للاتباع
في صورة والحمل في اخرى او للاتباع ولو باعتبار بعض الصور قوله لئلا يلتبس هذا الدليل جار
في المصدر فان خصاما يلتبس بكذابا لفظا وصورة اذا كان مكسور الفاء وصورة فقط ان
كان مفتوحه فيلزم القول بعدم جواز حذفها من المصدر ايضا وكذا في نا ترلا التباسه
بماضي المفاعلة الا ان يقال يكتفى بالفرق التقديري او بدفع الالتباس بالقرائن قوله احمر
بتضعيف اللام وادغام احد المتكررين في الآخر ولم يدغم في ادعوى الدال صلا دعو وبعض
كف تقديما للاعلال لكونه في الآخر وحصوله بالنظر الى حرف واحد على الادغام ق
بالالوان حقيقة او حكما فيدخل نحو ابهار القمر اى قوى ضوءه لان الضوء في حكم اللون وامانحو
ا نور الليل اى انتصف فشاذ وانقض الحائط من الانفعال فهو من القضض لا النقض ق
وفي اسم الفاعل كسر الميم اتباعا لكسرة الفاء وقيل لا يجوز حذف الهمزة
في ماضي الافعال لئلا يلتبس بالتفعيل (وافعلّ) نحو احمرّ يحمرّ احمرارا وهو
للمبالغة ويختص بالالوان والعيوب (القسم الثالث) ما كان
ماضيه على ستة احرف مثل استفعل نحو استخرج يستخرج استخراجا.
ماضيه ان كانت الاضافة بيانية انقض المعرنفي بجواحر نحم اولامية دخل فيه نحو يحرنجم

وهو لطلب الفعل تحقيقا نحو استخرجت زيدا او تقديرا نحو استخرجت
الوتد من الحائط ولوجوده على صفة كاستعظمته وللتحول كاستحجر
الطين وبمعنى المجرد كاستقر بمعنى قر ويجوز

بحرنجم فلو زاد فيه قولنا بزيادة ثلاثة احرف لكان اولى ق وهو لطلب مشعر بان المعانى
الاتية لمجموع الهيئة لا لخصوص السين ويمكن حمله على التجوز ق لطلب ومنه السؤال فى نحو
استغفر الله ق استخرجت الوتد يمكن ان يقال شبه الوتد بشىء يصلح طلب الفعل منه
بان يكون من ذوى العلم على طريق الاستعارة المكنية وايقاع الاستخراج عليه تخييل فالمراد
بقوله تقديرا المجاز الشامل للاستعارة وبقوله تحقيقا الحقيقة ق ولوجوده اضافة
الى المفعول والفاعل الذى هو فاعل محذوف وهو الوجود العلم اى لعلم الفاعل بان المفعول
على صفة مشتق من اصل ذلك الفعل وهى معتبرة فى معنى الفاعل ان كان الاصل لازما نحو
استجلته اى وجدته جليلا قائما به الجلل والمفعول ان كان متعديا كاستحمدته اى وجدته
محمودا ومثال الكتاب يحتملهما لكنه ظاهر فى الاول هذا وجعل البعض جميع صيغ هذا الباب
للطلب وفيه تكلف ق وللتحول اى تحول الفاعل الى اصل الفعل حقيقة او حكما والمثال
يحتملهما لان الطين ربما ينعقد بسبب الحرارة فيكون حجرا حقيقة وقد يتصلب كالحجر ق كاستقر
يمكن حمله للطلب بان يكون معنى استقر الحجر طلب القرار من نفسه وكانه لم يحمله عليه لاستلزامه كفاية
التغاير الاعتبارى بين الطالب والمطلوب منه مع جعل الطلب تقديريا فى نحو هذا المثال ق

حذف تائه فى نحو اسطاع وافعال نحو احمار يحمار احميرارا ويمتاز عن
احمر بزيادة المبالغة (وافعوعل) نحو اعشوشب يعشوشب اعشيشابا
وهو للمبالغة (وافعول) نحو اجلوذ يجلوذ اجلواذا
ق حذف تائه اى على خلاف القياس وقد مران هذا مبنى على مذهب الفراء وفتح همزته شاذ
كحذف تائه ق احمار جعله فيه التقاء الساكنين لكونه على حده كما يأتى ق ويمتاز هذا لا يفيد
اختصاص هذا الباب بالالوان والعيوب وكذا قول العلامة وحكمه حكم احمر ولو قال وهو كافعل
الا ان المبالغة هنا ازيد لكان اولى فان قيل لو قال ويمتاز عن افعل بزيادة الخ لافاد ذلك
الاختصاص قلت لو قيل قوله بزيادة المبالغة بقيد فقط او فهم الحصر من السكوت فى مقام
البيان لكان منافيا لما فى الكمال من ان الغالب فى افعال بناؤه من الالوان من الالوان
وفى افعل بناؤه من العوارض منهما وان لم يقيد به لم يفد الاختصاص لكن يمكن ان يحمل على الفرق بما
فى الكمال الى زيادة المبالغة ق اعشوشب يقال اعشوشب الارض اذا كثر نباتها وجعلها زائد
الشين الثانى هنا وانه لم يكن من حروف سألتمونيها لان زيادتها للتضعيف وفيه زائد كل
حرف كما مر ق للمبالغة ولازم بالاستقراء الا لفظان هما اعروريت الفرس اى ركبته عريانا و
احلوليته اى عددته حلوا كما فى الكمال فما عدا هذا من اللازم من هذا الباب لازم ويمكن ان
يقال بانهما ايضا لازمان لكنهما ضمنا هنا معنى التعدى كما يظهر من تفسيرهما ق وافعول وهذا للمبالغة
والغالب فيه اللزوم وقد يجىء متعديا نحو اعلوطنى فلان اى لزمنى ق اجلوذ يقال اجلوذ

وافعنلل نحو اقعنسس يقعنسس اقعنساسا وافعنلى نحو اسلنقى يسلنقي اسلنقاء وهذان
الاخيران ملحقان باحرنجم وقال ابن الحاجب تفعلل وتفاعل ايضا ملحقان بتدحرج
وليس بصحيح لان الزيادة للالحاق لا تفيد الا الزنة وفيهما افادة المعاني ايضا واما

الرباعي المزيد فامثلته تفعلل كتدحرج يتدحرج تدحرجا وهو المطاوع فعلل

الابل اي سار بسرعة واجلوذ بهم السير اي دام مع السرعة ق افعنلل وهذا للمبالغة كما قال الـ
فاقعنسس ابلغ من قعس اي خرج صدره ودخل ظهره ولو ترك بعد اعشيشا باقوله و
هو للمبالغة وقال بعد اقعنساسا وهذه الثلاثة للمبالغة لكان احسن ق وافعنلى
وهذا لازم ونحو سرنديته وحرنديته اي غلبته شاذ ق اسلنقى اي وقع على قفاه او نام
عليه ق الاخيران اي الحقيقي والحكمي ق ملحقان ولا يدفعه وقوع القلب في الاخير لجوازه
لجوازه في الآخر بخلاف الادغام ولذا لم يدغم في اقعنسس هذا وعبارة العلاوة من الملحقات
باحرنجم واعترض عليه بان الملحق به منحصر فيهما فالصواب ان يقول ملحقان به واجيب بان
الخبر هو قوله من الملحقات فقط وقوله باحرنجم متعلق بمقدر اي الحقا باحرنجم ولذا
عدل عنها المؤلف لكن عد من ملحقاته نحو اعرنجم البعير اذا امتد ذنبه واعرنزم
الكلب اذا كسر العظم فلا خلل فيها ق لا تفيد الحصر لسنبه اسلنقاء وحلبب وحلبى
نحوهما ق الا الزنة المراد بها وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موضعها في الاصل مع
الموازنة في صور الحركات والسكنات ولذا لم يكن استخرج ملحقا باحرنجم ق المعاني هل هي ما

وافعنلل نحو احرنجم يحرنجم احرنجاما وهو لمطاوعة ايضا وافعللّ
نحو اقشعر يقشعر اقشعرارا ويجيء المصدر من غير الثلاثي المجرد على زنة
مدلوله التاء او مدلول مجموع الزوائد مع الهيئة كل محتمل لكن كلام المراد ظاهر في
الثاني حيث نسبها الى تفعل وتفاعل دون تائهما وكلام المصنف صريح في الاول حيث
صرح بان تاء تدحرج للمطاوعة لكن يمكن الفرق بينه وبين تفعّل وتفاعل هنا وقد يستدل
على انهما ليسا ملحقين بتدحرج بان تائهما ليس للالحاق لان الالحاق لا يكون في اول
الكلمة وكذا ادغام العين المكررة في تفعّل دون الزائد للالحاق لا يليق حفظا للزنة
وكذا الالف في تفاعل لانها لا تكون للالحاق في الوسط وبانهما مطاوعا فعّل وفاعل
وهما ليسا ملحقين بدحرج لاختلافهما في المصدر فكذا مطاوعهما ق وافعنلل العطف
معتمد على الربط والا لم يصح جعله خبرا لقوله امثلته هذا ويؤخذ من قاعدة باب
الانفعال انه متى كان اللام الاولى في افعنلل حرفا من حروف يرملون قلبت النون
به وادغم نحو احرمّز اي احتبع وذهب الحنا حيث فلا يبطل به حصر الرباعي المزيد فيه
في الامثلة الثلاثة ق احرنجم يقال حرجمت الابل فاحرنجمت اي رددت بعضها
على بعض فارتدت ق وهو ايضا لو ترك قوله المار وهو لمطاوعة فعلل وقال هنا
وهذان لمطاوعة فعلل لكان اولى ق وافعلل وهذه الثلاثة لازمة بالاستقراء
ق اقشعر يقال اقشعرت السنة انقطع مطرها واقشعر الرجل اخذته رعدة واضطرب ق غير الثلاثي

اسم مفعوله قياسا (فصل) الفعل اما متعد وهو الذي يتجاوز
مدلوله من الفاعل الى المفعول به كقولك ضربت زيدا ولسمى واقعا ومجاوزا
النحو متوجبا الى المقيد والقيد فيشمل الرباعي مطلقا والثلاثي المزيد فيه ق اسم مفعوله اى
بالذات او بواسطة حرف الجر فلا يرد ان هذا لا يجرى في اللازم لعدم بناء اسم المفعول
منه واجاب عنه المحشي بان اضافة الرتبة كالاضافة في حب رمانك هذا ولم يقل اسم المفعول
لانه صادق بكون مصدر اكرم على وزن مستخرج مثلا وهو فاسد ق قياسا اى مجيئا
قياسا وهذا احتراز عما جاء من مصدر الثلاثي على مفعول كالمعسور والميسور فانه مقصور
على السماع ق متعد اى فعل متعد فهو قسيم لا قسم فلا يرد انه اعم من وجه من المقسم وهو باطل
على الراجح ق وهو اى مطلق المتعدي ففيه استخدام فلا يرد ان التعريف غير مانع لشموله
نحو المضروب والضارب بهذا والتعدي عن سقلى دفعا للتوهم ان هذا تعريف للشئ بنفسه
واشارة الى دفعه بحمل التعدي على معناه اللغوي وهو التجاوز وهذا اذا كان المراد
منه شرح الماهية لا بيان مفهوم الاسم والا لم يحتج الى الدفع كما قاله المصري والا الى
استخدام لجواز التعريف بالاعم حينئذ ق مدلوله الاولى حذفه لصدق تجاوز المدلول
والعمل هذا ولصدق التعريف على نحو ما ضرب زيد الان الفعل بخصوص تجاوز مدلوله
والا لم يفد حرف النفي نفيا والمراد التجاوز بحسب دلالة لفظ الفعل ق الى المفعول به
الصريح حقيقة او حكما فيدخل فيه ضرب زيد مجهولا ق كقولك اى كمقولك فلا يرد ان

واما غير متعد وهو الذي لا يتجاوز مدلوله من الفاعل الى المفعول به وان
جاوز غيره كقولك حسن زيد ولسمى لازما للزوم الحدث في الفاعل بمعنى
عدم التجاوز وغير واقع ومتعد بجعل الفاعل اللازم مفعول المتعدي وشرح فاعله
ان مدلول الكاف يجب كونه جزئيا لما قبلها فذكره التوضيح والقول ليس من افراد الفعل
المتعدي ق واما غير الخ لا يخفى ان بعض الافعال لا يوصف باللزوم ولا بالتعدي كالافعال
الناقصة وبعضها يوصف بهما فالاقسام اربعة خلافا لظاهر كلامه فلو قال الفعل
متعد وغير متعد لكان اولى ويمكن ادراج الافعال الناقصة في اللازم وجعل نحو شكرته
من باب الحذف والايصال او ~~نحو شكرته من باب الحذف والايصال~~ ونحو تكرمت له مما زيد
فيه اللام لتقوية العمل لا للتعدية لكنه تكلف ق لا يتجاوز الخ اى لم يكن له فاعل ككان واخواتها
او كان ولم يتجاوز كقعد وجلس لكن قال ابن هشام ان باب كان ليس بلازم ولا متعد
ق بمعنى عدم الخ لا بمعنى عدم مفارقة الحدث عنه فلا يرد ان وجه التسمية لا يجرى في نحو
جلس وقام ق وللتعدية شروع في بيان اسباب التعدية وينبغي ان يذكر اسباب اللزوم
حقيقة او حكما وهي خمسة تضمين معنى فعل لازم والنقل الى فعل بالضم لقصد التعجب نحو
ضرب زيد بمعنى ما اضربه وكونه مطاوعا للمتعدي الى مفعول واحد نحو تكسر والضعف عن
العمل اما بالتاخير نحو قوله ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل نحو فعال لما يريد
وضرورة الشعر ق بجعل الخ اشارة الى ما قاله المصري من انه اعتبر المصنف في تعدية اللازم

في الثلاثي المجرد بنقله الى باب الافعال او التفعيل كفرحته واجلسته ق
يتعدى بالمفاعلة او الاستفعال وتعديته بتغير معناه كالنقل الى الابواب بالباء خاصة في مواضع ويجر معناها
بقاء معناه مسندا الى فاعله الاول اشمل بمعنى فرحته صيرته فاعل الفرح فيكون فاعل
الفرح مفعول المتعدي واما احتمال جعل فاعل اللازم فاعل المتعدي وشيء آخر مفعوله
فساقط عن الاعتبار تأمل ق والثاني يعني ان الفعل اللازم ان كان ثلاثيا مجردا فتعديته
باحد الامور الخمسة وان كان غيره فبالاخير فقط اعني حرف الجر ق بنقله لم يقل بالتضعيف ونحوه
او الهمزة مع انه اخصر لئلا يتوهم ان نحو اعشوشب واحمر يتعدى بابه ق وقد يتعدى اشار بقد
الى الاعتبار الاغلبي في عدم ذكرها والى رد من جعله كليا لانه يرد عليه نحو [illegible] وضرب
وسافر وسفر واستقر وقروا مثالها هذا وقد يتعدى بفعل في باب المغالبة وبتضمين معنى
المتعدي نحو بشر طلوع اليمن وكأنه لم يذكرهما للقلة ق كالنقل يعني ان التعدية بالباء هنا كا
لتعدية بالنقل المار في انه تضمين الفعل معنى التصيير ويلزمه ما ذكره بقوله يجعل الخ هذا و
ظاهره ان النقل الى الابواب الاربعة متساوية في المعنى فيكون معنى استخرجته مثلا صيرته
خارجا وليس كذلك فان القائل بالتعدية بنحو استفعل لا يلتزم تغيير المعنى في المتعدي بل
يكتفي فيه بالموافقة للازم في اصل المعنى وحروف الاصول كما يؤخذ من المصرحي ق في مواضع
وهي ما يراد فيها تصيير المجرور فاعلا اصل الفعل لا لصوق المعنى الوضعي للفعل بالمجرور
كذهبت بزيد فان معناه صيرته ذاهبا لا الصق ذهابي به هذا ولو ذكر هذا المثال و

الى الاسم بحروف الجر في الكل نحو ذهبت بزيد اي اذهبته وانطلقت به اي
اطلقته ونحو مررت بزيد وانطلقت اليه للجر فصل في بيان امثلة حصلت من
تعريف هذه الافعال (اما الماضي) فهو ما دل بحسب اصل الوضع على حدث
المثال والذي هو بعده هنا كان اوضح الا انه راعى عدم الفصل الكثير بين المتعاطفين ق في الكلام سقط
بقوله وتعديه اي في الثلاثي والرباعي مجردا او مزيدا فيه يعني ان التعدية بتغير المعنى وافادة معنى
التصيير يكون بالباء فقط ويجر معناه الى الاسم يكون بها وبغيرها من حروف الجر في كل منها ق ونحو
مررت مبتدأ خبره قوله للجر اي المثالان المارّان للتعدية بمعنى التصيير وهذان مثالان لها بمعنى
بالباء في غير الثلاثي المجرد ومثال الجر صح
الجر هذا والمؤلف ترك مثال الجر بغيرها فيه لحسناكا ق حصلت من التحصيل او الحصول وهو اعم
مما بالذات او بالواسطة وفيه اشارة الى ان الاضافة في قول الاصل في امثلة تصريف الخ
للسبب الى المسبب ق اي مصادر دفع لما يرد من ان الامثلة نحو الماضي والمضارع والامر
وهي عين هذه الافعال فيلزم حصول الشيء من تعريف نفسه وحاصله ان ههنا مضافين
محذوفين لعل التعريف اي تعريف مصادر مجرد هذه الافعال لكن يتجه ان المراد حينئذ
بقوله هذه الافعال هي الامثلة فيلزم اقامة المظهر مقام المضمر بلا نكتة ظاهرة ويمكن ان
يقال ال الافعال بمعنى المصادر واللام للعهد والمعهود مصادر المجرد فكأنه قال من تصريف
مصادر المجرد وهذا عندي احسن ق ما دل الخ كلام الاصل دال على معنى وجد في الزمان
الماضي واعترض عليه بانه حد غير مانع لصدقه على نحو لم يضرب مما نقل معناه الى الماضي و

من حيث وجوده في الزمان السابق فالمبني للفاعل منه ما كان اوله او اول متحرك منه مقيدا به مفتوحا
وغير جامع لعدم صدقه على نحو نعم وبئس وصيغ العقود وبانه تعريف الشيء بنفسه لاخذ الماضي
في تعريفه واجيب عن الاول بان المراد بالدلالة ما هي بحسب اصل الوضع ودلالة لم يضرب وخرج
نحو عسى ورمضان وعن الثاني بان المراد بالمعرف المعنى الاصطلاحي وبالماضي في الحد المعنى
اللغوي واليها اشار بقوله بحسب الخ وبقوله السابق واقول نحو لم يضرب خارج بكلمة ما لانه
عبارة عن الفعل ولذا اخرج عنه نحو ضارب امس ويضرب بدون لم مما يدل على الحدث الحالي
والاستقبالي فلا نقض به حتى يدفع بقوله بحسب الخ ولو سلم اطلاق الفعل عرفا على المجموع فهو
خارج بقوله على حدث ولو سلم بناء على ان انتفاء الضرب حدث فلا بد من تقييد الوضع
بالافرادي والا لم يندفع النقض به ثم انه يرد على التعريفين الاعتراض المشهور في خلق الله
الزمان وفي جوابه تكلف فلو قال الماضي فعل دل على زمان كنت فيه لكان احسن ق من
حيث اوله لم يقل وحده احترازا لئلا ينتقض مانعية التعريف بنحو يحسن مما يدل على الصفة
اللازمة الموجودة في الزمان السابق ويمكن ان يقال انه لاخراج نحو لم يضرب وادخال نحو
ان ضربت ضربت وان نحو يحسن خارج بقوله ذلك لانه محمول على الدلالة المطابقية و
التضمنية ودلالة يحسن عليه التزامية ق للفاعل حقيقيا او مجازيا فيدخل فيه انبت الربيع
ق ما كان كلمة كان منسلخة عن الزمان فلا يرد عدم كون التعريف مطردا ومنعكسا
لصدقه على ضرب مجهولا وعدم صدقه على علم معلوما ثم المراد باول المتحرك ما لم يكن

مثاله نصر نصرا نصروا نصرت نصرتا نصرن نصرت نصرتما نصرتم نصرت نصرتما
نصرتن نصرت نصرنا وكذلك البواقي ولا تعتبر اعتراضا عن التعريف بحركات
الالفات الزائدة في الاوائل غير الافعال فانها زائدة للوصل تثبت في الابتداء وتسقط في التدرج
لم يكن اوله لان مقابلة العام بالخاص تدل على تخصيص العام بما وراءه فلا يرد ان في كلامه
جعل القسم مساويا للمقسم وجعل القسم قسيما وكل منهما فاسد نعم لو قال ما اول متحرك المعتد
به مفتوحا لكان اولى وكفى ق مثاله اي فرده او ما يماثله ويحضره عند العقل نصر الخ ونكت
هذه التصاريف في هذه الصيغ الاربعة عشر مفصلة في شرح الاصل للعلامة فليراجع ق و
كذا اي كالمذكور من الصيغ او كتعريف هذه الصيغ تعريف البواقي ق لا تعتبر معلوم او مجهول
نهي او نفي والاعتراض مفعول به للنهي او حال بمعنى معترضا وعن بمعنى على كما في فانما يبخل
عن نفسه وليس هذا مستغنى عنه بقوله السابق بقيد بل لانه انما يدل على ان المراد باول المتحرك
المعتد به لا على انه الهمزة او غيرها فليس هذا الا ما علم ضمنا ق بحركات
يرد عليه ان قوله ولا تعتبر تقييد لمفهوم المخالفة لقوله اول متحرك معتد به فالاوفق بالالفات
الا ان يقال عدم الاعتبار بحركاتها يستلزم عدم الاعتبار بها وان الحركات بمعنى المتحركات
واضافتها الى الموصوف ق وتسقط اي عند عدم المانع فلا يرد نحو الحسن الا في همزة الوصل لهمزة
الاستفهام المنفقة معها في الحركة فانها لو حذفت لالتبس الانشاء بالخبر ق في الدرج قد يقال
هذا يقتضي ان يسمى همزة ابتداء لثبوتها ابتداء لا وصلا ويجاب بان في التسمية تجوزا

ما علم ان الهمزات الزائدة فى اوائل الافعال المكسورة و المضمومة و مصادرها
غير الافعال همزات وصل و الاسماء همزات قطع الا فى عشرة اسماء وهى ابن وابنة
وابنم واسم واست واثنان واثنتان وامرء وامرأة وايمن الله

تجوزا بعلاقة التضاد وبان المراد بالوصل وصل المتكلم ما قبلها بما بعدها و بما ذكر لسقوطها
فى الدرج ق الهمزات فى التعبير تارة بها واخرى بالالف تفنن واشارة الى ان مراد الاصل
بالالف الهمزة بقرينة اضافة الحركات اليها وعبر عنها بالالف لكتابتها على صورتها ابتداء و
لتقاربهما مخرجا ق الافعال اى ان كانت باقية على الفعلية اذ لو جعل فعل اسما لشخص و
قصد به لفظه كانت همزته للقطع ق همزات وصل اى سبب وصل المتكلم الى النطق بالساكن
او سبب وصل ما قبلها بما بعدها لسقوطها فى الدرج فاضافة الهمزات الى المسبب تامل
ق والاسماء اى غير المصادر بقرينة مقابلتها بها والعطف هنا على معمولى عاملين مختلفين
مع تقديم المجرور ق قطع اى سبب لقطع ما قبلها عن الوصل بما بعدها او مقطوع بثبوتها فى حالتى
الوصل و الابتداء ق فى عشرة يتخير ان الهمزة فى تثنية الابن همزة وصل وكذا البواقى مما يمكن
تثنيته ففى دعوى الحصر فيها مسامحة ولو اعتبر الاصل لزم ترك الابنة والابنم والاثنتان و
الامرأة فتفطن ق وابنة من تقديم العطف على الربط والا لم يصح الحمل ق وابنم اصله ابن
زيد الميم للتاكيد لا عوضا عن اللام المحذوفة والا لم يجتمع مع همزة العوض ق واست اصله
ستة بالتحريك لجمعه على استاه ق وايمن الله فى الاضافة اشارة الى ان المراد بالايمن ما وضع

فقيها للوصل وفى الحروف تكون للوصل مع لام التعريف وميمه ولا تكون
مفتوحة الا فيها وفى ايمن الله وتقلب الفا مع همزة الاستفهام كالحسن وايمن الله و تحذف
المكسورة والمضمومة معها اذ لا لبس فيها و فى المبنى للمفعول اصطفى وهو مطرد بحسب المعنى الفعل الذى
ما وضع للقسم فانه الذى همزته للوصل عند البصريين وهو ما خوذ من اليمن بمعنى البركة
محذوف نونه وعوض عنه الهمزة ولم تحذف عند عود النون لكونها لصدد الحذف لكونها جائز
التخفيف واما ايمن جمع يمين فهمزته للقطع وفاقا ق للوصل اى فقط كما فى نحو امرء اوقع
وقصد التعويض كما فى اسم فان الهمزة فيه عوض عن اللام المحذوف ق لام التعريف ظاهره مشعر
بانه لا يكون للوصل مع اللام الزائدة او الموصولة وليس كذلك ويترجح ان حرف التعريف
هو اللام لا ال وهو مذهب سيبويه ومما يدل عليه سقوط الهمزة فى الدرج وكون اللام
على التنكير الذى هو مقابله حرفا واحدا هو التنوين ق الا فيها الخ لان هذه الثلاثة كثير
استعمالها فناسبها التخفيف ق وتقلب الفا اى لا تحذف لان كلا من همزتى الاستفهام و
الوصل مفتوحة فلو حذفت لم يعلم الباقية منهما فيلتبس الانشاء بالخبر ق كما فى اى فى كل الخ
كانت همزتها مفتوحة بعد همزة الاستفهام ق المكسورة نحو اصطفى البنات وشاك
المضمومة نحو استخرج المال بصيغة المجهول اصلهما ااصطفى واستخرج فحذفت همزة الوصل
منهما لان فتح همزتها دليل على انه استفهام ق مطلقا اشارة الى ان قوله وهو الفعل الخ جملة معترضة
بين الحد والمحدود اريد بها تعريف مطلق المبنى للمفعول ماضيا او مضارعا بمناسبته

لم يسم فاعله ما كان اوله مضموما كفعل او اول متحرك منه يعتد به مضموما كافتعل وهمزة الوصل
تتبع هذا المضموم في الضم وما قبل اخره يكون مكسورا ابدا نحو ضرب زيد واستخرج المال وجاء فرد له
ان الكلام هنا في شيء منه في هذا الاستخدام ق لم يسم منقوض بنحو ما اكرمني وضربني الا زيد
لحذف الفاعل فيه وفاقا كما قال العصام وبنحو قلما وطالما مما كف بما عن الفاعل وبنحو ضربن
في الجمع المؤكد بالنون واضربا القوم واضربوا القوم مما حذف فيه الفاعل لموجب فالاولى
ان يقول ما حذف فاعله نسيا منسيا واقيم مفعوله مقامه ويمكن حمله عليه بتكلف تامل
ق فاعله اي النحوي فلا يرد نحو صام نهاره ق اوكان الخ لم يكتف به وان كان شاملا
للجميع لئلا يرد الاعتراض بما كان في اوله همزة وصل وسقط في الدرج ويحتاج الى الجواب
بان المراد بالاول الاول حين الابتداء به ق يعتد به زاده هنا وان لم يحتج اليه اذ الهمزة
ايضا مضمومة لموافقة ما مر ولذا قوله وهمزة الوصل الخ لغوا ق تتبع لانه لو بقي على كسره
لزم الانتقال من الثقيل الى الاثقل واما الساكن فحاجز غير حصين ولم يفتح مع خفته
ليتبين من اول الامر على حذف المرفوع تامل ق يكون اي يلزم كسره في النوعين فكسر
ان لم يكن مكسورا ويبقى عليه ان كان هذا ولم يكتف في المجهول بضم اوله فقط لئلا يلتبس
مجهول الماضي بمجهول المضارع للمتكلم وحده في باب الافعال ولا بكسر ما قبل الاخر
لانه حينئذ يشتبه مجهول نحو علم بمعلومه وقد يقال عند الضم والكسر يشتبه مجهول
الماضي بمعلوم المضارع في باب الافعال ق وجاء فرد اشارة الى الاعتراض على التعريف

بضم فسكون والاصل فضد له بكسر الصاد فقلب وسكن وحكي فطرب ضرب
بكسر فسكون وقرئ ردت الينا بكسر الراء وهي شاذة (واما المضارع) فهو ما كان
في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء ويجمعها
انيت او اتين او نأتي وقيل المضارع بزيادة على الماضي فلا يرد نحو اكرم وتكلم
التعريف بانه غير شامل لنحو فضل وهو كر والاصل الخ جواب عنه بان المراد بالضم والكسر
اعم مما يجب الاصل او في الحال وهذا جار في ضرب فان اصله ضرب بضم فكسر ومثله ردت
وكذا عصر بسكونه ما قبل الاخر فان اصله عصر بكسر ق وهي اي القرائة المفهومة من قرئ قرأ
شاذة مخالفة للقياس او الثلاثة فيكون جوابا اخر عن الاعتراض بها ق في اوله اي في محل
اوله فكانه قال كان اوله فان الحاصل في محل الاول هو الاول فلا يرد انه ان اريد اول
نفسه لزم ظرفية الشيء لنفسه ان كانت احديها عين الاول واجتماع حرفين منها في المضارع
ان كان غيره واما جعل المعنى في جانب اوله ماضيه فيلزم ان لا يصدق التعريف
على شيء من افراد المضارع على ان الجانب اعم مما قبل الاول وما بعده نعم ان ادخال كان
مفسد ظاهرا لانه مخرج لافراده ومدخل لافراد الامر الحاضر فلو قال كان اوله احدى الخ لكان احضر
واسلم تامل ق والنون العطف مقدم على الربط ويمكن العكس بناء على عود ضمير الاحدى ق او اتين كله
او للتخيير في التعبير ولو عبر بالواو لكان احضر ولم يتوهم الترديد لكن عبر باو لئلا يحمل الكلام
على النسبة للجول المجموع لا الى كل منها ق بزيادة اي حاصل بزيادة حرف هي سبب

فالهمزة للمتكلم وحده والنون له مع غيره ويستعمل للواحد مجازا والتاء للمخاطب مفردا او
مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمفردة الغائبة والمثناة والياء للغائب المذكر
مطلقا ولجمع المؤنث الغائبة وجه زيادتها واختصاص كل منها بما اختص به في الشرح
المشابهة للاسم لفظا ومعنى حرفات اخر على الماضي ولو تقديرا اي قبل اوله فلا يرد ان هذا
التعريف دوري لاخذ المعرف في التعريف لان المراد بالمعرف هو الاصطلاحي وما اخذ فيه
اللغوي ولا انه غير صادق على تحويل بما اصبت ماضيه لان ماضيه تقديري ولا انه غير شامل
لنحو يضرب ما تعرف بعد زيادة الياء لان الحصر فيها غير مراد على انه يمكن ارادة الحصر
لكن بالنسبة الى التعرف بزيادة الحرف ولا احتياج الى هذه التكلفات الا بصيغة التمريض
ق فلا يرد اي على القيل والمانع التعريف وارده الا ان يراد باحد الزوائد احد بها الموضوعة
لما يأتي من المتكلم وغيره بقرينة قوله الاتي فالهمزة الخ كما قيل لكن يلزم الاحالة على المجهول
وقت التعريف وكل الزوائد الاربع صارت حقيقة عرفية في احرف المضارعة كما لا يخفى
ق للمتكلم اي لمتكلمه على حذف المضاف فلا يرد ان كلامه يقتضي كون الهمزة في اول المضارع
ضميرا كما ان الموضوع للمتكلم وحده وكذا البواقي ق له اي للمتكلم حال كونه مصاحبا ومشاركا
لغيره في مدلول الفعل المسند بالنون تحقيقا وتقديرا ق مجازا تنزيلا لعظمته منزلة جمع
مشاركين له في معنى الفعل فالمراد من الغير اعم من الحكمي كما في نحن نرزقكم ق وللمفردة الغائبة الاولى
والغائبة المفردة ق للغائب اي للمهمل الذي يحكي عنه او ما لا يرى لحجاب كبرياء او حسيا

وهذا يصلح للحال والاستقبال تقول يفعل وتريد الان ويسمى حالا وحاضرا
ويفعل وتريد غدا ويسمى مستقبلا بفتح الباء والقياس الكسر فاذا دخلت عليه السين
او سوف او مخففا منها اختص بزمان المستقبل او لام الابتداء اختص بالحال
حسبا نيا او بليس بمتكلم ولا مخاطب والمراد بالمذكر بالليس بمؤنث فلا يرد ان الياء تستعمل في الله
تعالى وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث نعم لو قال والياء لما عداها لكان احضر واسلم الا انه اختار
ما ذكره للتوضيح ق يصلح صادق بالاشتراك بينهما وهو ما اختاره ابن الحاجب وبكونه حقيقة
في المستقبل مجازا في الحال وبعكسه وهو ما رجحه الرضي لدعوى ان الحال يتعين عند عدم
القرينة ويؤيده ان المناسب ان يكون له صيغة خاصة كالماضي والمستقبل ق وتريد زاعه في
الموضعين على الاصل تنبيها على ان الآن وغدا ليسا مفعولي القول بل هما من الصلة حينئذ كما لا يخفى
ولا يبعد جعلهما مفعوله فيكون المثال من قبيل مجاز بحيثه ق ويسمى حالا اطلاقا لاسم الظرف
على المظروف كما قيل او لاسم الجزء على الكل كما تقول ق والقياس الكسر لان الاستقبال
يستقبل ويتوجه الى الحال ولانه الاوفق بصيغة الماضي والحال وصيغة المرئي يبغى المجرور
بالفتح لان المستقبل بعيد لكن قدمها لاشتهارها ق دخلت معلوم او مجهول وكلمة اذ بمعنى
كلما ق السين اي سين الاستقبال بقرينة المقابلة ق او مخففا منها بحذف اللام او العين مع
او قلبها ياء ففي سوف اربع لغات وقيل ان السين مخففها ايضا ق اختص لدخولها بالنظر الى
معنى غالبا بالنظر الى السين فانها في نحو قوله تعالى ستكتب ما قالوا للتاكيد ق بالحال اي حقيقة

وفي ولسوف يعطيك ربك لمجرد التأكيد وعند البصريين اللام للتأكيد فقط مطلق ق المبني
للفاعل منه ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا الا ما كان ماضيه على اربعة احرف فانه
مضموم ابدا نحو يدحرج ويكرم ويفرح ويقاتل للالتباس في يكرم وحمل الباقي عليه
او حكما فلا يرد نحو لقم ان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة لانه في حكم الحال لتحقق وقوعه هذا
وضابط المختص باحدهما كما ذكره عصام انه يختص بالحال بليس عند بعض وجميع ابن الحاجب
وبما وان النافيتين خلافا للاول على الثاني ويختص بزمان المستقبل بجعله للطلب بلام
الامر ولا للنهي وبجعله دعاء او تمنيا او للترجي او للوعد او بدخول حرف التحضيض وهو كلا
بالنون او لام القسم وبدخول اداة الشرط عليه سوى لو وبدخول الناصب عليه وبلو
المصدرية وبلا النافية عند سيبويه خلافا لابن مالك ق ولسوف اي ونحو نحو ولسوف
اخرج حيا ق لمجرد من اضافة الصفة الى الموصوف اي التأكيد المجرد عن الحال بتجريده عن
جزء معناه ولم يجرد سوف عن معنى الاستقبال لانه يفضي الى الاهمال ولانه لتقدم [illegible]
دخولها على الفعل اجل بابقائه على معناه ق فالمبني للفاعل اعم من الماضي والمضارع كما ان المضارع
اعم منه ومن المبني للمفعول فبينه مدخول من وما قبله عموم من وجه واما مدخول في قوله الاتي منه
فكل [illegible] قبله جزء له هذا ولو قال اما اوله مفتوح الا في لكان اخصر واولى فتذكر ق مفتوحا اي على
اللغة المشهورة فلا يرد المبني للفاعل عند من يكسر حرف المضارعة في مكسور العين ق للالتباس
اي عدل عن الفتح الذي هو الاصل الخفة لئلا يلتبس مضارع الافعال بمضارع الباب الثاني والخامس ق وحمل

وحمل الموافق عليه ولم يكسر لان بعضهم يكسرون حرف المضارعة فيما ماضيه مفتوح العين
او اوله همزة وصل مكسورة دلالة على كسرها فلو كسر فيها لالتبس ولتوهم انه ايضا لذلك
الدلالة ولعين في ماضيها كسر ولما كان الزائد الثاني في اسطاع واهراق خلاف قياس
وحذف همزة خصم بمقتضى الاعلال كانا رباعيين والاخر خماسيا تقديرا
وعلة مترباء هذه الاربعة للفاعل كون الحرف الذي قبل الاخر مكسورا
وحمل ليكون ما ماضيه على رباعي على نحو واحد ق ولم يكسر اي حرف المضارعة في يكرم دفعا للالتباس
ثم حمل الموافق عليه في الكسر واما حمل المعنى لم يكسر في الموافق فبعيد بل فاسد ق لا للبس اي اللبس
مضارع الافعال بمضارع الباب الخامس بسبب توهم انه الخ فقوله لتوهم عطف على السبب
ق والعين في الخ اي لكن ذلك التوهم باطل لانه ليس الخ فلا يكسر فيها فقوله وليس من اتمته #
دليل المقدمة الرافعة مقامها فاعرفه ق ولما كان اشارة الى النقض قاعدة المبني للفاعل في ذي
الاربعة بانه غير مانع لصدقها على مضارع اسطاع وغير جامع لعدم صدقها على مضارع خصم
ويلزمه نقض ضابطة غير ذي الاربعة بالعكس والى جواب النقض بتحرير المراد بذي الاربعة و
غيره ق خلاف القياس اي عند سيبويه واما على مذهب الفراء فمن ان اصله استطاع فحذفت تاء
فمخالف القياس فتح الهمزة وجعلها همزة قطع كامرق ق خصم ومثلنا ق تقديرا قيد لكل
من المتعاطفين ق بناء اي امتيازها عن المبني للمفعول ق مكسورا اي حقيقة او حكما
فلا يرد نحو يجيب مضارع اجاب لان الكسرة المنقولة في حكم الثابتة في محلها وكذا الكسر

ابدا نحو سيضرب سيضربان سيضربون ستضرب ستضربان سيضربن ستضرب ستضربان ستضربون
ستضربين ستضربان ستضربن اضرب نضرب وقس عليه البواقي (والمبني للمفعول منه) ما كان
حرف المضارع منه مضموما وما قبل آخره مفتوحا نحو يضرب الخ والمبني من اللازم لا
يجئ بغيره واعلم انه يدخل على الفعل المضارع ما ولا النافيتان ولا تغيران
وكذا الكسرة المحذوفة كما في ماده مضارع مادق ق ابدا اي في صيغة الاربعة عشر ق معمولي
ضمير ان يكون مضموما حملا على الماضي ويجئ عليه انه كان وكذا قوله مفتوحا لتعدل الضم بالفتح
ومن جعل الاول مضموما وما قبل الآخر مكسورا نحو ... اجتماعهما في محبوب وافتراق الاول
فيتكسر والثاني فيكرم ق مفتوحا لتعدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي
ثم الفتح ... المراد الحكمي فلا يرد ان نحو يمد مما آخره مدغم فيه ونحو يصان مما قلبت ما قبل آخره
بالالف من المبني للمفعول هو كون ما قبلها ساكنا فيكون المعرف غير جامع لان الفتح المقدر
في حكم الثابتة ق ابدا اي في جميع الابواب بخلاف ما قبل الآخر في المبني للفاعل فانه كما
يكون مفتوحا في بعض الابواب يكون مكسورا او مضموما في بعض آخر ق والمبني اي
المبني للمفعول مطلقا ولو ماضيا في الضمير استخدام والا لم يفد تعميم الحكم من الماضي ويمكن
ارجاعه الى المضارع منه لحكم الماضي متروك مقايسة ق تعرفيه بالمعنى الاعم
الغير حرف معنى الفعل الى الاسم ولو بلا تغيير لا بالمعنى الاخص والا الاختص لحكم
بالبناء كما علم عام ... كذلك ق النافيتان اي المنفي بهما فهو كما عدا في او نسبة النفي

صيغة وجزم بلا لعضهم في نحو حسبتك كي لا يمكن لك على حجة مما يصلح قبله لان الشبه
بالشرط في وجود معنى السببية تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا الخ وما يضرب ما يضربان ما يضربون
الخ فانه يدخل عليه الجازم فيحذف حركة الواحد ونون التثنية والجمع المذكر والواحدة
المخاطبة لانه فيها علامة الرفع كالضمة في الواحد لا نون جمع المؤنث فانه ضمير
كواو الجمع فتثبت مثلا ابدا فتقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا الخ وجاء
النفي المهو مجازية ق وصيغة اي صورته ق مما يصلح بان يكون ما قبله علة لما بعده خارجا ومعلولا ذهنا
ويراد ذلك ولهذا لم يجعل لا اسنا للنهي فانه لا يفيد المراد ق لشبه اي لمشابهة لاحق بادات الشرط في
الكلام مجازا حذف وحرف يكون المصدر المجرد بمعنى المزيد اي الاتحاد او المعنى لمشابهة الكلام المشتمل على او
بالجملة المشتملة على الشرط والجزاء في وجود الخ فيكون دخول لا في حكم الجزاء ويجزم بها ق السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها او بالعكس ق لا يضر الا ان تقديم مثالها لانها لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال
وكانه قدم مثال لا اظهارا لما خفي من كونها للنفي وتبعا للاظهار ق الجازم حرفا كلم ولما او اسما متضمنا
لمعنى ان الشرطية كمتى ومن ق حركة الواحد اي الفعل المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع وكونه
المخاطب بقرينة المقابلة فيشمل المتكلمين والغائب والغائبة والمخاطب مفردات فلا يرد انه ان
اريد به معناه الحقيقي لم يشمل الغائبة او الجنس او مؤنث شمل الواحدة المخاطبة وعلى التقديرين
لم يدخل فيه المتكلم مع الغير ثم انه ينبغي تخصيص الكلام بغير الناقص لان المحذوف فيه حرف لا
حركة ق كالضمة فيحذف مثلها ق فتثبت متفرع عن قوله لا نون للخ لا عن قوله كواو الجمع فلا يرد

الم ياتيك غير مجزوم وكان لم سوى اهل من الوحش تؤهل مفصولا لضرورة الشعر ويجوز
حذف المجزوم بلم سماعا وبلما قياسا نحو احفظ وديعتك التي استودعتها اليوم
ان وصلت وان لم اى وان لم تصل ولم يزيد ولما اى ولما ينفعه الندم وانه يدخل عليه التا
ان تقريبه فاسد لان واو الجمع يحذف في نحو اغزن فكيف يتفرع عنه ثبوتها دائما ويمكن ان يجعل
متفرعا عنه لكن يعم الثبوت من الحقيقي والحكمي ويقال ان ضمة ما قبلها تدل عليها فهي في حكم الثابت
ق الم ياتيك تمامه والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد الانباء جمع نبأ بمعنى خبر وتنمو اى تكثر
والفاعل ياتيك والباء زائدة ق كان لم الخ اوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها المغاني
بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان غنيا به اهله والقفار جمع قفر مفازة لا نبات
بها ولا ماء والرسوم جمع رسم ما كان من آثار الديار لاصقا بالارض ق مفصولا اى بين لم و
مجزومه والاصل كان لم تؤهلها سوى اهل من الوحش ق لضرورة علة لمجيء كل من المتعاطفين
ق سماعا وهو مختص بالضرورة بخلاف حذف مجزوم لما فانه مطرد عند وجود قرينة دالة
عليه ق احفظ بصيغة الخطاب واستودعتها بصيغة المجهول كما في العيني وبتاء الخطاب
ويمكن ان يقرء معلوما مع ضم التاء اى استودعتها اياك وكذا يصح ان كان احفظ
بصيغة المتكلم واليوم ظرف احفظ او استودعت ق قياسا اى عند قرينة وانفرد بذلك
لما عن لم لتركيبها من لم وما فكان ما عوضا عن المحذوف ولان المثبت المقابل لها
وهو قد فعل يجوز ان يقتصر فيه على قد كقوله وكان قد ق وانه يدخل الناصب بقوله الآتي

فيبدل من الضمة فتحة ويسقط النونات سوى نون جمع المؤنث حملا على الجازم
في الاخير تقول لن يضربن لن يضربا لن يضربوا ولن يضربي ومن الجوازم لام الامر
وهو مكسور وان كان الفتح فيما على حرف واحد اصلا
الآتي ومن الجوازم ان تقديم قوله وانه يدخل على قوله الماء وانه يدخل على المضارع الجازم او
تأخره عن تمام بحث الجوازم ليكون ذكرها جميعا بلا فصل ق فيبدل اى في نحو الصحيح والمراد بالضم
اعم من اللفظي والتقديري فلا يرد نحو لن يغزو ويرمي ق الضمة الضمة والفتحة والكسرة بالبناء مشتركة
بين المعرب والمبني او الغرض هنا بيان مطلق الحركة بلا تعرض للاعراب والبناء كما قاله العلامة
فلا يرد ان الواجب ان يقول من الرفع نصبا لان الضم والفتح يستعملان في المبني والمضارع المعرب
ق حملا الخ لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما حمل النصب على الجر في التثنية و
الجمع من الاسماء حمل على الجزم فيهما من الافعال والحق بهما الواحدة المخاطبة لمشاكلتها
لهما في لواحق الآخر ق لن يضرب كلمة بسيطة وقال الفراء اصله لا قلبت الالف بالنون والخليل
اصله لا ان خففت وقال عصام لو كان مركبا فالظاهر ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للنفي
ق لام الامر خصها بالذكر مع دخولها في مطلق الجازم لان لها احكاما تخصها كما يأتي هذا
والمراد بها ما يطلب بها الفعل وضعا فلا يرد الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولاما استعمل في
الاخبار نحو فليمدد له الرحمن مدا ولاما استعمل في نحو التهديد نحو فمن شاء فليكفر لانها فيها بحسب اصل الوضع
للطلب ق مكسورة لا ساكنة لئلا يلزم الابتداء بالساكن عند التلفظ به ابتداء ق اصلا اى في الفعل

لتناسب عمل الجزم الذي بمنزلة الكسر وتسكن مع الواو والفاء وثم تشبيها بعين كتف
فتقول في امر غير المخاطب لينصر لينصر والمتكلم لتنصر لينصرن لانصر لننصر وقرأ
فلتفرحوا بالتاء شاذة وفي المبني للمفعول يعم الغائب والمخاطب
اي التفعل فلا منافية قول بعضهم السكون اصل فيه لانه بالنظر الى عروض الحركة ق لتناسب
والتشبيه باللام الجارة الداخلة على المظهر والفرق بينها وبين لام التأكيد وبعضهم
يفتحونه تشبيها باللام الجارة الداخلة على المضمر وهو بعيد ق وتسكن اي جوازا
بقرينة قوله تشبيها الخ مع الواو العاطفة نحو وليوفوا والفاء العاطفة نحو فليضحكوا
تشبيها للام والعاطف وحرف المضارعة بكتف واما مع ثم نحو ثم ليقضوا فلتشبيه الميم
الثانية من ثم مع اللام وحرف المضارعة بكتف على ما في الكمال والاحسن ان يقال ثم محمول
عليها كما قال عصام ق بمنزلة هذا مشعر بانه لو كان عمل ذلك الحرف هو الجر لكانت اولى
ما لكسر من الجازم وهو منقوض باللام الجارة الداخلة على المضمر وبعد واو القسم وتائه فتأمل
قوله غير المخاطب اي غائبا او متكلما ولذا لم يقل في الغائب كما في الاصل ق شاذة والقياس
فليفرحوا بالياء فلا ينافي ما اشار اليه بقوله غير المخاطب من ان المخاطب لا يؤمر باللام ق يعم
ليحصل الفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول في امر المخاطب ق المخاطب اي والمتكلم ففيه اكتفاء
او يقال ترك المتكلم للقلة او المراد بالمخاطب الحاضر ادخالا على الغائب بقرينة المقابلة
او على لو هذا النقش سواء كان بفتح الطاء او كسره هذا ولو قال يعم المخاطب وغيره لكان

اذا كانوا حاضرا وغائبا ليفيد اللام الغيبة والتاء الخطاب والاكثر تغليب
الحاضر ومنها لا الناهية تدخل على الغائب والمخاطب فيهما مثل
لا ينصر الخ (واما الامر بالصيغة) وهو امر المخاطب فهو جار على
لكان احضر واولى ق يجيء اي على قلة بقرينة قوله والاكثر ق كانوا اي المامورين بعضهم حاضرا
وبعضهم غائبا كقوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا مصافكم اي مواقفكم في الصلاة ق الحاضر
اي على الغائب دون العكس لاصالة الحاضر ق الناهية فيه تجوز لان الناهي هو المتكلم الا ان يقال النهي و
المراد النهي بها اي بحسب الوضع فيشمل لا في قولنا ربنا لا تعذبنا مما هو دعاء ثم انه لم يقل لا النهي كما قال
لام الامر لان لا معرفة فيحتاج الى تعريفها بالصحيح اضافة فيه الى العقول بان المعرفتين اذا اتفقا يجاز
اضافة احدهما الى الآخر كما في زيد الشجاع او يجعل النهي وصفا او بيانا او بتأويل الدال على النهي
كذا قيل فيه نظر وانه لو قيل بان لا النهي بمجموعه صار علما لما يطلب به الترك لم يحتج شيء ق
(الا على المتكلم اقل من دخولها)
والمخاطب الا انه وغيره ليشمل المتكلم بلا تكلف هذا ودخول لا عليه وقل لفصل بينها وبين معمولها
معمول لم نحو لا زيدا تضرب ووجه عمل الجزم بها حملها على اللام حمل النقيض على النقيض او
النظير على النظير لانها لطلب الترك كما ان اللام لطلب الفعل ق لا ينصر اي هذا النقش
سواء كان بفتح الاول وضم الثالث او بالعكس فلا يكون كلامه قاصرا ق بالصيغة اي الهيئة
بلا دخول المادة في الامر فخرج الامر باللام وبخصوصه وقوله امر المخاطب اي بالصيغة فلا يدخل
فيه بخصوصه ق وهو امر الخ جملة معترضة بين اداته بيان المفهوم وعبر بالمخاطب تنبيها

لفظ المضارع المجزوم في حذف الحركات والنونات فان كان ما بعد حرف المضارعة
متحركا فتسقط منه حرف المضارعة وتأتي بصورة الباقي مجزوما مثاله من تدحرج دحرج
على ان مراد الاصل بالماضي ولما كان تعريفا بالاعم وتوهم منه جريانه في الامر بالصيغة في
المستقبل ق لفظ المضارع [illegible] الماضي لان فيه طلبا وهو لا يكون في الماضي بل في المضارع ولمشابهته
به اكثر من مشابهته بالماضي ق المجزوم وليس مجزوما كما قال الكوفيون لان الاصل في الفعل
البناء وسبب اعراب الفعل المضارع وهو مشابهة الاسم مفقود فيه لعدم حرف
المضارعة فلا وجه لاعرابه ق الحركات اي الصحيح او المراد وما يقوم مقامها فلا يرد نحو
اغز وارم واخش واللام في النونات للعهد الذكري فلا تنتقض بنون جماعة المؤنث ق
فتسقط انت لو عرف بالنصب وهو من اقامة المظهر مقام المضمر او السقط مجهول وهو بالرفع
ق منه الضمير راجع الى المقيد بدون ملاحظة القيد اعني المجزوم فيكون المرجع المذكور لفظا
او الى المضارع الماخوذ من المضارعة فيكون الكلام عكس على العواص اقرب للتقوي و
المرجع متقدما حكما ق مثل اشار به زيادة الى ان قول الاصل بصورة مجزوما على حذف
المضاف والا لجعله صورته ليست مجزومة لبنائها وانه ينبغي ان يقول مجزومة ليطابق
الحال وفي الحال لكن يمكن دفع الاول بان المراد يعامل معاملة المجزوم ففيه مجاز لغوي
او الى [illegible] الباقي بصورة المجزوم ففيه قلب والثاني بانه حال من الباقي او صورة
باعتبار الشكل او وصف لمقدر اي فعلا مجزوما ق من تدحرج يجب ان دحرجا وكذا ما بعده ليس

دحرجوا دحرجي دحرجا دحرجن وهكذا فرح وقاتل وتكسر وتباعد
وتدحرج وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فتحذف منه حرف
المضارعة وتأتي بصورة الباقي مجزوما وتزيد في اوله همزة وصل
مكسورة ابتداء عند سيبويه ولعل زيادتها ساكنا عند الجمهور وخصت
ما بعده ليس مشتقا من تدحرج ويجاب اما بان المراد الاشتقاق منه بالواسطة فان دحرجا
مشتق من تدحرجان المشتق من تدحرج او الكلام من باب الاكتفاء اي تدحرج تدحرجان
الخ ق دحرجوا استعمل صيغته في الواحد للتفخيم نحو الا فارحموني يا آل محمد صلى الله عليه
وسلم ق فرح اي كل ما يكون بعد حرف المضارعة متحركا فيشمل نحو عد نعل مضارع وعد
تامل ق ما بعد اي لفظا او وضعا فقط فلا يرد نحو رد مما كان ما بعدها ساكنا في الاصل وثم
في امره همزة الوصل ق ساكنا اي سكونا لفظا وتقديرا ليخرج نحو تقوم وتبيع [illegible] قال
المصري واقول لو عمم كل من ما بعدها والسكون والزيادة من التحقيق والتقدير [illegible]
هذه وامثالها في الشرطية الثانية بلا كلفة بناء على ان اصل قم ومد وعد اقوم وامدد واوعد
ق في اوله اي في مكان اوله وهو حرف المضارعة فاعرف ثم انه نقض بنحو خذ وكل ومر من
تأخذ وتأكل وتأمر ويجاب بان اصل خذ مثلا اوخذ حذفت الهمزة الثانية تخفيفا
والاولى للاستغناء عنها ق ابتداء لان التوصل الى النطق بالساكن انما هو بالمتحرك ق
عند الجمهور في الكمال قال الكوفيون زيدت ساكنة لتقليل الزيادة ثم حركت على اصل التقاء

لان الابتداء بالاقوى اولى والكسر اعدل الحركات ولان الاصل في تحريك
الساكن الكسر ومضمومة ان كان عين المضارع مضموما لمناسبة حركة
العين وثقل النقل من الكسرة الى الضمة والساكن حاجز غير حصين وللبس بمضارع
المتكلم لو فتحت مثاله انصر انفل انصروا انصري وكذا النهي وفتح همزة اكرم بناء
الساكنين ق لان الابتداء اي لانها اقوى الحروف لكونها من اقصى الحلق وفاقا والابتداء
الحق والكسر ولهذا زيدت مكسورة او حركت بالكسر فهذا صالح لمذهب سيبويه
والجمهور وقوله ولان الاصل ناظر الى الثاني ق ومضمومة بالضم لنصب او الرفع عطف على المكسورة
ق مضموما اي بضمة اصلية لفظا او تقديرا فلا يرد ان هذه الضابطة غير جامعة لخروج
نحو اغزي للواحدة المخاطبة ولا مانعة لدخول نحو ادعوا مما كانت الضمة فيه عارضة ق وثقل
الخ اي لم يكسر لثقل الخ ونقض بالحبك واجيب بانه من التداخل ق حاجز اي مانع غير قوي
لان الساكن كالميت فلا يمنع الانتقال المذكور ق واللبس عطف على قوله ثقل فيكون وجها لعدم
ايثار الفتح في مضموم العين او على قوله لان الاصل فيكون وجها للعدم في غيرها وقوله لو فتحت
لالتبس الامر في مضموم العين بالمضارع المتكلم وفي مفتوحها كيعلم بالماضي المعلوم من باب الافعال
لاحتمال ذهول السامع عن حركة الاخر وفي مكسورة كتضرب بصيغة الامر من باب الافعال
ق ونحو اي انوا بهمزة قطع مفتوحة مع ان القياس هو الاتيان بهمزة وصل مكسورة لكسر
لكسر عين مضارعه فهذا جواب عما يرد على قوله مكسورة نعم لو قال الا انوا بهمزة الخ لكان

على الاصل المرفوض فان اصل تكرم تأكرم وبني الامر من ذلك الاصل بحذف
حرف المضارعة واسقاط الحركة واعادة الهمزة لزوال علة الحذف واعلم انه
اذا اجتمع تاءان في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل كالمخاطب مطلقا والغائبة
والغائبتين يجوز اثباتهما نحو تتجنب تتقاتل وتتدحرج وحذف احديهما للتخفيف والخلاف في
اوضع ق على الاصل نحو اكرم من ضد حاجات الضابطة الاولى كفرح وقاتل لا الثانية كاضرب
وانصر ق من ذلك الخ يتجه عليه ان قضيته اشتقاق اكرم من تأكرم وقضية قوله واعادة
الهمزة اشتقاقه من تكرم وبينهما تناقض ويجاب بانه التجريد المراد بقوله ذلك الخ ان اكرم
مشتق منه بواسطة تكرم فهو مشتق من تكرم المشتق من تأكرم او المراد بالاعادة الاثبات
بطريق التجريد عما تقتضيه من سبق الوجود فيكون اكرم مشتقا من تأكرم بالذات وهو مقتضى
كلام العلامة ق علة الحذف وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم وقد يقال هذا الدليل جار في
همزة الوصل في سائر الافعال فالوجه اعادتها وكذا في اكرم اسم فاعل لان يجاب بان المراد
زوالها مع عدم وجود نائب المانع ومع افادته معنى مخصوصا وهمزة الوصل ليس لها معنى والميم
في مكرم نائب حرف المضارعة ق تاءان احترز بها عن النونين المجتمعين فان المحذوف حينئذ
قليل وعليه حمل قراءة نجي بسكون الياء واصله ننجي كنفرح لكن يمكن جعله ماضيا مجهولا مسندا
الى المصدر وسكون الياء للتخفيف وبقوله في اول الخ عن تتبع وتتابع ماضييه فيمتنع
فيه حذف احديهما ق كالمخاطب الكاف استقصائية ان كان عطف قوله الغائبة الخ

الاولى على الاصح وقيل الثانية ولا يحذف من المجهول

للزوم اللبس بمعلومه المحذوف منه لو حذفت الاولى وبمجهول

معتمدا على الربط والا فلا لان الكاف بالنظر الى كل من المتعاطفات اشارة الى الاخيرة

ق وحذف احديهما تخفيفا ويجوز الادغام وصلا اذا كان قبلهما حرف متحرك نحو

قال تنزل او ساكن غير صحيح نحو قالوا تنزل لا ابتداء والا لزم زيادة همزة الوصل في اول

المضارع وهي ممتنعة لزيادة الثقل وفوات تقدم حرف المضارعة ق الاولى على الاصح

قد يقال ينافيه ما في الشرح من انه ذهب البصريون الى ان المحذوف هو الثانية وقيل

الاولى والوجه هو الاول ويجاب بان المراد بالاولى هنا وبالثانية في تاء المطاوعة

فانه اول بحسب الزيادة وثان بحسب التلفظ وتاء المضارعة بالعكس فيحصل التوفيق

بينهما ق الثانية اي حرف المضارعة فانها ثانية بحسب الزيادة وان كانت اولا

في التلفظ وانما تحذف لانها زائدة وطارية على تاء المطاوعة فتكون اولى بالحذف و

عوض من جانب الاصح بان حرف المضارعة جيء بها لمعنى وان الفعل انما نشأت

من تاء المطاوعة فهي اولى بالحذف وما يقال انه يلزم من حذفها الاخلال بمعنى

المطاوعة مندفع بان الهيئة تدل عليه على ان معنى المضارعة ذاتي بخلاف المطاوعة

فلا لها اولى بالحذف ق ولا يحذف ما اليه يشير قول المار مضارع تفعل للزوم

ان لو حذف الاولى وهي تاء المضارعة المضمومة وقيل تجنب مثلا لم يعلم انه معلوم او مجهول

لان

ماهو لمطاوعة لو حذفت الثانية وفي التنزيل فانت له تصدى ونارا تلظى و

تنزل الملائكة ولو كانت ماضيات لقيل تصدت وتلظت وتنزلت اي نزل

بفتح اللام واعلم انه متى كان فاء افتعل صادا او ضادا او طاء

او ظاء لتعسر النطق بالتاء بعدها

لان اجتنابه عن المعلوم في هذه الابواب الثلثة بضم الاول فقط فاذا انتفى انتفى

الفرق بينهما فالمراد هنا بالاولى غير مامر ق ماهو اي مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل ق لقيل

تصديت لانه خطاب بقرينة انت وقد يقال انه تصدى صفة لمحذوف اي شخص تصدى قوله

تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث فيكون ان يتوهم انه ماض وبتذكير الضمير لتأويل المرجع بنحو المحرق

ق بفتح اللام فيه لطف قيل لم يفتح لعدم الاعتداد بحركة الآخر وفيه ان ذلك مخصوص بالحركة

الاعرابية لطريان التغير عليها دون البنائية كما هنا ق صادا او ضادا قوله اي بين هاتين

القاعدتين وقول المار اذا كان فاء افتعل حرفا من حروف اتشد ذكر اما تنافيا او نوع

تكرار لانه ان اريد من السابق قلب التاء وبقائه اعم مما بالذات او بالواسطة لزم التكرار

للاستغناء عما هنا ثم الآن يقال اريد بيان الواسطة لكن يكون حينئذ ذكر الطاء في الضابطة الاولى

والدال في الثانية لغوا وان اريد بالذات فقط لزم الاول الا ان يقال انهما من قبيل الاستثناء

من السابق لكن يتجه عليه حينئذ انه يكون ذكر الطاء والدال مفصلا واما دفع المنافاة بان المراد بالجواز فيما سبق هو

الامكان الخاص فهو علم جريانه في مثل الواو والياء كما مر فهو بعيد ق لتعسر علة للابدال التاء

وطباقها وانخفاض التاء مثل اصطلح من الصلح ولا يقلب الصاد طاء
فتدغم لان حروف الصفير لا تدغم في غيرها ومثل اضطرب من الضرب ولا يدغم
الضاد ايضا في الطاء اذ حروف ضوى مشفر لا تدغم بعضها في بعض فيدغم
غيرها بالاولى وجاء العكس فيهما على خلاف القياس ومثل اطرد من الطرد
بغيره مطلقا الا بالطاء والا لم يتم التقريب واما القلب بها فمخصوص بها لتقارب مخرجيهما ق
لاطباقها فالحروف تنقسم الى المطبقة بفتح الباء وكسرها وهي ما ينطبق على مخرجه الحنك وهي
هذه الاربع المذكورة وتنقسم ايضا الى المستعلية وهي ما يرتفع بها اللسان الى الحنك وحروفها
هذه الاربع والخاء والغين والقاف والمنخفضة وهي بخلافها وحروفها ما عدا هذه السبعة
فلو قال لاستعلائها وانخفاض التاء لكان اولى ق حروف الصفير وهي الصاد والسين
المهملتان والزاي ق لا تدغم اي ولا يدغم بعضها في بعض لانه لا تزول بالادغام صفاتها
ق ضوى بكسر العين فعل ماض من الضوى وهو الهزال والمشفر فاعله وهو للبعير كالشفة
للانسان ق ولا تدغم لان لها صفات فاضلة كما فصل في محله تستحق المحافظة وعدم ازالتها
بالادغام هذا ونقض بنحو سيد مما ادغم فيه الياء في الواو واجيب بان الواو فيه صار ياء وقبل
الادغام انما كان بعد التماثل ويمكن ان يقال عدم [illegible] الادغام مخصوص بما يزول به فضيلة
المدغم وهنا ليس كذلك ق على خلاف القياس اي من جهتين ادغام حروف الصفير وحروف
ضوى مشفر في غيرها وقلب الثاني بالاول كذا في الكمال اقول ان قلب الثاني في مماثل الاول

وليس فيه الا الادغام ومثل اظطلم من الظلم على الاصل ويجوز اطلم على القياس
واظلم على خلافه وكذا متصرفاتها ومتى كان فاء افتعل دالا او ذالا او زاء قلبت تاؤه
دالا لقربها من التاء مخرجا فتقول من الدرء والذكر والزجر ادرء وليس فيه الا الادغام
واذكر وفيه ثلثة وجوه اظطلم وازدجر وفيه وجهان اصطلح واما قلبها مع الجيم دالا كما في واجدز شيحا
كما هو الظاهر لم يلزم الخلاف الاول لان الادغام لا يكون في المثل والا لم يلزم الثاني
فليتامل ق الا الادغام لاجتماع المثلين بلا مانع منه ق القياس هو قلب الاول بمماثل الثاني
ق وكذا اي كذا المذكور من الاربع متصرفاتها ولو مصادرها والاوفق تذكير الضمير او تانيث
اسم الاشارة ق قلبت وجوبا وكذا فيما مر ق لقربها اي الطاء والدال فهذا دليل قلب التاء
مخصوصا بها واما دليل اصل القلب هنا فهو ان هذه الثلثة من المجهورة وهي ما يحتبس جري
النفس مع تحركها والتاء من المهموسة وهي بخلافها ويعسر النطق بالمهموسة بعدها ق الا
الادغام لاجتماع المثلين مع سكون اولهما ق ثلاثة اقواها اذكر بقلب الذال المعجمة بالدال
وادغامها في الدال وقضية عبارة ابن الحاجب تساوي اذكر بالادغام بعد قلب الدال
ذالا معجمة واذكر باظهارها وانكر سيبويه الاظهار وقال بوجوب الادغام وكلاهما لا
يوافقان ظاهر قوله اوجه اظلم فليفهم ق وجاء اصطلح فلا يجوز فيه ادجر بالادغام والدال
المهملة لفوات صفير الزاي ق مع الجيم اي اذا كان فاؤه جيما كاجتمعوا ق واجدز في
قوله فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجدز شيحا وقوله لا تحبسانا من خطا

فشاذ (ويلحق الفعل) غير الماضي والحال ولو لفظا فقط
نونان للتاكيد الا في الدعاء كما مر

الواحد بلفظ الاثنين واحيلت امرمن باب الافعال من الجزم واو القطع ووجه شذوذه
انه يسهل النطق بالتاء بعد الجيم وان كانت من المجهورة لانها اقرب الى التاء من الدال
واخويها ق ولو لفظا فقط اى لا يلحق الماضي ولو كان ماضيا لفظا ومستقبلا معنى كالماضي الذى
دخل عليه ان الشرطية لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وهو ينافي المضى وامتنع في للمضى
بحسب اللفظ فقط طردا للباب ولا يلحقان الحال لانه ما يطلع على قوته وضعفه فلا يحتاج
الى التاكيد وقيل لا يلحقان بها لانها يستدعيان الطلب وهو انما يتوجه الى المستقبل و
هو منقوض بورودهما للتاكيد في النفي والشرط وغيرهما مما لا طلب فيه ق نونان للتاكيد
اى كل منهما انفرادا ولم يقل نونات لان المراد النونان بحسب التلفظ والثقيلة بحسبه واحق
لان اولى نونيها لسكونها وادغامها في الثانية كالعدم هذا وكل منهما اصل برأسها لتخالف
احكامها وقيل الثقيلة اصل الخفيفة لانه ابلغ في التاكيد وقيل بالعكس لان البسيط اصل
المركبة ومما يدل على ابلغية الثقيلة ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وقوله تم حكاية
عن امرأة العزيز ليسجنن وليكونا من الصاغرين فانها كانت اشد حرصا على سجنه من
كونه صاغرا لتوقع سجنه في بيتها والفوز برؤيته كلما ارادت ق الا في الى استثناء من
الماضي اى لا يلحق الا الذى ... ان لحوقهما به حج قياسي وهو مذهب لكن الاصح انه شاذ

سعدك وقال عليه الصلوة والسلام فاما ادركن واحد منكم الدجال فليقرأ
بسورة الكهف لمعنى الاستقبال فيه وشذ في اسم الفاعل مثل اقائلن احضروا
الشهود وشرط في اللحوق ايضا تحقيقا كالامر وتشبيها كالنفي دون الاخبار
المستقبلة لفظا الطلب مثل سيفرا حلها خفيفة ساكنة والاخرى ثقيلة مفتوحة الا فيما
سهل كونه بمعنى الاستقبال وشابه الامر ويتضمن معنى الطلب ق سعدك بكسر الكاف
تمامه لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا المتيم ذليل الحب والصبابة رقة الشوق
وجانحا اى مائلا ق وقال نقض لقوله ولو لفظا وقوله لمعنى الاستقبال جواب عنه وفيه ان
هذا الجواب جار في كل ماض هو مدخول لحرف الشرطية فلو قال وشذ قوله عليه الصلوة والسلام
الخ لكان احسن ويكون قوله لمعنى الخ وجها لارتكاب الشاذ ويكن حمل متنا زعا فيه لقائل فقوله
الا في الدعاء ق وشذ ارتكاب لمشابهة الوصف بالفعل الملحوق بالنون ق اقائلن بضم اللام
او فتحه فهو للمخاطب مفردا او جمعا او للمتكلم وحده او مع غيره وعلى الاخير هل هو بضم اللام او بفتحه
كل محتمل فتدبر ق معنى الطلب اى بحسب الوضع التحقيقي فلا يرد نحو قولك العاطس يرحمك
وقوله تعالى والمطلقات يتربصن مما هو خبر استعمل في الطلب مجازا او يكن حمل الطلب على ما يكون
بغير اداة كلام الامر فيخرج ما ذكر ق كالامر وشمله بل يلاحق فيه بعض افراده الدعاء ق كالنفي
اى المضارع المنفي بلا لتشبيهه بالنهى في العدم ويمكن تعميم النفي من الحكم لئلا يشمل ما نعل ربما
لان ما هو قليل لشبه المعدوم واما المحرومة المنفي بلم فقليل وقال سيبويه يكون في ضرورة

يختص اى تنفرد الثقيلة به وهو فعل الاثنين وجماعة النساء فكسرت فيهما تشبيها
بنون التثنية نحو اذهبانّ ولا تدخلها الخفيفة والا يلزم التقاء الساكنين على
غير حده اما فى التثنية فظاهر واما فى الجمع فلان الالف يزاد معهما

الشعر لان الفعل بعدها ماض معنى ق اى تنفرد اشارة الى ان قول الاصل يختص به من قبيل
يخصك بالعبادة لغيان الاختصاص هنا بمعنى الانفراد والباء داخلة على المقصود لا على
الحصر بان يكون مدخولها مقصورا عليه فلا يرد ان الصواب ان يقول الا فعل تخصيص
بالثقيلة ويمكن الجواب بجعل الاختصاص اضافيا او بتجريد الاختصاص عن الجزء السلبى
من الحصر او بجعل اللفظ على القلب ق فكسرت اى اذ فهو علة الاستثناء ق تشبيها فى الوقوع
بعد الف زائدة ولو كانت زائدة بعد زيادة النون كما فى اذهبانّ ق ولا تدخلها بضم
التاء فى تدخل وفتحها فى الخفيفة نهيا ونفيا اى انت او العرب فهو مجزوم اولا ويجوز فتح التاء
وتدخل وضمها فى الخفيفة فيكون نفيا او نهيا لكن يتجه لان الخفيفة ليست من ذوى العقول
هذا والمراد بالدخول اللحوق فلو عبر بلا تلحقها لكان اولى ق والا يلزم قضيته انه
لو كان بعد الخفيفة مدغم فيه دخلتها نحو اضربانّ نعمان لان التقاء الساكنين يكون
على حده لكن صرح سيبويه بامتناعه ق يزاد معهما لان النون الثقيلة اصل الخفيفة
فلو زيدت مع الثقيلة دون الخفيفة لزم زيادة الفرع على الاصل الا قيل ويرد بعد

وان ذهب الى مذهب يونس ايضا ولا يجوز تحريكها لانهم يحذفونها لعند
التقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان الخ والاصل لا تهينن
لا تهينن والتقاء الساكنين انما يجوز قياسا فيما اذا كان الاول
تسليم اصالة الثقيلة ~~اصل الخفيفة~~ بان موافقة الفرع للاصل غير لازمة ق وان ذهب
اعلم ان يونس والكوفيون جوزوا الحاق الخفيفة بالتثنية والجمع المؤنث واجبوا دليله
الالف فى الثانى فى بقى النون ساكنة عند يونس وتحرك بالكسر عندهم فقوله ان ذهب
جملة شرطية معطوفة على مقدر هو ولى بالجزاء اى يزاد الالف ان لم يذهب ان لم يذهب
الى مذهب يونس بان ذهب الى مذهب الكوفيين وهو ظاهر لم فى التقاء الساكنين
ملكسر النون وتزاد ان ذهب الى مذهب يونس وان لزم التقاؤهما لانه جوزه هنا بناء على
ان الالف لكونه حرف مد قائم مقام الحركة فظهر ان التاكيدية واقعة فى محلها لكون نقيض
الشرط اولى بالجزاء منه فاعرفه ق ولا يجوز رد على مذهب الكوفيين ق يحذفونها كحرف المد
ولم يحركوها كالتنوين عند ملاقاة الساكن لانه اشرف من النون لكونه فى الاسم وهى
فى الفعل متصل وايضا فهادونه اظهار شرف الاسم على الفعل ق لا تهين الخ تمامه علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه وعل مخفف لعل والمراد بالركوع انحطاط الرتبة ق لا تهينن
واصله لا تهين بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما اكد وفتح ما قبل النون الخفيفة اعيد
العين فصار لا تهينن ق قياسا زاده دفعا لمنع الحصر مستندا بان نحو محياى بسكون الياء

حرف لين والثاني مدغما كدابة وخويصة والوقف كزيد ودخول همزة الاستفهام على
المعرف باللام وفي غيرها تحذف المدة كبيع والجيش ويحرك غيرها اما الاول
وحلقتا البطان باثبات الف التثنية مما هو شاذ ق لين على عن قول الاصل مدغما
شمولها لنحو خويصة فان الساكن الاول فيه حرف لين لا مد لان حروف العلة الساكنة ان
جانسها حركة ما قبلها فحرف مد ولين والا فحرف لين فقط فهو اعم مطلقا من حروف المد
لكنهما عند بعض بمعنى واحد هنا واشترط ذلك ليتوصل بعدها الى النطق بالساكن بعدها
من دوام الصوت وكون الثاني مدغما لان المشدد في حكم حرف واحد متحرك في سهولة
النطق وبقي شرط آخر اشار اليه بالمثال وهو كونهما في كلمة لانهما لو كانا في كلمتين بان
كان اللين في آخر الاولى حرك ان لم يكن مدة نحو ولا تخشوا الناس وحذف ان كان مدة نحو
ادخلا الرجل لان الاخر محل التغيير ق والوقف قد يجتمع عند الوقف ثلاث سواكن نحو داد لا
مسوغين ويمتنع اجتماع اربعة فاكثر في جميع اللغات ق على المعرف الاولى على همزة وصل
مفتوحة في الاسم كما في الكمال الشمل لام التعريف وميمه وايمن الله وانما حوفظ فيه دفعا الالتباس
الانشاء بالخبر ق المدة حقيقة او حكما كما في رضيوا على ما قال المحشي فانه ان حذف ضم
ضم الياء ثم الياء ثم ضم ما قبلها تحرز الاول وان نقل ضمها الى ما قبلها ثم حذفت فمن الثاني هذا
والاولى حرف اللين ق غيرها اي الا اذا كان تنوين العلم الموصوف بابن مضافا
الى علم آخر فانه تحذف وكذا اذا كان اوكلها نون التاكيد الخفيفة كما مر وقع

كاضرب القوم والاصل ان يحرك بالكسر ويعدل عنه لمناسبات مثل
الخفة في الفتحة وضمة اصلية على ما بعد الساكن الثاني وفي
كلمة كقالت اخرج وقالت اغزي لا وقالت ارموا فانه بكسر واما الثاني
اسكن الاول لغرض كلم يلده الاصل لم يلده شبه بكتف فاسكن اللام فحرك الدال
حكمها نون لكن غالبا كما قاله ابن مالك ق كاضرب القوم اي اذا كان للمفرد المذكر
المخاطب لا للمخاطبة والا لكان من حذف المدة واثبت الياء حفظا للفظا ق والاصل
اي في تحريك الساكن مطلقا ق لمناسبات بفتح السين وكسرها ق في الفتحة واجبة كما في
نون من الجارة مع لام [illegible] التعريف وميمه نحو من الرجل والكسر ضعيف او راجحة كفتح
في الم الله او مساوية لغيرها كفتح دال رد امرا ق وضمة هي مجوزة لضم الساكن الاول
لما بعد الساكن الثاني بلا حاجز ذاتي على الكسر فالمراد بالعدول اعم من الواجب وغيره ق و
في كلمة عطف على ما اي يكون الضمة في كلمة الساكن الثاني فلو لم تكن فيها لجاز الحكم و
قل الروح بناء على ان لام التعريف كلمة وما عرف بها كلمة اخرى وجب الكسر على الاصل ق
كقالت اشار بالمثالين الى ان الضم اعم من اللفظي والتقديري فان عين اغزي كانت مضمومة
فكسرت لمصادفة ياء المخاطبة ق لا قالت الى محترز عن قوله اصلية فان ضم ميم ارموا
عارضة بنقل حركة الياء المحذوفة اليها اذ اصله ارميوا كاضربوا ق كلم يلده اشار بالكاف الى نحو
النطق [illegible] بكسر اللام وكسر القاف فقد امر ق شبه اي يليد في كونه مثلا مكسور الوسط ق لا قتضا
وسكون اللام وفتح القاف لا اصلا نطق بهم

بالفتح لاقتضاء الهاء الفتح ولعوك اللام لغات الوزن ويحذف مع التأكيد بالنون

النون التي في الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون و

تفعلين لانه فيها علامة الاعراب وهذا يجعل الفعل مبنيا لكون ضمير المؤنث و

لاقتضاء الهاء لانه حرف حلق يقتضي فتح ما قبله كما انه اذا كان لام الفعل يقتضي فتح ما قبله

كما انه اذا كان لام الفعل يقتضي فتح العين ثم ان هذا علة اختيار الفتح واما اصل التحريك

فدليله التقاء الساكنين وان قضية اختصاص فتح الساكن الثاني بما كان بعده هاء و

هو منقوض بنحو انطلق فالاولى ان يعلل اختياره بتحصيل ما هو اخف من حركة فرضها

اذ لو لم يفتح لزم الكسر الى ما فرضه والى الثقل منه واما تمثيلهم بلم يلده بلحوق الضمير به فلا

شارة الى ما وقع في قول الشاعر عجبت لمولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان كا

في الكمال واراد بالمولود عيسى وبذي الولد آدم على نبينا وعليهما الصلوة والسلام ق مع

التأكيد لم يقل معها النون الخ كما في الاصل لانه يرد عليه انه يوهم انهما يدخلان معا وان

الخفيفة تدخل على فعل التثنية لانه من جملة تلك الخمسة وكل منهما باطل لكن يمكن دفع

الاول بان مراده انهما يدخلان عليها على سبيل التعاقب لا المعية ودفع الثاني بان هذا

عام مخصوص بقوله المار ولا تدخلها الخ ق الخمسة اي اجمالا والسبعة تفصيلا ق وتفعلون

العطف مقدم على الربط ق علامة الاعراب ان كان الاعراب بالمعنى الاصطلاحي فالاضافة

بيانية او كون الفعل معربا فلامية ق يجعل فيه مسامحة والمراد ان الاصل في الفعل هو

يكون مبني الاصل عند بعض ومبني العارض عند اخرين و يحذف في واو يفعلون

وتفعلون وياء تفعلين للثقل والاستطالة في الثقيلة والتقاء السا

كنين على غير حده في الخفيفة او للاخير فيهما عند من يشترط كون

المدة والمدغم في كلمة واحدة وعدم اللبس لدلالة الضمة والكسرة عليهما

البناء واعرب المضارع لمشابهته الاسم فلما دخل عليه نون التأكيد ضعفت مشابهته

الاسم وعاد الى اصله فالمراد بالجعل هو الاعادة ثم ما ذكره انما يجري على مذهب من يجعله مبنيا

بلحوقه مطلقا وهو مذهب الاخفش ووافقه ابن الحاجب واما عند من لا يجعله مبنيا

اصلا فالتقليل لقوله لانه فاسد وكذا عند الجمهور وابن مالك لان لحوقه عندهم يجعل

الفعل مبنيا ان اتصل به والا بان فصل بينهما بالف الضمير او واوه او يائه فلا لضعف

التأثير بسبب الفصل فالاولى التعليل بتوالي النونات بلا فاصل ولا يرد الاعتراض بنحو

صونن لان المراد بها الزوائد لكن يلزم ان يقال يحمل الخفيفة على الثقيلة في ذلك ق

يكون اي ما لحق به نون التأكيد ق مبني الاصل نظرا الى ان الاصل في الفعل هو البناء وهذا

هو الانسب بما ذكرنا واما كونه مبني العارض نظرا الى انه لما غلب في الاعراب صار هو فيه

اصلا والبناء عارضا فمناسب لقوله المار وهذا يجعل الفعل الخ ق واو يفعلون اي

اذا لحق احدى النونين بالجمع المذكر او الواحدة المخاطبة حذفت عنه واو الضمير ان كان

مضموما وياؤه ان كان ما قبله مكسورا

ما قبله مكسورا لدلالة الضم والكسر عليهما ق او للاخير اي او لالتقاء الساكنين فيهما

بخلاف الف التثنية الا اذا انفتح ما قبلها لفقد الدال وذلك في
الناقص نحو لو تخشون ولا تخشين ولتبلون واما ترين
ويفتح اخر الفعل اذا كان فعل الواحد والواحدة الغائبة لخفته
الخ اولمرة الاخيرة والحمل عليها في الاولى طردا للباب ق وعدم اللبس دفع لما يقال هذا الدليل
جار في الف التثنية فلم يحذف ويمكن ان يفرق بان في الالف زيادة مدة تقوم مقام
الحركة بخلاف الواو والياء ق بخلاف الخ فانها لو حذفت لالتبس التثنية بالمفرد حين
لحوق النون به والاعتراض بان كسر النون يدفع الالتباس مدفوع بان علة الكسر غير
موجودة فلا يكسر هنا ولم يحذف الف الفاصلة لئلا يفوت الغرض منه وهو الفصل
بين النونات ق ما قبلها فلا يحذفان لفقد الخ بل يحرك الواو بالضم والياء بالكسر دفعا
لالتقاء الساكنين ولا يحذف نون التاكيد لفوات التاكيد مع عدم الدليل عليه هذا او
لو كان ما قبل الواو مكسورا والياء مضموما لم يحذفا ايضا وكانه لم يذكره لامتناعه فتامل
ق وذلك اي انفتاح ما قبلها في الناقص حقيقة او صورة فلا يرد نحو تقضي البازي مما ابدل
فيه حرف التضعيف بالياء واما قبل الاستثناء فيوجد في غير الناقص وكذا في الناقص لو
كان مضموم العين في الجمع المذكر ومكسوره في الواحدة المخاطبة اصليين نحو هل تغزن
للجمع وهل ترين للاول وهل تغزن للثاني ففي كلامه اعتذار لدلالة في الاقتصار على مثال الناقص فاعرف
ق ويفتح للقياس على آخر الكلمة الاولى من خمسة عشر بجامع التركيب من كلمتين هذا والمراد

ويضم اذا كان فعل جماعة الذكور ويكسر اذا كان فعل الواحدة المخا
طبة اي يبقى على الضم والكسر فتقول بالثقيلة ليضربن ليضربان ليضربن
لتضربن لتضربان لتضربنان لا تضربن لتضربن وبالخفيفة ليضربن ليضربن لتضربن
لا تضربن لتضربن واضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان وبالخفيفة اضربن اضربن اضربن
وقس عليه البواقي واما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد فالاكثر ان يجيء اسم الفاعل منه
والمراد بالواحد ما يشمل المفردات الخمس من المتكلمين والمخاطب والغائب والغائبة
ق ويضم فيه استعمل ام لان المراد بآخر الفعل الآخر الحقيقي والضمير هنا وفيما ياتي اعم من الحقيقي
والحكمي فلا يرد انهما لا يشملان نحو لا تخشون ولا تخشين مما حذف منه آخر الفعل وضم او كسر
فيه ضمير الفاعل لانه في حكم الآخر وكالجزء منه ق ويكسر لتدل الكسرة على الياء المحذوفة كما ان الضم
تدل على الواو المحذوفة فيما على نحو لتبلون واما ترين والحمل على البواقي فيهما ق اي يبقى بالجزء
ان اريد بالآخر حقيقة او حكما فالتفسير غير صحيح لخروجه نحو لا تخشون عنه والاول فقط فا
لجنس غير صحيح لخروجه عنه الضم فلا بد من قيد في الاغلب على التقديرين وان اريد الثاني
فقط فقبل الخروج بما ذكر من التفسير ويحاضرته على المفسر ودعوى تخصيص الحكم بما على
الناقص بقرينة ما مر يأباها ما تقرر من ان الانسب بقواعد الفن هو التعميم فافهم
ق بالثقيلة اي نون تاكيد الامر بلحوق النون الثقيلة وكذا البواقي ق والمفعول يرد عليه
انه عطف على المضاف اليه في المركب الاضافي الذي جعل علما فالعطف على جزء العلم

على فاعل بزيادة الالف لعل الفاء اذ في الاول يلتبس بالمتكلم و
وفي الاخر بالتثنية

وهو ممتنع ويجاب بانهم قد يراعون في امثاله المعنى الاضافي اعتبارًا بالاصل وبانه عطف
على اسم الفاعل بحذف المضاف لا على الفاعل قال عبد الحكيم ليس اسم المفعول علما حتى يلزم
حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من مركب اضافي الى معنى مخصوص قد يراعى فيها لم
السابق وهو كونه كلمتين بدليل اسمي الفاعل والمفعول واسماء المفاعيل ولذا اعرب
باعرابين انتهى وكيف نعم انه يثنى ويجمع ويعرب باعرابين بخلاف العلم فلا يكون علما ق
زيادة الباء داخلة على العلة الناقصة ان كان مأخوذا من المضارع للزوم حذف حرف
المضارعة وفتح ما بعدها ايضا هذا وزيادة الالف لكونه اخف الحروف لسكونه فقوله
اذ في الاخ علة لمجرد التعدية ق يلتبس اي لو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن ولو حرك خرج
عن وضع الاصل من السكون والتبس بالمضارع المتكلم والتبس في الباب الثاني بامر
باب الافعال ان فتحت وبمضارع متكلم ان ضمت وكذا ببعض صيغ ماضيه والتبس في
الباب الثالث مثلا بامره ان كسرت مع انه يلزم على الثاني الانتقال من الضم الى الكسر المرفوض
وعلى الثالث نزول فائدة اختيار الالف من الخفة فظهر ان في الكلام قصورا تامل ق بالتثنية
اي الماضي بعد تحريك الفاء بالفتح دفعا للابتداء بالساكن ولو زيد قبل الآخر لالتبس
ببعض المصادر سواء ضمت فاؤه او فتحت او كسرت ونحو عجاب من صيغ المبالغة

وكسر العين وابو التبس بامر المفاعلة لانه لو فتح لالتبس بماضيها و هو
اصل ومقدم على الامر ولو ضم لثقل تقول ناصر ناصران ناصرون والجمع
المكسر للمذكر نصار نصر نصرة نصر نصران نصار نصور نصراء ناصرة ناصرتان ناصرات في السالم اذ دخل
تاء المعرفة ليس لبناء الجمع وفي المكسر نواصر واسم المفعول منه على مفعول مثل منصور منصوران
ان ضمت ق وكسر بالجر عطف على الزيادة ويمكن جعله ماضيا اي كسر فيما لم يكسر فلا يلزم
تحصيل الحاصل فيما مضارعه مكسور العين ق التبس لانه لا عبرة بحركة الآخر ق ومقدم اي بحسب
اللفظ والمعنى فالاحتراز عن اللبس به اولى ق ناصر صالح للمتكلم والغائب والمخاطب
ق نصار ونصر هما بضم الفاء وفتح العين وتشديدها كجهل وجهال في جاهل ونصرة
بفتحتين كفسقة في فاسق ونصر بضمتين وتميم تسكن العين كبذل في باذل ونصران بضم
مسكون كصحبان في صاحب ونصار بكسر الفاء وتخفيف العين كتجار في تاجر ونصور
بضمتين كقعود في قاعد ونصراء بضم ففتح كشعراء في شاعر هذا ولم يجيء في فاعل فواعل
وفوارس شاذ ق لبناء بل لان في اجتماع علامتي التأنيث ق في المكسر اي المؤنث قياسا
والمذكر العاقل قياسا على خلاف كامر ولغير العاقل قياسا كايام حواض وجاء فاعل على فعل
بضم الفاء وتشديد العين وفتحه كنوم في نائم ق على مفعول بحذف حرف المضارعة
واقامة ميم مفتوح مقامها وضم ما قبل الآخر واشباعها ليتولد منه واو اما الزيادة فلدفع
الابتداء بالساكن وخصت بالميم لمشابهة الواو في الشفوية مع تعذر زيادة حرف العلة

مضروب على استغنى فيه بالمصحح عن التكسير مضروبة مضروبتان مضروبات وفي

التكسير مضاريب قال فالاكثر مجيئهما على غير الوزنين كضراب ومضروب ومضراب وعليم وحذر في

اسم الفاعل وقتيل وحلوب في اسم المفعول قال في المراح ويجيء للمبالغة نحو صبار ويجيء

وبحث اللغة وضم ما قبله لدفع الالتباس بالمكان كمقتل واشباعه لعدم مفعل الا معون

ومكرم ق فيه اي في اسم المفعول المذكور من الثلاثي او الرباعي مجردا او مزيدا فيه اما وجه

الاستغناء عنه فيما على الثلاثي المجرد فلان جمع التكسير من خواص الاسم واسم المفعول منه

جار على لفظ الفعل ومعناه الاول وضع الميم موضع حرف المضارعة فكرهوا جمعه بما هو من

خواص الاسم واما فيه فالحمل على ما عداه لعلاقة التقييد بالميم الزائدة ومنه يظهر ان اسم الفاعل

على فاعله واسم المفعول المؤنث مثله في الاستغناء فمخصوصا صرح في جمع المضروبة وملاعنه

في ملعونة جاريان على خلاف الاصل ويمكن ارجاع الضمير الى مطلق اسم المفعول فيكون

ذكره هنا قبل المؤنث لاصالة الثلاثي المجرد المذكر بالنسبة الى ما عداه فاعرف ق لمجيئهما

قضية ان نحو ضراب من صيغ المبالغة داخل في اسم الفاعل لكن نقل عصام الدين عن الرضي

انه قال صيغ المبالغة للاستمرار وانما عمل معمولات مشابهتها اللفظية لجبر المبالغة في المعنى

ذلك النقصان ق ويجيء اي اسم الفاعل للمبالغة سماعا ووزن فعال نحو الخ ففاعل يجيء

ضمير عائد الى اسم الفاعل ونحو الخ مثال الاول فاعل ق صبار مستغنى عنه بالضراب لكن ذكره

تتميما للنقل ق مجزم اي سريع القطع هو بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين وذكر السيف

وفسيق وكبار وطوال وعلامة ونسابة وراوية وفروقة وضحكة ومحكة

ومسقام ومجزة ومعطير ويستوي المذكر والمؤنث في الستة الاخيرة ش

لقلتهن ومسكينة محمولة على فقيرة انتهى وتقول ممرور به ممرور بهما ممرور بهم

ممرور بها ممرور بهما ممرور بهن يعني

حشو الا انه يقال فيه اشارة الى امكان جعله اسم آلة هنا ق فسيق بكسر الفاء والتشديد

العين وكبار بضم الفاء وتشديد العين وكذا طوال على ما في شرح المراح ويتجه عليه لا وجه

لذكر مثالين متحدي الوزن فالاولى في تخفيف العين كعجاب قد بر ق علامة ونسابة ذكرهما

معا ان كلا منهما بفتح الفاء وتشديد العين تنبيها على ان الفاعل يتصف اما بالماخذ او متعلقه

فان النسابة بمعنى كثير العلم بالانساب هذا والتاء فيهما وفي تاليهما لزيادة المبالغة ق

وراوية بكسر العين اي كثير الرواية والفروقة بفتح الفاء من فرق بكسر العين بمعنى خاف او فزع

بمعنى التفريق والضحكة بضم ففتح اي كثير الضحك واما الضحكة بضم فسكون اي من يضحك

به فمبالغة اسم المفعول ولاجل ذكره هنا ق ومسقام الخ هذه الثلاثة بكسر الاول وكذا

الثاني ق ويستوي فيقال رجل علامة وامرأة علامة فالتاء للمبالغة لا لافادة التأنيث

وكذا البواقي ق ومسكينة نقض لقوله ويستوي الخ بالنسبة الى الاخيرين نحو المعطير وقوله

محمولة جوابه اي ان الاستواء هو الاصل والفروقة المسكين بين المذكر والمؤنث بالتاء

وعلة الحمل على الفقيرة تضادهما او تناسبهما في المعنى كما حمل فعول بمعنى الفاعل كعدو على فعيل

انما يبنى من اللازم بعد التعدية فتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث الضمير فيما
يتعدى بالحرف لا اسم المفعول وفعيل وفعول قد يجيئان بمعنى الفاعل
كالرحيم بمعنى الراحم والصبور بمعنى الصابر وبمعنى المفعول كالقتيل
بمعنى المقتول والحلوب بمعنى المحلوب ويستوى فى الفعول الاول والفعيل الثانى المذكر والمؤنث

كصديق فى الفرق المذكور بعلاقة التضاد بينهما ق لا يبنى لتوقف بنائه على اقامة المفعول
مقام الفاعل واللازم لا مفعول له الا بعد التعدية ق فتثنى اى انت او العرب فهو مبنى
للفاعل وهو الاوفق لقول الماتن وتقول اى انت او العرب ويمكن جعله مبنيا للمفعول
مسندا الى الضمير باعتبار انه كلمة وكذا معطوفاته ثم اسناد المتعاطفات الى الضمير وكذا تعلقها
به للتخلو عن المسامحة كما لا يخفى على العالم بالضمائر لان المراد بتثنية الضمير مثلا الاتيان
به مثنى لا جعله مثنى والا لفسد ق لا اسم المفعول لان الجار والمجرور اذا كان نائب الفاعل
يكون كالجزء منه فلا يفصل بينهما بعلامة التأنيث ونحوه فاندفع ما يقال ان كان مانع الفصل
هو الظرفية المجازية لزم امتناع الفصل بين الظرف ومتعلقه او النيابة عن الفاعل انتقض بنحو
زيد مضروب فى الدار ابوه لكن لو قيل يكون مجموع الامرين مانعا لكان له وجه ق وفعيل الخ
ذكره توطئة لقوله ويستوى او هو افقه للاصل فلا يرد انه مستغنى عنه بقول الماتن فالاكثر ق بمعنى
الراحم اى ان لم يكن صفة مشبهة او المراد بمعناه مع عدم ملاحظة الحدوث وعدمه والا لم يصح لان الصفة
اسم الفاعل ولذا قال عصام بانه المستعمل
المشبهة تفيد الثبوت بخلاف الثابت مما هو على وزنه كالعالم فى اسماء الله تعالى مجاز ق فى الفعول الخ لوا

والمؤنث اذا ذكر الموصوف ان لم يكونا صفة مشبهة ولا يجمعان
جمع السلامة وتقول فى مثال الفعيل الاول نضير نضيران نضيرون

قالوا لانهما محمولان فرعان وعلم الفرق فرع وفعيل بمعنى الفاعل وفعول بمعنى المفعول اصل
والفرق بين المذكر والمؤنث اصل فاوثر الاصل للاصل والفرع للفرع ووجه ان فعيلا يصير
فاعلا بالقلب المكانى والاعلال للياء ومفعولا بقلب الواو ياء والكسرة ضمة وزيادة الميم
واسكان الفاء وفعولا يصير مفعولا بالاخير فقط وفاعلا بالقلب المكانى والاعلال للواو
وكسر العين وما كان اعلاله اقل يكون اصلا ومقابله فرعا ق والفعيل الثانى اى بمعنى المفعول
وينتقض بنحو ناقة ذبيحة وامرأة لقيطة الا ان يقال انه صارا سما بالغلبة والاستواء المذكور
فيما بقى على وصفيته ق الموصوف اى اللغوى او ما يمكن ان يوصف به توصيفا اصطلاحيا
فيشمل المبتدأ وذا الحال لان كلا منهما يصح توصيفه كان يقال فى رجل قتيل مثلا جاءنى رجل
قتيل ق ان لم يكونا قيد احترازى بالنسبة الى الفعول الاول اذا كان بمعنى الفاعل قد يكون صفة
مشبهة كغيور وواقعى بالنظر الى الفعيل بمعنى المفعول لامتناع كونه اياها فذكره بالنسبة اليه
لايهام خلاف المقصود
مستدرك بل مضر توهم ولا يجمعان الخ للفرق بينهما وبين الفعول الثانى والفعيل الاول لان الا
خيرين اصلان بخلاف الاولين وجمع السلامة اصل فاعطى للاصل كونه احق بالتصحيح ق
الفعيل الاول قد يحمل على الفعيل الثانى فى علم الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء كما فى قوله تعالى

نصراء ونضار بضم نضار ان نصران انصار والنصار او النصر قصور ونصري نصيرة نصيرات

نضيرات نضائر نضار والثاني نحو قتيل قتيلان قتيلين قتلى قتالى اقتلاء

يتوافقان في الجمع كما يتوافقان في المفرد والتثنية وفي فعول بمعنى الفاعل نحو الصبور

صبوران صبورين بضمتين نصرا بضم ففتحتين الضاد بسكون بين فتحتين ويتوافقان في هذا الصنف

ان رحمه الله قريب من الحسنين ويجئ عليه ان المعنى ام قريب فلا حاجة الى ذلك الحمل

ق نصراء بضم ففتح مد وهذا يكون مع سلامة اللام عن التضعيف والاعتلال ونضار بالكسر و

التخفيف وهو قياس في الاجوف الواوي ونصر بضمتين وقد يسكن العين في المضاعف للا

دغام ونصران بضم الفاء وكسره مع سكون العين وانصار بفتح فسكون والنصراء بفتح فسكون فكسر

والنصرة كذلك ويكون في المضاعف كاشحة في شحيح ونضور بالضم كظروف ق قتلى بفتح فسكون

فالف مقصورة وهذا فيما خلا عن تاء النقل وكان من الآفات بخلاف ذبيح وحميد فلا يجمع

بفعلى وقتالى بضم الفاء والالف المقصورة كاسارى وقتلاء بضم ففتح والف ممدودة

وهو شاذ كما في الشافية ق كما يتوافقان كان الموافقة في الاخيرين معلومة من الكلام

المار لان المساواة في المفرد بين المذكر والمؤنث يستلزم المساواة في التثنية بل وفي

الجمع كما يشهد به الامثلة ولذا جعل التوافق فيهما مشبها به ويمكن جعل الكاف للقران

هذا وانه لو اريد بالفعيل والفعول هاهنا ما هو متصرفا بتمام لم يحتج الى قوله يتوافقان هنا و

في الآتي ق بضم قد يقال الاكثر فتح ما قبل الالف مستدرك فلو قال بضم ففتح الضاد بفتح فسكون

افرادا وتثنية وجمعا وفعول بمعنى مفعول قياسا ان يجمع جمع السلامة لهما وجمع تكسير المذكور لما

ذكرنا في الذي بمعنى الفاعل والاناث عجوزة عجائز واذا لم يذكر الموصوف في الذي بمعنى الفاعل

فالظاهر انه كالذي بمعنى المفعول في جمع الذكور والاناث سلامة وتكسيرا وما ذكرنا

من فعول بمعنى مفعول الى هنا ما رأينا فيه شيئا لكن استظهرته من قواعدهم والله اعلم

واما ما زاد على الثلاثة فالضابط فيه ان تضع الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل الآخر

يتوافقان الخ لكان احصر واولى ثم ان فعلاء قليل بل قيل انه شاذ ويلزم في المضاعف كودداء

في ودود ق افرادا تمييز عن النسبة في الجملة اي من جهة الافراد ق قياسا اي القياس على فعيل بمعنى الفاعل

ان يجمع الخ لان كلا منهما اصل فيعطى الاصل وهو جمع السلامة ق ما ذكرنا اي الاوزان الثلاثة

المذكورة في الفصول الذي الخ ق نحو عجوزة في الصحاح العجوز المرأة الكبيرة قال ابن السكيت ولا تقل

عجوزة والعامة تقول له وللجمع عجائز وعجز انتهى في الشافية ونحو عجوز على عجائز فظهر ان الاولى ترك التاء

قوله في الذي اي الفصل الذي الخ وانظر لم لم يذكر الفعيل بمعنى المفعول فلم يذكر موصوف فان الظاهر

انه كالفعيل بمعنى الفاعل فيما ذكره كما تقتضيه قوله المار اذا ذكر الموصوف ق فيه اي في بيانه بالصراحة

اي المعنى ما رأينا مصرحا في شيء من الكتب ففيه قلب فلا تنافيه قوله لكن الخ ق والضابط اي ما يستوعب

ضابط الثلاثي في المجرد والملحق كما اي ما ضبط للنفس فلا ينتقض بنحو يضرب ويعذب ق فالضابط

اي القاعدة الكلية التي تضبط بناء اسم الفاعل والمفعول منه ان تضع انت او العرب الميم الخ هذا

والآخر تضع مما مضمومة ق وتكسر سواء كان ما قبله مكسورا في المضارع او لا فقوله وتكسر

في الفاعل وبفتحه في المفعول نحو مكرِم ومكرَم ومدحرِج ومدحرَج وكذا نظائره ق وشذ مسهب
ومحصن وملفج بفتح ما قبل الآخر في الفاعل وكذا عاشب ووارس ويافع فيه كلها من باب
الافعال وقد يستوي لفظ اسم الفاعل والمفعول في كل ما كان قبل آخره مدغما ولم يكن قبله
اللفظ في معنييه الحقيقي والمجازي اي لا لبقاء على الكسر وهذا مبني على اشتقاق اسم الفاعل
من المضارع وهو قضية سكوته عن اسكان الفاء وحذف همزة الوصل وامثالها لكن
قال عصام اشتقاقه من المصدر بالذات وعليه لا يكون كلام المؤلف وافيا بتمام الضابط ويمكن
ان يقال مراده بيان ما هو لازم هنا في كل اسم فاعل الا ما يوجد في بعض دون آخر ق في الفاعل
فيه حذف سطر العلم وكذا قوله في المفعول تأمل ق وبفتحه اي بتبقيه على الفتح ان كان مشتقا
من المضارع المجهول كما هو الظاهر ق وشذ بيان فائدة قوله والضابط ق مسهب يقال رجل
مسهب اي مكثر في كلام ومحصن اي عاصم نفسه عن الزنا بمباشرة النكاح و ملفج اي مفلس
ق دليل كون ما اسم فاعل ان الثالث لازم وانه لو حمل الاولان على معنى اسم المفعول لم يصح
ق بفتح ما الخ حملا على اسم المفعول ق وكذا اي هذه الثلثة شاذة ارتكب حملا على اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد يقال مكان عاشب اي منبت العشب وهو الكلاء الرطب و وارس
منبت الورس وهو نبت اصفر يكون باليمن و غلام يافع اي مرتفع ق يستوي بسبب
الاعلال او الادغام ق ما قبل الخ منقوض بنحو مقشعر فان كان ما قبل آخره مدغم في الآخر
والعين قبله ساكن حال الادغام مع اختلاف لفظ اسم الفاعل والمفعول فيه الا ان

ساكن او كان وكان او كان ما قبل الآخر واوا او ياء وما قبله مفتوحا كمجاب ومصحاب
ومنقاد ومختار ومضطر ومنصب فيه ومنجاب ومنجاب عنه ويختلف
التقدير **الصفة المشبهة** صيغتها من الثلاثي المجرد سماعية وقال في الشافية
يجاب بان المراد ما لمدغم ما سيدغم او يحمل قوله ولم يكن على ما قبل الادغام كما اشار اليه المحشي
ق او كان وكان الخ لو قال ساكن غير الالف او كان ما الخ لكان اخصر واسلم من التكلف
اللفظي لكن اختار ما صنعه ليفيد صريحا ان اقسام المستوي ثلاثة كما اشار اليه الاصل بالامثلة هذا
ووجه الاستواء في هذين القسمين انه حين يجب حذف حركة ما قبل الآخر وهي مدار الامتياز بينهما
فيكونان متساويين حينئذ بخلاف ما لو كان قبله ساكن يقبل الحركة كما في مقشعر فانه ينقل حركته الى
ما قبله دفعا لالتقاء الساكنين ويكون اساس الامتياز بينهما باقيا ق او كان ما الخ عطف على
كان ما قبل الخ ووجه الاستواء هنا انه يلزم قلب الواو والياء الفا فلا يبقى حركتهما التي هي مدار الاختلاف في
اللفظ ق كمجاب الخ مثالان للشق الثاني ومثال الثالث هو المختار والمنجاب والاولى ما على ما
ق منصب الخ اشار بزيادتهما الى ان الفرق بينهما بلزوم الجار والمجرور لاسم المفعول دون اسم
الفاعل لا يتقوم حينئذ في استواء اللفظ لانه شرط بنائه لا جزئه ق الصفة المشبهة اي باسم الفاعل في
الافراد والتذكير و اضدادهما و تعرف بما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت و
نقض برحيم لاشتقاقه من رحم المتعدي ويجاب اما بانه جعل لازما بنقله الى رحم مضموم العين
وجعل الرحم منزلا منزلة الطبيعي او بان رحيما مشتق من رحم مضموم العين مقدرا او الفرق

هي من نحو فرح على فرح غالبا وقد جاء مطاوعه في بعضها كندس وحذر وجاءت على سليم
وشكس وحر وصفر وغيرهن من الالوان والعيوب والحلى على افعل ومن نحو كرم على كريم غالبا
بينها وبين اسم الفاعل انما تدل على الدوام وهو على الحدوث على المشهور ومن ثم اذا
اريد الحدوث بني من مادتها اسم الفاعل كحاسن ولا يرد الاعتراض بنحو الله عالم لانه صفة
مشبهة وما قيل ان صيغتها مخالفة لصيغته فباعتبار الاغلب او الاضافة فيه للعهد الى الصفة
المختصة بها تأمل قوله نحو فرح فله مكسور العين لان بناء الصفة المشبهة منه اكثر ق فرح
بكسر العين قل بعض البناء من فعل بكسر العين قياسي اذا لم يدل على الحرارة الباطنة والامتلاء
كالعطش والشبع ولا على الهيجانات والخفة كالقلق اي الانزعاج والشبق اي شدة الغلمة
ق غالبا اي يجيء بكسر العين غالبا سواء جاء فيها معه ضم العين وهو قليل او لم يجئ فقابل
الغلبة ما في قوله وجاءت على الخ ويمكن جعل المعنى انها تجيء بكسره فقط غالبا فيكون قوله وقد جاء
الخ الضم مقابلها ق كندس اي فطن والحذر الخائف والعجل السريع ق سليم هو في
المضاعف والمنقوص اليائي اكثر كطيب وغني فما ذكره مثال للمرة الخفي ق شكس بفتح
فسكون سيئ الخلق والحر بضم فسكون مع الادغام الخالص من الرق والصفر بكسر فسكون
الخالي ق من الالوان الخ عطف على مقدر قبل قوله على فرح اي هي من نحو فرح من غير الالوان
الخ على فرح الخ ومن الالوان الخ ويمكن حملها على الاحتباك ق على افعل فلا يقال بليتين
بافعل التفضيل ومجاب بعدم بنائه منها لكن يشكل بنحو احمق من هبنقة وما جاء

وجاءت على خشن وحسن وصعب وصلب وجبان وشجاع ووقور وجنب وهي من فعل
قليلة وجاءت على مريض واشيب وطيق ويجيء من المطلق معنى الجوع والعطش واضدادها
على فعلان نحو جوعان وعطشان وشبعان وريان انتهى ومن غيره على زنة اسم الفاعل
في وصف الكوثر من ان ماءه ابيض من اللبن وامثالهما الا ان يجاب بشذوذها هذا و
ينبغي تقييد العيب هنا بالظاهر لبناء افعل التفضيل من الخفي كاجهل وابلد وادعى ق على خشن
الخ بفتح الاول فيها على اصلب وشجاع وجنب وبضمه فيها وبكسر العين في خشن وفتحه في حسن
وسكونه في تاليه وضمه في جنب ق قليلة للاستغناء عنها باسم الفاعل ولان فعل بفتح العين
متعد غالبا او لازم غير مستمر الا قليلا كدخل وخرج فلا يناسب الصفة المشبهة حتى تبنى
منه بخلاف فعل بكسره للدلالة على الامراض والعيوب والحلي غالبا وهي مستمرة في صاحبها
غالبا وبخلاف فعل بضمه للدلالة على المعاني الغير المنفكة عن الشخص فناسبان لها ولهذا
تبنى منهما كثيرا ق من الجميع اي فعل مثلث العين ق معنى الجوع حقيقة او حكما كغضبان فان الغضب
من الهيجانات لكن نزل منزلة الجوع لانه يلزمه غالبا حرارة الباطن كالجوع ق ومن
غيره ظاهره ولو كان رباعيا مجردا لكن قول ابن مالك الصفة المشبهة من المزيد فيه على صيغة
اسم الفاعل يقال هو مستقيم النفس ومنطلق اللسان انتهى يميل الى خلافه ق على زنة
الخ خلافا لابن الحاجب والزمخشري حيث منعا ذلك وقالا ان نحو مطمئن القلب
ومعتدل القامة اسم فاعل قصد به الثبوت وعومل معه معاملة الصفة المشبهة

فيكون منه قياسا **فصل في بيان المضاعف** هو في اللغة اسم مفعول من ضاعف بمعنى
جعل الشيء اثنين فصاعدا ويقال له الاصم لشدته يقال حجر اصم
اى صلب وفي الاصطلاح من الثلاثي المجرد ما كان عينه ولامه
ق قياسيا اى بناء قياسيا مثلا فلا يرد ان اسم تكون ضمير الصيغة وهي مؤنثة فيجب ان يقول
قياسية ليوافق اسمه ق هو فيه استخدام لان المراد بالظاهر هو مدلول المضاعف اصطلاحا
وبضميره لفظ المضاعف ويمكن ارتكابه في قوله فهو في الاصطلاحي الخ لكنه بعيد ق اسم
مفعول لو جعل اسم مكان لكان انسب بالمعنى الاصطلاحي لانه محل ومكان التضعيف
لا مضعف لغوي ق من ضاعف اى بالواسطة او المراد من مضارعه فلا يرد ان هذا تفا
لما اشار اليه فيما مر من اشتقاقه من المضارع هذا والمضاعف اللغوي اعم مطلقا من
الاصطلاحي لان الشايع للحرف وغيره ولان ما كرر مرتين ليس بداخل في الاصطلاحي
ق جعل الخ فيه تسامح لامتناع جعل الواحد اثنين فلو قال زيادة شيء فاكثر على مثله
لكان احسن ق لشدته والاحتياج الى التكرار الحرف كما جبر الاصم في السماع الى تكرار الكلام
فيقال دليل لمحذوف اى وكل شديد يقال له الاصم اذ يقال الخ ق وهو الخ تعريف
للمضاعف الاصلي واما تعريف مطلق للمضاعف الشامل له وللغير الاصلي كما في احمر واقشعر
فهو ما تكرر فيه حرف واحد ق عينه ولامه اى باعتبار الاغلب فلا ينتقض بنحو ببر مما
فائه وعينه من جنس واحد ثم ان قوله من الثلاثي حال من هو وفي مجيء الحال من المبتدأ

من جنس واحد كرد واصله فان اصلهما ردد واعدد اسكن الدال الاول وادغم في الثاني و
من الرباعي ما كان فائه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية وتماثل
له المطابق ايضا لانه مطابق فيه بين الفاء واللام الاولى والعين واللام الثانية وهذا في
ملاق الثلاثي **واعلم** ان ما ماضيه مفتوح العين في الثلاثي المجرد يجب ضم عين مضارعه ان كان
متعديا وكذا في مجيئه من جنس المستدعي كما قاله المصري ولا يجب جعله حالا من ضمير عينه ولامه
لان العامل فيه حركات وهو لا يتقدم على الكونه صلة او صفة له فكذا معموله ق من جنس فلا
الحروف كلها من جنس واحد فالمراد بالتجانس التماثل في الصورة فلو قال متماثلين لكان
احضر واولى ق اسكن الاول بحذف حركة الدال الاول في الاول ونقل فتحته في الثاني الى ما
ق من الرباعي الاحضر الاولى تركه من لكيول من قبيل في الدار زيد والحجرة عمرو ق
ما كان اى كلمة لا فعل كما يقتضيه المقام فلا يرد نحو زلزال وكذا فيما مر ق مطابق فيه اشارة
الى ان المطابق اسم مفعول من باب الحذف والايصال فتسمية نحو زلزل مطابقا حقيقة وكذا
اذا جعل اسم مكان ومثله المضاعف بخلاف ما اذا جعل اسم فاعل او مفعول لا من بابه
فانها تكون من تسمية الكل بصفة الاجزاء ق اقوى مما الخ فتسميته مطابقا مثل
تسمية الاستعارة المركبة تمثيلا لقوة الوصف فيه فلا يرد ان وجه التسمية جار في
الثلاثي فيجب تسميته مطابقا ايضا على انها لا تلزم التسمية من وجود وجهها ق يجب
اى على الباء والافقد جاء الكسر كما سيأتي ولو قال في الغالب ضم الخ لكان اولى وعدم غلبته

متعديا وجاء الكسر في بعضها كالضم نحو لبيك وبعلة ونيمة ونيتر

ونحوجة يجيه بالكسر فقط قليل وانما الحق المضاعف بالمعتلات لان حروف

التضعيف يلحقه الابدال وحروفه اى التى تبدل

جرى اللسان على سنن واحد وعدم الانتقال من كسر الى ضمتين لو كسر في نحو لشيد مما اتصل

به الضمير بناء على ان الساكن المدغم كالمعدوم ولذا خصت بالمتعدى فان اللازم لا يتصل

به ذلك ق متعديا بخلاف اللازم فان الاكثر فيه الكسر الاوفق بتخالف الماضي والمضارع

نحو فر يفر وربما جاء الفتح نحو عض يعض وكع يكع كعوعا اذا جبن كذا في الكمال وفيما ذكره تأييد

لما سبق منا من انه لو كان عين فعل مفتوحا ولام حرف حلق يكون عين مضارعه مفتوحا

خلافا لما ذكره بعض شراح الشافية لكن تمثيله بعض مناف لما يأتى من انه من الباب الرابع

ولعل فتح عينه لغة ق بالكسر فقط في الصحاح حب يحب بالكسر اى صرت حبيبا (وحببت بالكسر) لم يقولهم حب

بفلان قال الفراء معناه حبب بضم الباء فاسكنت وادغمت في الثانية انتهى ومن هذا

يعلم ان حب جاء من ثلثة ابواب ويكون متعديا ولازما وانه يمكن ان يقال كسر عين

مضارعه ليجرى في الحركات الثلاث كعين ماضيه فاعرفه ق الحق اى وغير سالم كالمعتل

ق حرف التضعيف من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق او المعروض الى العارض ان كان

التضعيف مصدرا لمجهول ق الابدال لحرف العلة وكذا قوله والحذف ق اى الى اسماء

الى ان المراد بالابدال الذى هو مصدر مجهول المبالغة للكونه مبدلا عنه هذا فتدبر

من حروف اخر ابدالا شائعا انما يكون من حروف انصت يوم جد طاه زل ان كان لغير الادغام

ولا يكون في الجميع غير الالف عند بعض وغير الضاد والفاء والشين والراء كما في الجاربردى

ولكن المبدل من حروف التضعيف لا يكون الا الياء فواو اطوء ويحيى والف تقضى مبدلتان عن الياء

بالشيوع لان غير الحروف المذكورة قد يقع بدلا عن حرف آخر فلولا تقييده لانتقض به

انحصار الابدال فيها ق من حروف الاولى ترك من او يقول بدل قوله وحروفه وحرفه وقد

يوجه التبعيض المستفاد من كلمة من بان لهذه الحروف حالتى الابدال والاصالة فيصدق

انها باعتبار الحالة الاولى بعض منها باعتبار مجموعهما ق انصت فعل امر وجد ماضيا

من الانصات بعيد وطاه اسم رجل او اسم فاعل اى رجل طاه اى طابخ اللحم وجد مبتدأ

خبره ذلك اى خطاء الطريق ق ولا يكون للجزء حاصله ان الابدال اما ان يكون لاجل حصول

الادغام فحينئذ يكون في جميع الحروف عند بعض الا الالف فانه لا يبدل بها اتفاقا لانه ساكن فلا

وجه لتبديل حرف آخر بها مع عدم حصول الادغام فظهر انه قوله عند بعض ظرف يكون

لا للاستثناء او لدفع اجتماع المثلين فحينئذ لا يكون الا في الياء لان احرف العلة اولى الحروف

بها والياء اولها لانها ليست في غاية الخفة كالالف ولا الثقل كالواو او لغيرهما فيكون

في حروف انصت الخ واما الابدال لغيرهما في غير تلك الحروف فربما ق الا الياء اى

لو باعتبار الاصل ولذا قال فلو للجزء ق تقضى اصله تقضض اى نزل من العلو الى السفل

ق مبدلتان لانضمام ما قبل الياء في الاولى وانفتاحه في الآخير ق [illegible]

كقولك امليت بمعنى امللت ودهديت بمعنى دهدهت ق والحذف كقولهم
مست وظلت بكسر الفاء وفتحها واحست اى مسست وظللت واحسست
والمحذوف الاولى فوزن مست فلت وقيل الثانية ففعت والمضاعف
يلحقه الادغام بتخفيف الدال وتشديدها بمعنى واحد وهو في اللغة الاخفاء والادخال
امليت قلبت اللام الثانية بالياء دون الاولى لانها لام الفعل وهو محل التغيير ولان الثقل
نشاء منها فيكون اولى بالقلب الموجب للتخفيف ق ودهديت اى دحرجت الشيء وفيه
تنبيه على ان الابدال يعم الثلاثي والرباعي ق والحذف عطف على الابدال ويرد عليه انهما
يتحققان في الصحيح اما الحذف ففي نحو تحنب واما الابدال ففي نحو اصطلح كما مر واجيب بانه
المراد انهما يلحقان المضاعف في الحروف الاصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لا يلحقانه
فيها بل يلحقه في الابدال لفظا اقول في لا وجه لذكر الحذف في وجه الالحاق على ان
اختصاصه في الصحيح بالزوائد منقوض بمثل خرج ونحوه وان كان قليلا تامل ق بكسر
الفاء ان كان حذف احد المكررين بعد نقل حركة اولهما الى ما قبله وحذف فتحة وفتحها ان
حذف بلا نقل حركة اولهما اليه لان فاء الفعل مفتوح في الاصل والاول اولى من جهة
الدلالة على حركة العين والثاني اولى بالنظر الى قلة الاعلال ق الاول قياسا على الادغام
لان كلا منهما للتخفيف واما وجه القول الثاني فهو ان علة الحذف دفع الثقل وهو حاصل
بالثاني فيكون اولى بالحذف ق بمعنى رد على الكوفيين حيث زعموا ان الادغام بالتبديل

في الاصطلاح ان تسكن الاول وتدرج في الثاني وسمي الاول مدغما والثاني مدغما
فيه واعلم ان الاصل في تخفيف المضاعف الادغام فلا يعدل عنه الى الاولين الا عند
تعذره وبيانها في الامر والمجزوم انما يكونان على مذهب الحجازيين وفي نحو ازلزل
مزد لئلا يلتبس فيه الا الابدال ويلحق جميع صيغها غائبا وغيره كتقضي وصهريت وحكمها حكم الناقص
غير مقيد وهو مخالف لما في الصحاح من ان كلا منهما مقيد ق ان تسكن حقيقة او حكما
فيشمل نحو رد مصدرا اما الاول فيه ساكن دائما ثم الاسكان شرط الادغام فادخاله
في التعريف للمبالغة بجعل الشرط شطرا ادعائيا ولا يبعد جعله داخلا في حقيقته الاصطلاحية
هذا واشتراط سكون الاول لئلا يفصل بحركته بينه وبين الثاني وبفراغ الثاني ليتوصل
به الى التلفظ بهما ق الادغام لالتقاء الحرفين بانفسهما معه بخلافهما مع الاولين لبقاء
الحرفين لا بانفسهما في الابدال وبقاء احدهما في الحذف في الحروف الاصلية الا لبقاء فظهر
انه اذا امكن الابدال والحذف يختار الاول لان الباقي كالمبدل منه فهو في حكم الباقي
فلذا قدم المصنف الابدال على الحذف ق انما يكونان الخ لان ثاني المتماثلين في المضارع
المجزوم وامر المخاطب ساكن فيتعذر الادغام فيه فيخفف بالابدال او الحذف وقال بنو
تميم بوجوب الادغام فيه لان السكون العارض لا يمنعه فعلى هذا ما سيأتي من المصنف من
جواز الثلاثة فيهما تلفيق بين المذهبين فافهم ق ليس الا الخ لان حلول الفاصل في الاولين
مانع من الادغام والالتباس بالمجرد فيه مانع من الحذف فالتبس به وتغير البنية

وذلك واجب في نحو مد يمد واعل يعل وانقد ينقد واعتد يعتد
وتماد يتماد واستقل يستقل وما ليس مضاعفا وجب الادغام فيه مثله نحو اسود
يسود واسواد يسواد واطمأن يطمئن وكذا هذه الافعال اذا بنيتها للمفعول نحو مد

مانعان من الحذف في الثاني ولزوم التقاء الساكنين بينهما على غير حده مانع الادغام في جميع
اي ماضيا او مضارعا او امرا ~~اي مضارعا او امرا~~ سواء كانت للغائب او غيره فالاولى ترك قوله
غائبا او غيره لانه يوهم بمعونة المثالين ان المراد جميع صيغ الماضي فقط ق وغيره الواو الواصلة
بمعنى او الفاصلة انفصالا حلوليا وفي قوله كتقتضي الخ نشر مرتب باعتبار هذا الانفصال
بناء على ان تقتضي ماض لا مضارع محذوف تائه والا احتمل كلا الشقين ومعكوس
بالنسبة الى قوله نحو لن ترد الخ ق في نحو مد مصدرا الخ اي مما اجتمع فيه الشروط المذكورة
بقوله الاتي وضابط الخ ق ليس مضاعفا اي اصطلاحا لانه مشروط في الثلاثي ولو مزيدا فيه
بكون العين واللام من جنس واحد ولو قال وفيما ليس مضاعفا نحو سود الخ لكان اخصر و
اوضح ولم يتجه عليه ان الحكم بوجوب الادغام معلوم من قوله وذلك واجب الخ
فيكون قوله ويجب الخ مستدركا ق هذه الافعال اقول ان كانت مبنية للفاعل لم يكن
بناؤها للمفعول وان امكن البناء منها للمفعول او كانت مبنية للمفعول لزم تحصيل
الحاصل وجعل المعنى اذا حكمت بكونها مبنية للمفعول يستلزم كون قوله نحو مد يمد حشوا
نعم يمكن الجواب بارتكاب الاستخدام في هذه او في ضمير بنيتها لكن الاحسن ان يقول

يمد وفي نحو مد مصدرا وكذا اذا اتصل بالفعل الف الضمير او واوه او ياؤه نحو مدا مدوا
مدي لان اخر المتجانسين في الكل متحرك ووجب الادغام حيث وجد المقتضي ولا مانع وضابط
وجوبه ان لا فصل بين المماثلين وكانا في كلمة والثاني متحركا ولا الحاق ولا
ولا لبس وهذا الضابط لوجوب الادغام اكثري اذ قليلا ما

مدلـ قوله وكذا الى قوله وفي نحو الخ سواء كانت معلومة او مجهولة تامل ق مصدرا اي لا فعلا
ماضيا لان الامر ولا امرا مخاطب لانه سيأتي ولا اسم مصدر كما في قوله تعالى ولو جئنا بمثله
مددا لامتناع الادغام فيه فرقا بينه وبين المصدر ق الف الضمير اضافة الجزئي الى الكلي او
اضافة الشيء الى ما هو اعم منه من وجه وكذا قوله وواوه وياؤه ق المتجانسين اي المتماثلين
ممنوع عن ذكر العام وارادة الخاص اذ التماثل هو الاشتراك في النوع والتجانس على المشهور
هو الاشتراك في الجنس ق فوجب مشعر بانه اذا اجتمع مثلان وتحرك ثانيهما تحقق شرائط
وجوب الادغام بتمامها وليس كذلك ق لا فصل فخرج نحو لن ترد ق في كلمة اي واحدة
وحدة حقيقية لا حكمية فلا يرد نحو مكنني على صيغة ماضي التفعيل ومناسككم وما سلككم
عد لشدة الامتزاج كلمة واحدة وخرج بما ذكره ما لو كانا في كلمتين فانه قد يكون الادغام
فيه ممتنعا كما اذا كان ما قبل المتجانسين ساكنا نحو الشمس سراجا لئلا يلزم التقاء الساكنين
او تغيير البنية وحسنا كما في جعل لك وربديا كما في قرءاتي ق متحركا منقوض بصورة الوقف
الا ان يقال سكونه في حكم الحركة لعروضه فيجب الادغام في مد وصلا ووقفا ق ولا الحاق فانه لو

لا يدغم عند جامع هذه الشرائط ولا يلتبس في مدّ وفرّ وعضّ لان مدّ وفرّ يعلم فتح
عينهما من يمدّ ويفرّ لان المضاعف لا يجيئ من فعل يفعل بالضم فيهما
ولا فعل بالكسر يفعل فيهما ويعلم كسر عين عضّ من يعضّ بالفتح [illegible] لو انّه
كان ملحقا امتنع الادغام لئلا يفوت الالحاق كما في جلبب واقعنسس وكذلك اذا كان
الادغام موجبا للبس نحو سُرُر فانه لو ادغم لم يعلم ان عينه مضموم او ساكن ق لا يدغم اشارة
الى الصور المستثنات من الضابط منها ما كان عينه ولامه حرف علة من فعل بالكسر كحيي وما كان
احد المثلين فيه تاء الافتعال والآخر عين الفعل كاقتتل فان الادغام فيهما جائز وكذا
في احدهما تاء المضارعة والآخر تاء نحو تتقفعل لجواز الادغام فيه عند الوصل بكلمة متقدمة
ومنها ما التقى فيه اول المثلين المتحركين بما غم نحو حُسَس بضم الحاء جمع حاس كركع جمع راكع
فان الادغام فيه ممتنع لئلا يلزم التقاء الساكنين او تغيير البنية ق لا يلتبس اي لا يقع الا
لتباس بارجاع الضمير الفاعل الى مصدر الفعل وتضمينه معنى الوقوع كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
وقول المؤلفين حادا وتسلسل ثم انه اشارة الى جواب نقض اشتراط عدم اللبس بانه لو اشترط
لم يدغم في مدّ لان مضارعه لكونه بالضم يحتمل كونه من الباب السادس ولا ثاني لالتباس
في نحو حبب وعض نحو شل ق محمول عليهما فلا يتوهم كون مد موازن حسن وفر موازن
حسب ق لا يجيئ اي الا قليلا لا يقاس عليه كحب يحب ولب يلب بضم العين فيهما لكن المذكور في
الصحاح ان لب من باب علم وحكى يونس بن حبيب لببت بالضم وهو نادر ق بالكسر ونحو شحّ

لا يجيئ من فعل يفعل بالفتح فيهما كذا في المراح وممتنع في نحو مددت ومددنا ومددتِ
الى مددتنّ ومددن ويمددن وتمددن وامددن ولا تمددن لان هذه
الضمائر اوجبت سكون ما قبلها وجائز اذا دخل الجازم على الفعل الواحد
والواحدة الغائبة بتحريك الساكن

بالكسر فيهما لو سلم وروده شاذ ق لا يجيئ اي مجيئا كثيرا فلا يرد النقض بما حكاه يونس
من نحو عضّ يعضّ وكعّ يكعّ بفتح العين في الماضي والمضارع ومنه يعلم ان المراد بقوله
يعلم ليس هذا وقد يقال لو جاء بالفتح فيهما لعلم ان عضّ ليس مفتوح العين لانه ليس عينه
او لامه حرف حلق ق نحو مددت اي كل فعل اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك هذا
وموضع الامتناع في الماضي تسعة وفي المضارع المجهول اثنان وفي امر الحاضر واحد كما اشار
اليه بالامثلة ق اوجبت لانها لما كانت كالجزء لزم من تحريك ثاني المتماثلين توالي
اربع حركات في الماضي وللفرق بينها وبين الضمير المنصوب المتحرك في الكل ق وجائز
اي الجائز هنا الذي هو الممكن بالامكان الخاص لتوقف مفهومه على مفهوم الواجب
والممتنع توقف مفهوم العمى على البصر ق للجازم لفعلا وفعلين حرفا او اسما ق بتحريك
مرتبط بالجائز والباء للاعتبار المدخول يعني ان جواز الادغام هنا [illegible] لكونه متفرعا
عن التحريك تابع له فاذا جاز فيه التحريك وعليه جاز فيه الادغام وعليه هذا وقد
يقال الادغام هنا ممتنع لامتناع تحريك الساكن عند الحجازيين ووجب عند بني تميم

ولم يحرك في نحو ردت وان كان سكونه عارضا ايضا لان اسكان ما قبل هذه الضمائر
ليدل على انها كالجزء فلا تفوت وايضا لما كان السكون لاتصال ما هو كالجزء كان
كانه من تمام البنية واصل فان كان مكسور العين كبر او مفتوحها كعض فتقول
لم يكبر ولم يعض بكسر اللام وفتحها ولم يكبر ولم يعضض بالفك على لغة الحجاز
بين وعليها ملحقه الابدال والحذف وهكذا حكم
بني تميم فما ذكره المؤلف ابداع لمذهب ثالث تامل ق ولم يحرك يعني ان علة تحريك الساكن
فيما ذكروه كون السكون عارضا جاريا في نحو ردت يجب كون الادغام فيه جائزا
وحاصل الجواب الاول ان العلة ليست مجرد ذلك بل هو مع كون السكون لا لغرض
يفوت بذلك وحاصل الثاني منع الجريان مستدلا بان سكونه اصلي ادعاء ق ما هو
كالجزء لان كلا من تلك الضمائر فاعل وهو كالجزء من الفعل بخلاف الجازم فانه
كلمة مستقلة لا يمتنع وجود الفعل بدونه ق واصل عطف تفسير لقوله من تمام او مباين له
ق بكسر اللام اما الكسر فلانه الاصل في تحريك الساكن ولذا قالوا ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر
وللاتباع العين في الاول والحمل عليه في الثاني واما الفتح فللتخفيف فيهما او للاتباع في الثاني
والحمل عليه في الاول ق على لغة بني تميم ان كلا من الادغام والفك وفكه على لغة الحجاز
وليس كذلك فلو قال بعد قوله وفتحها على لغة تميم لكان اولى ق وعليها فقضيته ان لغة
الحجاز تعين عدم جواز الادغام والا لكان منافيا لما تقدم من انه لا يعدل عن الادغام

حكم كل تقشعر وتجيز وبحار وان كان العين مضموما فيجوز فيه الحركات الثلاث
مع الادغام والفك نحو لم يمل بحركات اللام ولم يملل بالفك وهكذا حكم الامر نحو فر
وعض بكسر اللام وافرر واعضض بالفك ومد بحركات الدال وامدد بالفك وتقول
في اسم الفاعل رادّ مادان مادون مادة مادتان مواد ممدود ممدودان ممدودة
اليها الا عند تعذره وهو كذلك ق حكم تقشعر فيجري فيها الادغام بوجهيه وفكه ق العين
الاخضر الاوفق مضموم العين ق الحركات الكسر للقاعدة المارة في تحريك الساكن بالكسر
الحمل على الميم والضم لمتابعة العين والفتح للتخفيف او الحمل على لم يعض ق وفكه بالوقف ايضا
فك الادغام وهو يجوز فيه الابدال بالياء ثم ابدالها بالواو والحذف على قياس ما مر وجره بالعطف
على الادغام يقتضي جواز الحركات الثلث عند الفك وهو فاسد ق حكم الامر اي امر المخا
طب لان امر غيره داخل في المجزوم وهل فذكره هنا مستدرك بل يستلزم تشبيه الشيء بنفسه
فاللام للعهد ق فتقول ظاهره مشعر بان مراده بقوله وهكذا تشبيه الامر بالمضارع المجزوم
في جواز الادغام وفكه ولا يبعد ان يجعل وجه الشبه اعم منه ومن وجوبه عند اتصال نحو
الف الضمير به نحو مدا وامتناعه عند اتصال نحو نون جمع المؤنث نحو امددن ق بالفك
اي فك الادغام وهو يجوز ان يقال امدد وبالواو وامد بالحذف لما تقدم ق ما داي بدا
في جميع صيغ الاثلثة منها ق مودة لم يدغم فيها لانه يؤدي الى اللبس اذ لا يعلم انها فعلة
باسكان العين او فعلة بفتحها وكذا مدداء وقد يقال فليدغم فيها ويعلم كون فتحة

مادتان مادات مواد واسم المفعول محمود ودكمنصور واعلم انه حب لان كان مضموم

العين فيما يجيء منه الصفة المشبهة على فعيل كحبيب حبيبان حبيبون احباء احبة

حبيبة حبيبتان حبيبات حبائب حباب وعلى حب بكسر الفاء وسكون العين كحب

حبان حبون احباب حبة حبتان حباب بكسر الفاء فالقياس اسم الفاعل والمفعول لكون كسر

العين فيها اصليا والسكون عارضا بلا حظة حمو على السالم واما المراد فالمانع فيه من الادغام

وجود الفاصل بين المثلين ق كمنصور اى لا يدغم في شيء من صيغها لوجود الفاصل بين

المتماثلين الاجمع التكسير المؤنث نحو حماد كمناصر ق مضموم العين اى ينقله من فعل بالكسر

الى فعل بالضم كما في رحم فلا يرد ان هذا مناف لما نقله عن المراح من انه لا يجيء المضاعف

من الباب [illegible] السادس لان مراده عدم المجيء اصالة على انه يمكن حمل الفاعلة الكثيرة

فيكون نحو حب ولب شاذا لا يقاس عليه كما مر ق احباء بفتح فسكون فكسر وهذا قليل

في الصحيح كثير في المضاعف والناقص واما افعلة كذلك فخاص بالمضاعف وجاء فعيل على

فعال بكسر الفاء كشحاح في شحيح كما في الكمال ق وعليه حب من ذكر الموزون وارادة الميزان

ليوافق السابق واللاحق وتطبيقها بجعل السابق من ذكر الميزان وارادة الموزون قبيح لان الشائع

دخول على على الميزان في امثال هذا المقام ولا نحو لا يحسن قوله الا كحبيب وقوله هنا

نحو حب لاستلزام اتحاد المثل والممثل له الا بتكلف ق من باب فر قلعه انه يجيء منه

المضاعف المتعدي قليلا ق لكن لم يسمع الخ اى لم يجيء منه اسم الفاعل اكتفاء عنه بالصفة

منه الا المحبوب وتقول في شح من باب عض شحيح الخ وجمع تكسير المذكر اشحة و

المؤنث شحاح وشحياح (فصل المعتل) وهو ما كان احد اصوله حرف علة وهي الواو

والالف والياء سميت حروف المد واللين والالف في الافعال كلها والاسماء المعربة اما

المشبهة المارة لاشتراكها في المعنى مع زيادتها عليه بالدلالة على الثبات الذي يقتضيه

مقام اظهار المودة ق الا المحبوب قد يستدل به على انه ليس من الباب السادس ق من عض لانه

فيه لان شح سواء كان مكسور العين في الماضي ومفتوحه في المضارع او مكسورا فيهما كما هو حجة

شاذ لا تتفاوت ابنية الصفة المشبهة منه ق احد اصوله على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يرد

تعريف المعتل غير شامل لما عدا الثلاثة الاول من اقسامه لان اثنين من اصوله او جميعها حرف علة

ق حرف علة اضافة المعروض الى العارض فان العلة لغة تغيير الشيء عن حاله ق وسميت

ظاهره ان حرف العلة مساو لحرف المد واللين وهو مذهب لبعض واما المذهب الراجح

فهو ان الالف حرف علة ومد ولين واما الواو والياء فان تحركتا سميتا حرف علة فقط و

ان سكنتا فان كانت حركة ما قبلهما من غير جنسهما [illegible] فهما حرف لين ايضا وان جنسهما سميتا

بها وبحرف المد ايضا ق والالف الخ بخلاف الواو والياء فانهما تكونان اصليتين تارة و

زائدتين اخرى ولذا قدمهما عليه في الذكر واما تقديم الواو على الياء فلكون الكلام من تقديم

الثقيل على ما دونه في الثقل ق المعربة لا الحروف كبلى والاسماء المبنية كمتى فان الالف فيهما اصلية

ق اما ان [illegible] اى حرف ان تكون او المراد بقوله والالف وحال الالف فلا يرد ان هذا من حال

تكون منقلبة عن واو وياء او زائدة وانواعه سبعة الاول المعتل الفاء

ويقال له المثال لما ثلثه الصحيح في احتمال الحركات اما الواو محذوف من مضارع

على يفعل بالكسر ومن مصدره الذي على فعلة بكسر فسكون ففتح وتسلم

في سائر تصاريفه تقول وعد يعد عدة والاصل وعدة

الحدث على الذات وهو فاسد ويمكن بنائه على الفرق بين المصدر المؤول وغيره ق او ياء

انفصال جمعي للخلوى فلا يرد انها قد تكون منقلبة عن الهمزة كما في سال مخفف سأل

فيجب ان يزيد او همزة ولا حاجة الى زيادة مثلا مثلا ق سبعة اى بملاحظة الثلاثي المجرد

فما يكون تمامه حرف علة قسم واحد وكل ما يكون حرفان او حرف منه من حروفها ثلثة اقسام

واما اذا قسم المعتل باعتبار الرباعي المجرد فيكون الاقسام خمسة عشر ولم يعتبر لعدم

وجوده تامل ق المعتل الفاء الاضافة لفظية وقدم لمكان واحد من اصوله حرف علة

لكثرة ابحاثه وبدء منه بالمثال موافقة لترتيب الوزن قال العلامة ق احتمال اى قبول

جميع حروفه الحركات كوعد بخلاف الاجوف والناقص اذ لا يقال قوا وغزو ق اما

الواو يعني ان المثال نوعان لان فائه اما واو او ياء واما الى وبدء بالواو لانهما ذات

احكام مخصوصة بها ق على يفعل سواء كان او غيره اما فيها اوليا ياء المضارعة فلوقوعها

بينها وبين كسرة اصلية وهو مستثقل لان الواو في حكم ضمتين والياء في حكم كسرتين

واما في غيره فللحمل عليه ولم يحذف في نحو مضارع اوعد مع تحقق العلة لان ما بعدها

ومن مصدره الذي على فعلة بكسر فسكون ففتح وتسلم في سائر تصاريفه

تقول وعد يعد عدة والاصل وعدة او وعد حذف الفاء بعد

نقل حركته بلا تعويض في الاول وبه في الثانية وفي الاخراذ في الاول يلزم اللبس

همزة قطع نظر الى اصله ولانه حصل نوع تناسب بينه وبين الياء بسبب ضمها ولئلا يلزم

الاجحاف ق ومن مصدره الخ لثقل الضم على الواو الذي هو الحمل على المضارع في ذلك فلا يرد

نحو وصال مصدر واصل ق في سائر منقوض بنحو عد الا ان يقال انه في حكم المضارع المجزوم

او يقال المراد تسلم فيه ان كان في اصله الواو وعد لعين كذلك لانه مشتق من يعد ق

او وعد هذا لا يوافق كون قول المصنف عدة مثالا للمصدر الذي على فعلة الا ان يراد بقوله

المار على فعلة كونه عليها ولو باعتبار مجموع العوض والمعوض عنه ق نقل حركته الى ما بعده

وهذا خلاف القياس ارتكبه لئلا يزيد على المضارع في الاعلال والا فيكون القول بانه

حذف الواو مع حركتها وحرك العين بالكسر على الاصل في تحريك الساكن ثم كونه مكسورا او

في مكسور العين في المضارع بخلاف مفتوحه فيه فان عينه تفتح كسعة في يسع وقد يكسر

كهبة في يهب ق بلا تعويض اى بعوض حقيقي فلا ينافي ما قالوا من ان تاء وعدة لما ...

حذف الواو وجعلت التاء كالعوض عنها فافهم ق وبه اى بالتعويض فيما كان الاصل

وعلا وذلك النقيض في الاخر الخ فقوله في الاخر خبر مبتدء محذوف وعطف على قوله

به فاسد كما لا يظهر بالتامل هذا فلو قال وبه في آخر الثانية اذ الخ لكان احسن واولى هذا وقد يقال

وهذا المصدر مختص بيفعل المكسور والوجهة اسم
مصدر بحذف الزوائد

لو كانت عوضا محضا لكتبت مطولة ولم يوقف عليها بالهاء كما في بنت واخت بقى انه لم يبق حكم
الوسط لانه ليس محل التعويض وقيل لئلا يلزم اللبس بالماضي المجرد حال الوقف وفيه ان اللبس
مامون بكسر الاول هنا لا في الماضي ولو سلم فالمحذور اللبس اللازم دائما كيف ولو كان
مطلق اللبس محذورا لزم ان لا يعوض في الاخر لالتباسه بالماضي المجرد حال الوقف ايضا
تامل ق وهذا اشارة الى الجنس لا الى الحقيقة الشخصية لان اختصاصها به غني عن البيان
فمختص انه لم يكن للنوع والا فوجد في غيره قياسا مطردا ق والوجهة الخ جواب عما يرد
من منع الحصر بسند ان وجهة مصدر فعلة مع ان فعلها يفعل بالضم لا يفعل بالكسر واما
حمله دفعا لما يرد على قوله بانه يحذف الواو من فعلة ففيه ان ما ذكره ليس مطلق الفعلة بل ما هو
مصدر يفعل بكسر العين والوجهة ليست كذلك ق اسم مصدر او اسم للمكان المتوجه
اليه كما قيل به في قوله تعالى ولكل وجهة فيكون اثبات الواو فيه قياسيا او مصدر مكسور
العين لكن ابقى الواو وتنبيها على الاصل كما في القود والصيد هذا ثم ان كان اضافة الاسم
الى المصدر لامية فالمراد بالحذف الترك لان اسم المصدر ليس مشتقا من المصدر او بيانية
فالحذف على معناه الحقيقي لكن دفع منع الحصر به محل نظر الا ان يقال الحصر بالنظر

من التفعيل كالحول عنه ووعد افهموا على وجمع تكسير المذكر او على بقلب
الواو الاولى همزة وذاك موعود وعلو ولا نقل وكذلك وصق يبق مقة
واذا ازيلت كسرة ما بعدها اعيدت الواو المحذوفة نحو لم يوعد ولم يعيل
وهاف نحو يتقي ويلي ولم يلد ليدل على ان اصل الفتحة والسكون
الكسرة وتثبت ايضا في يفعل بالفتح كوجل يوجل وجاز ييجل بقلب
الى ابنية المجرد فافهم ق من التفعيل فخالف ما في المصرح من انها اسم مصدر للتوجه او التوجيه
ق تقلب الواو دفعا لثقل اجتماع الواوين ق ما بعدها الضمير عائد الى الحرف المضارعة
المتقدم ذكره لا الى الواو وظاهر في قوله اعيدت الواو اقامة المظهر مقام المضمر بلا نكتة
فلا يرد ان الاولى ما بعد الواو اعيدت وما في شرح العلامة من ان الضمير عائد الى الواو
المحذوفة فيستلزم للتجوز باعتبار ما كان في اطلاق المابعد ق ولم يعيل وهذا ابطال
للملازمة في قوله واذا ازيلت الخ وحاصله انه لو لزم اعادتها لا عيد في نحو الخ لكن لم
يعد فيه وقوله ليدل جواب عنه بان المراد انه يعاد اذا لم يكن لحذفها فائدة تفوت بالعادة
عادة وهنا لو اعيد لم يعلم ان اصل الفتحة في المثال الاول والسكون في المثال الثاني كسرة
ويمكن الجواب بان المراد بالازالة ما يكون بتغيير المعلوم الى المجهول كما نبه عليه بالمثال
ق بالفتح اي اذا كانت فتحة اصلية كما يشعر به قوله الاتي وحذفت من يطاء الخ فلا
يرد انه مناف لقوله بعدم الاعادة في يتقي ويمكن الجواب ايضا بان مراده بفعل الذي

الواو وياءً وياجل يقلبه الفاً كلاهما خلاف قياس وييجل بكسر حرف

المضارعة ثم قلب الواو ياءً ايجل بقلب الواو ياءً لان الواو الساكنة

المكسورة ما قبلها تقلب ياءً فان انضم ما قبلها عادت تقول يا زيد ايجل

تلفظ بالواو وتكتب بالياء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب اولها بتقدير الابتداء

ماضيه فعل بالكسر لا فعل بالفتح لكن لا يوافق مذهب المصنف لانه علل حذف الواو في

يطاء ونحوه بانه في الاصل يفعل بالكسر لان ماضيه على فعل بالفتح ق ياء لانها اخف

من الواو كما ان الالف اخف منها ق بكسر اى على لغة من يكسر احرف المضارعة في

ثلاثي مجرد ماضيه مكسور العين للدلالة على كسرة فيكون قلب الواو ياء لسكونها وانكسار

ما قبلها وهو قياسي ق الضم انظر اذا الفتح هل تقلب الياء بالالف نظراً لسكونها

وانفتاح ما قبلها او تبقى الياء بحالها العدم ثقلها بعد الفتحة او تعاد الواو لكونه صلا

كل محتمل ق الاصل في الخ لان الاليق بها اعتبارها مستقلة بها منفردة عما قبلها كحالة

الابتداء وعما بعدها كحالة الوقف ولان الابتداء اصل والوصل طارئ عليه والوقف

اصل والاعراب مثلا عارض بواسطة التركيب فيكتب تمام ما يتلفظ به في الحالتين

رعاية لهما ومن ثم تكتب الابن في من ابنك بهمزة الوصل ونحو ره في الامر من الرؤية

بالهاء للوقف عليه بها ق ان تكتب اى مسائل مشتملة على تلك الكتابة او الكلام

من حمل الجزء على الكل لعل تنزيل الجزء منزلة الكل لكونه محط الفائدة فلا يرد ان

المـ

ق احد اصوله على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يرد ان تعريف المعتل غير شامل لما عدا الثلاثة

الاول منه اقسامه لان اثنين منها اصولها وجميعها حرف علة ق حرف علة اضافته المعروض

الى العارض فان العلة لغة تغيير الشيء عن حاله ق وسميت ظاهره ان حرف العلة هو

حرف المد واللين وهو مذهب بعض واما المذهب المراجع فهو ان الالف حرف علة

ومد ولين واما الواو والياء فان تحركتا سميت حرف علة فقط وسكنتا فان كانت حركة

ما قبلهما من غير جنسهما فهما حرف لين ايضا او من جنسهما سميتا بها وبحرف المد ايضا ق والالف

الخ بخلاف الواو والياء فانهما تكونان اصليتين تارة وزائدتين اخرى ولذا قدمها عليه في الذكر

واما تقديم الواو على الياء فلكون الكلام من تقويم التثقيل على ما دونه في الثقل ق المعربة لا الحروف

كبلى والاسماء المبنية كمتى فان الالف فيها اصلية ق اما ان اى ذو ان تكون الاطراد والالف وحال

الالف فلا يرد الاعتراض بحل الحروف على الزائدة وهو ناسو ويمكن بناؤه على الفرق بين المصدر

المؤول وغيره ق او ما انفصال حقيقي لا خلو فلا يرد انها قد تكون منقلبة عن الهمزة كما في سال مخفف

سئل فيجب ان يزيد او همزة ولا حاجة الى زيادة مثلا مثلا ق سبعة اى بملاحظة الثلاثي المجرد

فما يكون تمامه حرف علة قسم واحد وكل ما يكون حرفان او حرف منه في حروفها ثلاثة واما اذا قسم

المعتل باعتبار الرباعي المجرد فيكون الاقسام خمسة عشر ولم يعتبره لعدم وجوده تاما ق المعتل الفاء الا

لفظية وتقدم ما كان واحد من اصوله حرف علة لكثرة ابحاثه وبدء منه بالمثال موافقة لترتيب الوزن

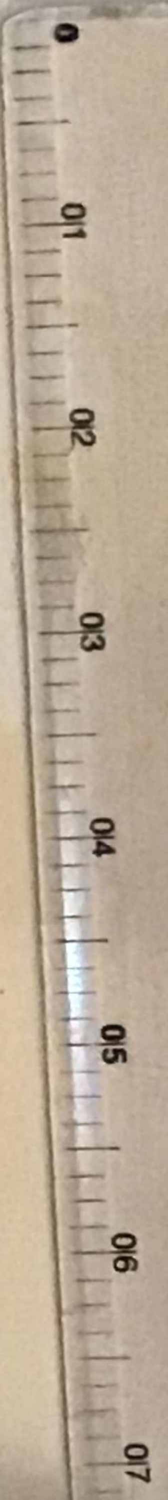
فاء الثلاثة ق احتمالا اى قبول جميع حروفه للحركات كوعد بخلاف الاجوف والناقص اذ لا يبقى

قول وغزو ق اما الواو يعني ان المثال نوعان لان فائه اما واو او ياء اما الخ وبدا بالواو لانها

ذات احكام مخصوصة بها ق على يفعل سواء كان غائبا او غيره فيما اوله ياء المضارعة نحو فرعها

بينها وبين كسرة اصلية وهو مستثقل لان الواو في حكم ضمتين والياء في حكم كسرتين واما في غيره
للحمل عليه وهو يحذف من يوعد مضارع اوعد مع تحقق العلة فيه لان ما بعدها همزة قطع
نظرا الى الاصل ولانه حصل فرع تناسب بينه وبين الياء بسبب ضمها لئلا يلزم الاجحاف ق ومن
مصدر اه لثقل الضم على الواو اى مع الحمل على المضارع في ذلك فلا يرد نحو وصال مصدر من واصل ق
في سائر منقوض بنحو عد الا ان يقال انه في حكم المضارع المجزوم او يقال المراد تسامح فيه ان كان في اصله
الواو وعد ليس كذلك لانه مشتق من تعد ق اودعو هذا لا يوافق كون قول المص عدة مثالا
للمصدر الذى على فعلة الا ان يراد بقوله الذى على فعلة كونه عليها ولو باعتبار مجموع العوض والمعوض
عنه ق نقل حركة الى ما بعده وهو خلاف القياس ان تكلمه لئلا يرد على المضارع في الاعلال الا
يمكن القول بانه حذف الواو مع حركتها وحركة العين بالكسر على الاصل في تحريك الساكن ثم كونه
مكسورا واجب في مكسور العين في المضارع بخلاف مفتوحه فيه فان عينه تفتح كسعة في يسع وقد
يكسر ايضا كهبة ق بلا تعويض اى بعوض حقيقي فلا ينافي ما قالوا من ان تاء عدة ما جاء في
حذف الواو جعلت كالعوض عنها فلزمت ق وله اى بالتعويض فيما كان الاصل وعاوا ولا ه
التعويض في الآخر اه فقوله في الآخر خبر مبتدأ محذوف وعطفه على قوله به فاسد كما يظهر بالتأمل
فلو قال به في الآخر الثاني اذا لحق لكان اخصر واوضح وقد يقال لو كانت عوضا محضا لكتبت مطولة ولم
يوقف عليها بالهاء كما في بنت واخت ثم انه لم يبين حكم الوسط لانه ليس محل التعويض وقيل لزم
اللبس بالماضي المجرد حال الوقف وفيه ان اللبس مأمون بكسر الاول لا في الماضي ولو سلم فالمحذور
اللبس اللازم دائما كيف ولو كان مطلق اللبس محذورا للزم ان لا في الآخر للالتباس بالماضي المجرد حال
الوقت ايضا أصلا ق وهنا اشارة الى الجنس لا الى الحقيقة الشخصية لان اختصاصها به غير البناء

عن البيان ق تحتمل ان لم يكن للنوع والا فيوجد في غيره ايضا قياسا مطردا ق والوجهة الخ جواب
عما يرد من منع الحصر بسند ان وجهة مصدر على فعلة مع ان فعلها يفعل بالضم لا يفعل بالكسر
واما جعله فعلا لا يرد على قوله بانه يحذف الواو من فعلة ففيه ان ما ذكر ليس مطلق الفعلة
بل هو مصدر يفعل بكسر العين والوجهة ليست كذلك ق اسم مصدر او اسم للمكان المتوجه
اليه كما قيل به في قوله تعالى ولكل وجهة فيكون اثبات الواو فيه قياسا او مصدر مكسور العين
لكن ابقي الواو تنبيها على الاصل كما في القود والصيد هذا ثم انه ان كان اضافة الاسم الى المصدر
لامية فالمراد بالحذف التركيب لان اسم المصدر ليس مشتقا من المصدر او بيانية فالحذف على معناه
الحقيقي لكن دفع منع الحصر به ح محل نظر الا ان يقع الحصر بالنظر الى ابنية المجرد فافهم ق من
التفعيل لما في المصدر منه انها اسم مصدر لتوجه او اتجه ق بقلب الواو دفعا لثقل اجتماع
الواوين ق ما بعدها الضمير عائد الى حرف المضارعة المتقدم ذكره حكما لا الى الواو فليس
في قوله اعيدت الواو اقامة المظهر مقام المضمر لا نكتة فلا يرد ان اللائق ما بعد الواو اعيدت
وما في شرح العلامة من ان الضمير عائد الى الواو المحذوفة مستلزم للتجوز باعتبار ما كانت اولا
الى ما بعد ق ولم يعيدوها ابطال للملازمة في قوله واذا اسند الخ وحاصله انه لو لزم اعادتها
ح لاعيد في نحو اه لكن لم يعد فيه وقوله ليدل جواب عنه بان المراد انه يعاد اذا لم يكن لحذفها
فائدة تفوت بالاعادة وهنا لو اعيد لم يعلم ان اصل الفتح في المثال الاول والسكون في الثاني
كسرة ويمكن الجواب بان المراد بالازالة ما يكون بتغيير المعلوم الى المجهول كما نبه عليه بالمثال
ق بالفتح اى اذا كان فتحه اصلية كما يشعر به قوله الاتي وحذفت من يطأ الخ فلا يرد انه
مناف لقوله بعدم الاعادة في يقع ويمكن الجواب ايضا بان مراده يفعل الذى ماضيه



فعل بالكسر لا فعل بالفتح لكن لا يوافق مذهب المص لانه علل حذف الواوين مربطا ونحوه

بانه في الاصل يفعل بالكسر لا بان ماضيه على فعل بالفتح ق ياء لانها اخف من الواو وكان الالف اخف

منها ق بكسر اى على لغة من يكسر احرف المضارعة في تلك الاجرد ماضيه مكسور العين للدلالة على كسره

فيكون قلب الواو ياء لكسورها وانكسار ما قبلها وهو قياسي ق انضم النظر ما اذا انفتح هل تم

تقلب الياء بالالف نظرا لسكونها وانفتاح ما قبلها او تبقى الياء بحالها لعدم ثقلها بعد

الفتح او تعاد الواو لكونه اصلا كل محتمل ق الاصل الخ الاليق بها اعتبارها مستقلة

منفردة عما قبلها كحال الابتداء وعما بعدها كحالة الوقف ولان الابتداء اصل والوصل طارئ

عليه والوقف اصل والاعراب مثلا عارض بواسطة التركيب فيكتب تمام ما يتلفظ به في

الحالتين مراعاة لهما ومن ثم تكتب الالف في نحو ابنك بهمزة الوصل ونحو ره في الامر من الرؤية

بالهاء للوقف عليه بها ق ان تكتب اى مسائل مشتملة على تلك الكتابة او اللام من حمل الجزء على الكل

بعد تنزيل الجزء منزلته لكونه محط الفائدة فلا يرد ان الحمل فاسد لان الاصل معنى القاعدة و

تمام الجملة لا الجزء وحده منها والنظر فيه في قوله في كل الخ ظرفية متعلق الجزء بالكل لان القاعدة

ان ادل كل كلمة تكتب الخ فاعرف ق كما هنا اى باعتبار الاصول او سقوط الهمزة في الدرج

والابتداء بها الهمزة ق لانها اى تكتب بالالف لانها الخ والمراد بوابت ما يلا كل منون مفتوح الآخر

مجردا عن تاء التانيث ق تنقلب لانه موجب الخفة المقصودة من الوقف وابقاء الحركة والتعويض

عن التنوين في المرفوع والمجرور فانها لا تنقلب واوا وياء في الوقف لما فاته الخفة المطلوبة منه

مع الالتباس في الثاني بالمضاف الى ياء المتكلم ولا تكتب بها بل بحذف ويوقف بالاسكان ق

القاعدة اى القاعدة الثانية المتعلقة بكتابة الآخر وفيه انه انما يعد انتقاضا لو لم يتنبه

لم يتنبه له دافع القاعدة وهو من الآخر الاول ان يقول الآخر في نون التاكيد الخ ق غيره اى

الخفيفة المضموم او المكسور ما قبلها مع اعادة ما حذف لاجلها من الواو والياء وتوضيح كلامه

القياس في كل من التنوين والنون الخفيفة ان تكتب عند فتح ما قبلها بالالف وتحذف عند

ضمه او كسره كما في الوقف والاول جار على القياس بخلاف الثاني فانها تكتب بالنون في جميع صورها

نحو اضربن والقياس ان يقلب النون الفا في الاول وان يراد اضربي في الاخيرين بحذف النون

واعادة الواو والياء المحذوفين كما في الوقف ووجه مخالفة القياس فيها لان التنوين انها

لو جرت على القياس التبس الفعل المؤكد بغير المؤكد لان التاكيد ليس امرا لازما فتحكم بوجوده

والالم يكن له علامة ظاهرة وايضا يلتبس المفرد المؤكد بالنون بالتثنية الغير المؤكد بها

واما التنوين فهو امر لازم في كل معرب عند عدم المانع فلا محذور في جريانه على القياس

ق تكتب الآخر الاول انها تكتب على اللفظ فيها لانه لا فرق بين الصور التي في كتابتها بالنون

ق وبصورة الخ قوله مرجوح والراجح كتابتها فيه بالالف كما في المنون المنصوب ق وتثبت

الاولى تقديمه على قوله وتثبت في يفعل لئلا يفصل بينه وبين قوله الآتي وحذفت الخ بالاجنبي

ق لحرف الخ فيه ان العلة للفتح الاصلي في بعض الافعال كما في سئل لا العارض ولو سلم تعليلها

لفتح مضارع فعل مفتوح العين وماضي يسع مكسور العين ق عين المضارع اى المظهر مقام

المضمر ولم يقل عينها لايهامه عود الضمير في قوله عينها الى بطأ ويسع وهو من وجوه لزوم المصادرة

واستدراك قوله في المثال واستلزام مجيئها بفتح العين اصالة قليلا وهو مخالف لقوله لانها

في الخ الا ان يحمل على الغالب ق كثير للتوصل به الى حذف الواو الموجب للتخفيف ومع ذلك فهو

شاذ ق لكونه يعنى ان اصل يذر يوذر بكسر العين وبعد حذف الواو فتح العين حملا على يدع

ق عينها فيه استخدام لان المراد بالماضي والمضارع وبطا ويبع وبضم مطلق الماضي والمضارع
واللف ق ماضيها فيه استعارة مكنية وقوله اماتوا تخييل او في اماتوا استعارة مصرحة
تبعية والمفعول قرينتها لان المعنى الحقيقي للموت وهو ازالة الحيوة لا يصلح لغير الحيوان ق
والمفعول فضيه عبارة العلامة يجيء اسم مفعوله في ضرورة الشعر وغيرها وماضيه في الاولى
فلو قيل المفعول للاول او وعليه يمكن جعل الموددع دليل كون ماضيه دا وا ق ان المحذوف اه
اى فلا يورد انه اذا لم يستعمل ماضيه وسائر تصاريفه لم يعلم انه واوى حذفت واوه وذلك لان فائه
محذوف وكلاهما محذوف في المثال الواوى لان الياء تثبت على كل حال ق دليل اى برهان انى من
قبيل الاستدلال بالمعلول على العلة بقياس من الشكل الاول فافهم ق اما البناء عطف على اما الواو
وفي ذكره هنا لطف لانه يصلح علة لقوله دليل على انه لم يكن منه واو ق على الاول اى في الصيغ التي
تحذف فيها الواو وفيما عداها لكونها اخف من الواو ق يسر كضرب لا كحسن والا استغنى عنه
بقوله عن يمن وهو من الميسر كالمسجد وهو قمار العرب بالازلام وهو مشتق من اليسر سمى به
لظنهم انه يورث اليسر او هو من اليسر اولا ق فيها اى في ييسر ويعسر لكن الفتح غير مقصود لاوله
الاستدلال ق وجاء فضيته ان ياس في المتن كعلم لا كحسب مع انه يحتملها ولعل وجهه ان
الحمل على الشاذ اولى ق من الياء اى ذى الياء وهو المراد بقول بعضهم اى من المثال لان يا الثبتة
محذوفة واذا لم يثبت حذفها كان له عصام ويمكن ان يراد به الياء تجوزا ق لان همزته الخ ولانها
ليست واقعة بين الياء والكسرة لان الهمزة المحذوفة في حكم الثابتة ولهجي تنافر الواو والياء فيهما
كما مر ق بقلبها اى في المضارع واسم الفاعل فهو موتبط بيوسر وموسر ق لان الياء الخ اشاره
الى كبرى الشكل الاول وصغراه مطوية دليل الكبرى دفع التنافر الواقع بين الياء والضم ولاه

ولا يمكن رفعه بتبديل الضم بالكسر او الفتح لالتباس به مضارع هنا بمضارع المجرد وحمل اسم الفاعل عليه
لان الفعل اصل الاسم في الاعلال فافهم ق مقوما لان سبب الاعلال موجب له بخلاف سبب الادغام
كما في الواو وفيه انه مخالف لما مر من وجوب الادغام في بعض المواضع كمد وعد ونحوه الا ان يراد ان
سبب الادغام ليس بموجب له دائما فاصل ق اذ نحوه هذا ما ذكره ابن الحاجب وقرره العلامة بانه لو
قلبت الواو ياء لم يجز قلب الياء تاء كما في الياء المنقلبة عن الهمزة ويتجه عليه انه قياس مع الفارق
لان المبدل في حكم المبدل منه والواو يجوز قلبها بالتاء فكذا الياء المبدلة عنها بخلاف الهمزة والواو
المنقلبة عنها فانها لم يجوز الكل في ايتكل من الاكل واما هذا فيشير قوله واما ايتمن الخ ق فلم تقبل
منقوض باتخذ من اخذ فان اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء ثم الياء تاء وادغم الا ان يقال انه من تخذ
فالتاء اصلية او من وخذ وهو لغة في اخذ ق بخلاف الواو اى الياء المنقلبة عنها فيجوز قلبها
تاء كما مر وليس المعنى بخلاف الواو المنقلبة عن الهمزة فلا يرد ان عبارته موهمة بجواز اتزر
بالبناء للمفعول نحو اتزر مع انه غير جائز قياسا ق الا انه لم يجوز ابقاء الواو عند انضمام
ما قبلها وقلبها بالالف عند انفتاحها كما في ياتعد ويمكن ان يقال لم يعتد بحركة ما قبلها لانه
في كلمة اخرى ق حملا اى في نوع الاعلال لا اصله فلا ينافيه قلبها بالالف ق خلاف القياس لان
تحركها شرط لقلبها الفا عند انفتاح ما قبلها ق موتعد ظاهره انه مشتق من ياتعد بقلب الالف
واوا لانضمام ما قبلها وقد يجعل اصله يوتعد فلا قلب ح واما في موتسر فالواو فيه اما منقلبة
عن الياء او عن الالف ق موتسر فيه كلام العلامة صريح في انه اسم مفعول من الاتسار وهو
لا ياتي ولذا عداه بحرف الجر والاحسن انه اسم مكان على زنة اسم المفعول ويؤيده ذكر لفظ
المكان تنصيصا على ذلك والا فهو مستغنى عنه بكلمة فيه وعلى التقدير يكون معناه مكانا يلعب فيه

بالتمام ق لحكم اى الاحكام الجارية للمضاعف لا تختلف بكون اول اصوله من حروف العلة او من
غيرها فعلى هذا قوله والامر والتأكيد مستدرك لانا نقول ذكره لزيادة الايضاح ولا يبعد
ان يراد بهما خصوص نوعين اللفظيين او الماضي والمضارع لانه ح يكون كلامه قاصرا لعدم ذكر
تصاريفهما واسم الفاعل ونحوه ق الواوى احتراز عن اليائى فانه يجيئ من باب ضرب ايضا كيئس
ييئس قال الخبيصي ق لا يجيئ الا الخ ولو اشتمل المضاعف بمثال واحد قال العلامة في الشرح لا يكون مضاعف
الا مفتوح العين ثم استدل على عدم كونه مضموما او مكسورا وهو لا ينفي احتمال مجيئه من الباب
الثالث ولذا عدل عنه المؤلف ق المثال الواوى اى مضاعفا ولا بقرينة الاستثناء وقيده بالواوى
لان الكلام فيه نعم كلامه يوهم ان المثال اليائى المضاعف يجيئ من باب نصر ينصر وليس كذلك الا هم
فلو قال لم يجيئ المثال المضاعف من باب نصر ينصر ولو في الواوى فانه من ضرب الخ لكان احسن
وافاد عدم مجيئ المثال اليائى من غير علم وضرب ق ضعيف من وجهين ضم العين وحذف
الواو على خلاف القياس وهو لغة بني عامر ولكنهم ثقلوه لانهم عنه مكسور العين اى يقولون
وقوعها بين الياء والضم موجب لحذفها ق اعلالان اى بلا فصل وفيه تغليب لان الادغام
ليس اعلالا حقيقة ويمكن ان يقال اطلق الاعلال عليه مجازا لانه حذف او عائد للمدغم بسبب عدم
التلفظ به منفكا عن المدغم فيه ق المعتل العين صفة مشبهة او اسم فاعل وعليهما يجوز فيما بعد
الحركات الثلاث اذ حكم اسم الفاعل الغير المتعدى حكم الصفة المشبهة في ذلك ق وسطه بفتح
وسطه لا سكونه لما اشتهر من ان الساكن متحرك والمتحرك ساكن ق لخلوا وتشبيهه بشيء
اجوف ما فيه وهو اجوف قال عصام الاجوف لغة الواسع سمي به لانه وسع حرف علة
ثقيلة ق وذو الثلاثة تسمية للكل باسم بعض جزئياته كما بينه بقوله لكون الخ ق عن

من فعلك خص المتكلم بالذكر لشرفه والا فالمخاطب والمخاطبة وجمع المؤنث الغائب كذلك
هذا وانطلاق الماضي على نحو طربت حقيقة عرفية مبني على تنزيل الفاعل منزلة الجزء من الفعل
ق الثلاثي مثل يجيئ الاجوف في الرباعي وهو كذلك لكنه خاص بالمضاعف كقوقو لانه
الرباعي الغير المضاعف لا يكون اجوف بل شيئا من اقسام المعتل الا المثال على راى ضعيف
والا يوم نحو جورب وبيقر لانهما من الملحق بالرباعي بزيادة حرف العلة كما مر ق
لتحركهما اللام تعليلية او توقيتية وعلى الثاني يفيد عدم جواز القلب في جوف بفتح ه
فسكون مع انه من جوف بكسر العين ثم ما ذكره منقوض بعدم القلب نحو مع تحركهما و
انفتاح ما قبلها ويجاب بانها لكونها ما جرى بالملحق فقط وعدم التغير واما عدم القلب
في ليس فلان موجب الاعلال فيه ليس او ايس لان عينه مكسور لكنه مغفو لشبهه بالحرف
في عدم التصرف والقائم بكسر الفاء في نحو لست مع انه القياس وايس كليس ق تقلب
عينه النسبة بين الابدال والقلب عموم وخصوص مطلق لان القلب خاص بحروف
العلة والهمزة والابدال يعمها وسائر حروف الابدال الجارية في فصل المضاعف واما
التعويض فاعم مطلقا منهما لان العوض اعم مما كان في موضع المعوض عنه اولا وعما كان عوضا
عن الحركة كما في اسطاع عند سيبويه او عن الحرف او غيرهما واما هما فخاصان بالحرف و
بموقع المبدل والمقلوب منه فتأمل ق وشرط ان يكون لبيان الاصل ق نقل نقل لمناسبة
الضمة للواو والكسرة للياء ولو لم ينقل لزم قلب الواو والياء الفا وحذفها لالتقاء الساكنين
في نحو المتكلم فلا يحصل الفرق بين المتصرف كصنت وغيره كلست ولا الفرق بين الواو والياء ق
منقولا حال من الضمة والكسرة باعتبار كل واحد وتوصيفها بالنقل باعتبار معروضها ولو

ولو قال اصليتين او لالتان اوي دلم يحتج الى التاويلين ق وقيل الخ خالف الجمهور لانه لم يكن
نقل باب الاباب اكثر من غيره ولا تغيير في المعنى ولانه ربما يكون المنقول منه متعديا والمنقول
اليه مقتضيا للزوم فان عمل بمقتضاهما لزم اجتماع المتضادين والا لزم التحكم ق قلبت الخ وحذفت
لالتقاء الساكنين عند اتصاله بالضمير المرفوع المتحرك ق دون الاول لان حركة عينه الفتح فانه
فلو نقلت حركة العين اليه لم يعلم ان فتحه اصلية او عارضة على انه لو دل عليه بفتحه فا دل على العين بحركة
اخرى على الفاء لزم اجتماع الضدين والا لزم التحكم بخلاف الارشاد على ذات العين دون حركة لتقدم
المعروض على العارض وللثان نقول الدلالة على الحركة لا اشعار لها بالتعدي واللزوم اهم من الدلالة
على الواو والياء كما يا لتي ق ضمة الفاء اي المنقولة من العين اليه ق وكانت الخ اي الدلالة على الحركة
الدالة على البنية اهم من الدلالة على الواو والياء لاختلاف المعاني بحسب اختلاف البناء واما
اختلافها بحسب الواو والياء كقلت بالضم من القول وقلت بالكسر من القيلولة فقليل لا يلتفت اليه
ثم قضيته ان الضم والكسر هنا لا يدل على ذات العين وليس كذلك في غير فعل بكسر العين الواوي ق
قضيته قوله وتركوا الدلالة الخ خلافه فعال فلو قال بدل قوله في مكسورها الخ في اليائي
المكسور العين اصلا على العين وحركتها نقلت ضمة العين وكسرته اليه وحذفت ولو حفظت اليا
الدلالة على الحركة في واوي مكسور العين لانها اهم ق وتركوا لامتناع الدلالة عليهما معا للزوم كون
الفاء مكسورا ومضموما في آن واحد وترجيح الحركة لكونها اهم ق بنية واذا اتصل به الضمير المرفوع
المتحرك كقولك لعبد باعه سيده بعت يا عبد وتقول مقول قلت يا قول تنزيلا منزلة من يصلح
للندا فيجري فيه الثلاث اللغات الثلاث كما في المفرد ويحذف الياء والواو لالتقاء الساكنين نعم اذا
لم تكن قرينة حالية او مقالية على البناء للمفعول في اليائي فالاشمام والضم احسن من كسر لالتباس

لالتباس المكسور فيه بالمبني للفاعل لتوافقهما صورة بخلاف الواوي فالضم فيه لاند في المبني للفاعل منه
ق كسرت الفاء بنقل حركة العين اليه لاستثقال الكسر على الواو مع الضم ما قبلها وحمل اليائي عليه ليكونا
على وتيرة واحدة كما في المبني للفاعل ق بالنقل اي بعد حذف حركة الفاء لم يذكره لان امتناع تحريك
المتحرك ظاهر ق بالحذف اي لحركة العين وقلب الواو ياء وفي هذه اللغة حمل اليائي على الواوي
عكس اللغة السابقة التي هي احسن لان الياء اخف منها ق بان تنحو الخ فيكون الاشمام حركة بين الضم والكسر وما
بعدها حرفا بين الواو والياء هذا والاشمام افصح من الواو والضمة الى الصحيح كما قالوا فالاولى تقديم قوله
والاشمام الخ على قوله صون الخ ق بالنقل الخ اي نقل حركة العين الى ما قبله وقلب الواو والياء بالالف لتحركها
في الاصل وانفتاح ما قبلها هذا وقضيته اقتصاره على هذه الامثلة ان مضموم عين المضارع واوي لا يائي ومكسوره
بالعكس ومفتوحه يكون لكليهما وهي كذا ق العين اي الموجود في المضارع والمراد بقوله سكن السكون الطاري
بعد دخول الجازم فلا يرد الاعتراض بان نحو لم يصن للجمع المؤنث الغائب مما سكن ما بعد العين فيه مع انه لم
يسقط العين منه لئلا يلزم اعواد المعدوم لعدم وجوده في المضارع الغير المجزوم ق اذا سكن اي حقيقة
او حكما بان تحرك بسبب لم يعتد كالخوف من الفعل فلا يرد لم يصن القوم مما تحرك لالتقاء الساكنين ق الا تحرك
اي بحركة اصلية او شابهة بها فان العلامة وعدم الحركة منها لا انه يصونان اشتق من يصونان فحركته اصلية
او من لم يصن فشابهة بها فيلزم التعميم ليشمل الكلام على التقديرين ق لم يصن حذف العين هنا في جمع
المؤنث المخاطب لالتقاء الساكنين قبل دخول الجازم لانه كما مر ق صونان لم يقل هنا باعادة العين كما قال
العلامة لان اصله صونا فيلزم تحصيل الحاصل لان يحمل الاعادة على معنى الاثبات بطريق التجوز ويقال كان
صونا مشتقا من لان اصل صونان صن بالواسطة وصح الحكم بالاعادة ق صنان للجمع المؤنث بحذف العين
وتدقيقا القياس عودا لواو فيه هنا في المضارع مجزوما او للالتقاء الساكنين لكنه على حده

لان الاول حرف مد والثاني مدغم الا ان يحمل على بعثان وخفنان ليكون الكل على سنن واحد ق بالاعادة اى
في المفرد المذكور فقط ق واعتذر الخ جواب عن نقض القاعدة المشار اليها بقوله لعدم الخ وهو ان الحركة
العارضة غير معتد بها بانه لا يجري في نحو صونن لان حركته عارضة وقد اعتد بها في عود المحذوف كما ان
قوله الازم بالحركات الخ اشارة الى الجواب نقضها بنحو صونا مما حركته عارضة بواسطة الضمير المتصل وحاصل
الجواب ان المراد بالحركة ما لا تشبه الاصلية بوجه فلا نقض ق في الوحدات اى غير المخاطبة بقرينة قوله
ولا المنفصل الخ ق غير الضمير النفي متوجه الى الكلام المقيد والقيد ق الف الضمير لم يقل وواوه ويائه
لانهما لا يكونان سببا لعود المحذوف في بناء الامر من الناقص مؤكدا او لا بخلاف الالف فتقول اغزوا اغزوا
اغزوا اغزي ق في عود كلمة في التعليل والضمير في قوله معه راجع الى كل من المشبه والمشبه به لان خصوص
الثاني لا يلزم ان وجه الشبه يلزم اشتراكه بينهما وعود المحذوف مع الالف مختص به فكذا اقتصر في وجه
الشبه الى عوده لان الكلام فيه والا فهما مشتركان في امور اخر ايضا فلا حاجة الى زيادة مثلا مثلا ق
لا المنفصل اى لا اللفظ المنفصل فان الحركة العارضة بسببه لا تكون موجبة لعود المحذوف لانفصاله لانكرنا لاجر
لا الجزء من الفعل للفصل بينهما بالضمير ق لم يعد تدقيق لم يعد فيه لان تنزيل الحركة العارضة منزلة الاصلية
انما يكون فيما لم يكن الحرف موضوعا على السكون وضمير الفاعل موضوع عليه فلا اعتداد بحركته ومن ثم لم يعد المحذوف
في دعتا بان يقع دعاتا ق بالحركات عطف على بالحركة ولم يقل ومع الخ لئلا يتوهم عطفه على قوله مع البارز
وليفيد صريحا اختلاف انواع الحركة هنا ق كالجزء لشدة افتراجها واحتياج معنى الفعل اليها ق الحركة
وكذا السكون كما في مودت ق لا يعتل الاولى لا يعل لان اعتلال الشيء معناه كون احد اصوله حرف
علة ومعنى اعلاله طريان العلة على حرف العلة فيه نحو اعور معتل لا معل فينتقض الحصر في الاربعة
بامثاله ظاهرا ق حملا على الخ اى مع عدم المانع ووجود المناسبة بينهما بالاصلية والفرعية فلا يرد نحو هود

هو ول لان الالحاق فيه مانع ولا تناسب بينهما كذا ثم ان نقل فتحة العين الى ما قبله في المحل
في تنزيل العين منزلة المتحرك والاولى تنزيل ما قبله منزلة المتحرك وعلى التقدير لا بد بعد القلب من
تحريكه ما قبله دفعا لالتقاء الساكنين وبالفتح للمجانسة وكذا المصدر ق والعين الخ لان من
المقرر انه اذا اجتمع ساكنان واولهما حرف مد حذف ولان الحذف بمنزلة الادغام في افادة التخفيف
فيحذف الاول كما يدغم ولان الثانية زيدت لمعنى المصدرية والحذف ينافيها ودليل سيبويه ان الثقل
نشأ منها وانها لزيادتها اولى بالحذف ثم التاء عوض عن المحذوف وخص التاء به لانهم يعوضونه عن حرف
العلة كما في ثرات وتزيد في الآخر لانه تاء التانيث والآخر محل التغيير وقد يترك التاء عند الاضافة
نحو اقام الصلوة تنزيلا للمضاف اليه منزلة العوض ق وشذ اى تكتب تنبيها على الاصل ق احيل
يقع احيلت للناقة اى وضعت قرب ولدها خيالا لئلا يقربه الذئب والخيال نحو خشبة عليها
ثياب تنصب للطير ونحوه نطق انسانا وجاد احيل ونحوه الاعلال لكن تركه افصح ق لا
اعلال توقيفيه او تعليلية ولا يرد نحو حال حولا لان الحول اسم مصدر وقيل انه شاذ ق و
من ثمة اشارة الى مفهوم المخالفة لقوله لا اعلال ق لصحة فعو بانه لو كان مصدرا لاعل لقيل ايانا
هذا اللون بالشيء الاستثناء والاختصاص به ق وفي الجموع عطف على قوله في المصادر
عطفا على معمولي مختلفين بلا تقديم المجرور وترك الجار لكان اولى ق لا اعلال منقوض بحج
بكسر ففتح جمع حاجة الا ان يحكم بشذوذه ق وصح اى لا يعل لا لا يعتل خلافا لمن قال بالعكس
ثم ان نسبة الصحة الى الحرف مجازية والاولى نسبتها الى الكلمة فالاولى ترك كلمة في ويمكن جعلها
للمدة كما في قوله تعم قال اى كتبوا فيها على رأى وانه لم يقلب في مفرده بان يقع طائل الا للتباس
باسم الفاعل واما طيال في جمعه فشاذ قياسا واستعمالا وقيل كانه جمع طائل فيكون حملا كحمل

معربه ق اجتوروا اى نحوهما مما كان من باب الافتعال بمعنى التفاعل كازدوجوا لانه
وان تحقق فيه سبب الاعلال لكن حمل على ما هو بمعناه فى الصحة تنبيها على معنى المشاركة فالاولى
زيادة النحو ق انقيد اى له لان الانقياد للمطاوعة لا يبنى منه اسم المفعول بلا واسطة حرف الجر
ق فى الامرين اى يجوز فى ماضيهما الواو والياء والاشمام كما فى صين وبيع لان الواو والياء
فيها مكسوران وهو يناسب ابقاء الياء وقلب الواو به وما قبلها مضموم وهو يلائم ابقاء الواو
وقلب الياء به ولاحظ مجموع الامرين مناسبة للاشمام المقتضى لحرف بين الحرفين وحركة بين
الحركتين وهذا بخلاف الاولين فان الواو والياء فيهما مكسوران وما قبلهما ساكن ولا يناسب
الا نقل حركتها الى ما قبلها وابقاء الياء فى اليائى وقلب الواو بها فى الواوى ق اجب الخ
اى العين فيه تثبت ان سكن ما بعده وتحذف ان تحرك بحركة اصلية او مشابهة بها
كما مر ق ويصح اى لا يعل اطلاق الصحيح على ما لا يعل اما بالمجاز كما يشعر به اطلاقهم الصحيح
على ما ليس بمعتل او بالاشتراك اللفظى وعلى كل استناده الى نحو قول قرينة تعين المراد
لكن لو قال ولا يعل نحو الخ لكان اولى ثم وجه عدم الاعلال فيها عدم وجود علته مع اللبس
كما يأتى ق للبس فيها لانها لو اعلت بناء على ان ما قبل الواو فى تاول وتقاول مفتوح
لان الالف حاجز غير حصين لصار قول وقال كماضى باب مصدر المجرد وتاول قال وتقول
تقول الا كالجوال فى الكتابة واللفظ او فيهما فقط وتقاول تقال كتصان فى حال الوقف و
اسود واسواد ساد كماضى باب المفاعلة واسم فاعل المجرد فيقع الالتباس فى الكل ق لم يعل
اى لم يزل علته ومع النقل او لم يجعل عليلا بحذف حركته ووجود الخفة الموجبة للضعف
فيه فصيغة الافعال للسلب او الصيرورة ق ولكان الاصل الخ لان الاصل فيها بناء الفعل منها

بوجه مشعر بالزيادة فالمزيد فيه بهذا الاعتبار اصل المجرد وان كان بالنظر الى الاشتقاق بالعكس
فرجح ما هو الاصل فى افادة المعنى وحمل غيره عليه فى عدم الاعلال ق لا يعل وان وجد فيه
موجب الاعلال للحمل على الاصل ق اعور صفة مشبهة او ماض من باب الافعال ق لعدم الخ اى
والاعلال تصرف وتدبيره موجب الاعلال مفقود لعدم انفتاح ما قبل العين فهاهنا العلاقة
الموجبة لحمله على الثلاثى المجرد مفقود واعتبار علاقة التضاد بينهما من حيث التصرف وعدمه بعيد
ويقم لو اعل التبس الاول بماضى الافعال والثانى بامره فلو علل عدم الاعلال بهذين لكان اولى
ولم يتجه ان عدم التصرف مناف لاعلال اللام فى الناقص نحو ما اس ماه حتى يحتاج الى الجواب بانه
اغتفر فى الاخر لكونه محل التغيير ق حملا عليهما لاشتراكهما فى البناء من الثلاثى المجرد الذى
بلون ولا عيب ظاهر على انه يلتبس بماضى الافعال اذا اعل كاعلاله وما يقم فليعل هو ودن
ماضى الافعال مندفع بان اعلال كل منهما انما يكون بالحمل على الفعل الثلاثى المجرد وحمل الفعل على
الفعل اولى من حمل الاسم عليه ق بنى اى كل من الثلاث فلو قال بنيت لكان اولى ق يعتل بالهمزة
اى يعل بابدال عينه بالهمزة بالذات او بالواسطة فهذا صادق بالمذهبين الاتيين ومراده انه
يعل ان اعل فعله فلا يرد نحو عاور ق لخفتها هنا لوقوعها بعد الالف ولو سلم عدم الخفة فالاعلال
واجب لان الاسم فرع الفعل فيه فلو لم يعل لزم مزيته على الاصل ق لان الالف الخ والحمل على
الماضى لان القياس وحمله على المضارع واعلاله بالنقل كبيع او القلب كيخاف وهو هنا ممتنع
لان ما قبله الف وهو لا يقبل الحركة تحمل على الماضى ق حركت اى ابدلت بالهمزة فى التعبير
بالتحريك مسامحة فهذا ولم يحذف لئلا يلتبس بالماضى ق اصح لموافقته للماضى فى نوع الاعلال
لكن يعارضه قلة الاعلال فى الاول ق حذف الف فيه ركاكة واضحة والاولى ان يقول حذفت

احدى الالفين قيل هي الاولى والراجح انها الثانية ق الثانية لان حذف حرف العلة كثير بخلاف
العلامة ق على الاول اى وعلى الاصح وقوله وعلى الاصح اى والثانى ففيه احتباك ق يؤخر العين
اى ينقل الى موضع اللام واللام الى موضعه فيصير شاكو فيحذف الواو بعد حذف حركته لالتقاء
الساكنين كما فى غاز ق على فال قيد شال وهار وهذا بعد حذف الواو وما قبله فهما على فالع
ق من هذا اى مما كونه من قلب المكان فى الاجوف ق كميت فانه فى الاصل ميوت مقلوب موت فقلبت
الواو ياء لاجتماعهما مع سكون السابق منهما وادغم فى الياء فصار ميتا ووجه الحكم بكونه من المقلوب قلب
مكان انه لو كان فيعلا امتنع الادغام لتحرك الاول وسكون الثانى بخلاف فيعل فانه بالعكس ق
تقول اى فى فيعل من صان واما فيعل منه كصوين بجوهر بجوى فيصير سواء كانا بمعنى فاعل او مفعول
على ما سبق ق اصوان بفتح فسكون وصوى بفتح الفاء مع سكون العين والف مقصورة وصيان على فعال
بكسر الفاء واصونا كاصدقاء وصوائى على فواعل بفتحتين مع الف التكسير وفتح اللام مع الف مقصورة
لكن المذكور فى الكلمة صيائى على فياعل كما فى المؤنث وفيه ايضا ان جمع المذكر لنحو طويل صفة مشبهة
طوال وجمع المؤنث له طوائل ق يعتل بما الخ الاولى يعل بالنقل او القلب وما يقع من عدم شموله
لنحو مجيب مندفع بجعل كلمة او لمنع الخلو ولعله اختار ما ذكره اشارة الى ان الافعال التى لا تعل
لا يعل اسم مفعولها ق واو مفعول لان الزائد بالحذف اولى ولان العين تدل على بنية الكلمة فهى
اولى والباقى فلا يحذف ودليل الاخفش على حذف العين ان واو مفعول جيء به للدلالة على معنى
المفعولية فلو حذفت فات الغرض وان القاعدة عند التقاء الساكنين حذف اولهما ان كان حرف
مد ورد بتقييد القاعدة بكون الثانى حرفا صحيحا وبان علامة المفعول هى الميم لا الواو والا لزم
ذكره فى المزيد ولنا ترجيح العلامة مذهب سيبويه بان التقاء الساكنين لحصوله بالثانى فحذفه اولى ق

ق نقل ضم الخ ولم يحذف لئلا تجتمع ثلث سواكن ق كسرت اى ما قبل الياء لمحافظتها
وهذا الكسر مشترك بين المذهبين لان الاخفش بعد نقل ضمة الياء الى ما قبلها وحذفها
يقلب الضمة كسرة لتقلب الواو ياء فلا يلتبس اليائى بالواوى ومنه يعلم ان رد مذهب
الاخفش بان فيه قلب الضمة بالكسرة وهو خلاف القياس مشترك الورود ودعوى
ان القلب اللازم من مذهب سيبويه شائع دون اللازم من مذهبه بعيدة ق كسرت
الفاء اى لتسلم الياء عن انقلابها الى الواو ق بضم قيد المتعاطفين ق صفتين والكسر فيهما
للفرق بين الصفة والاسم ولم يعكس لان الاسم خفيف المعنى فيكون اولى بتقليب الياء فيه واوا للتلاؤم
فى الصفة اجتماع ثقلى اللفظ والمعنى هذا وحكم على ضيزى من صفات الاعيان بكونه مضموم الفاء فى الاصل
لان مكسوره نادر فى الصفة ق فيه ذكرها تنبيها على ان علامة كونه وصفا جريانه على موصوف
ولو تقديرا ق جمع ابيض فى الكمال جمع بيضاء واصله الضم كحمر وحمراء ق اسما او فى حكمه فانه ان
جعل طوبى مؤنث اطيب كالفضلى لافضل فاسم حكمى لانها وان كانت صفة لكن لعدم جريانه على
الموصوف بدون اللام كان فى حكم الاسم وان جعل مصدر طاب او اسما لشجرة فى الجنة فاسم حقيقى
ق وسادى اشارة الى ان اثبات الواو فى الواوى ضعيف لان الثقل فيه اكثر ق يعتل الخ لو قال
يعل بما اعل به فعله لكفى لدلالته على انه يعل بشرط اعلال فعله لكنه اراد التنبيه على القلب بالالف هنا
لازم سواء كان مع النقل كمجاب او بدونه كما فى محتاب بخلاف القلب بالياء فى اسم الفاعل فانه ممتنع
فيما كان عينه ياء كمبيع من اباع ق غير الثلاثى اى بخلاف الثلاثى فانه يعل عند الموافقة وان لم يخالفه
فيه كعيب وعاب لمزيد اعتنائهم بالاعلال فيه وبخلاف الجارى على الفعل لان جريانه عليه كاف فى
المناسبة ولا اعلال نحو اقامة مع مخالفة الفعل فى الوزن ق وهو اى الجارى عليه الخ وقضيته

لامه ان الجريان يعني الموافقة في الوزن والعمل فيخرج المصدر واسم التفضيل والصفة المشبهة واسماء
الزمان والمكان والآلة ولو قيل بانه الموافقة في العمل والدلالة على الحدوث ليدخل المصدر في الجاري عليه
لكان اولى ق موافقة اي ليكون بينهما مناسبة تكون علة لحمله على الفعل الاصل في الاعلال ق و
مخالفته لئلا يلتبس بعد الاعلال بالفعل ولو في الوقف ق مخصوصين اي باعتبار اللغة الشايعة
فلا يرد ان تمثيله للبنية المخصوصة بتحلئ فاسد لوجودها في الفعل عند من يكسر حرف المضارعة لانه
لغة نادرة ق مثل مضرب مما هو مخالف للفعل بميم زائدة مختصة بالاسم وكذا ابيناء مخصص به فاصل
ق الفاء اي واللام وسكون العين وهمزة في آخره اسم لما افسده السكين من الجلد والشعر وجه الادبع
ق مفعلا اي فيها فهو اسم فاعل حال من فاعل قلت ويمكن جعله اسم مفعول حالا من اللفظين باعتبار كل
واحد والتعبير عنهما بالمقول والالفاظ معا ق مجيئا اي بابقاء كسرة الياء وسكون ما قبلها لئلا
يلتبس بتبيع فعل مضارع هذا ومجيء اسم فاعل او مفعول كاسم ق الناقص والمنقوص لان نقص
يجيء لازما ومتعديا فالمنقوص باعتبار التعدي او اللزوم على الحذف والايصال والناقص باعتبار الثاني
وذلك النقصان حرفه الآخر بالجازم كلم يغز ونقصانه عن قبول الرفع والجر ان كان اسما ق عن نفسه
اي مثلا فانه عند اتصال تاء المخاطب والمخاطبة والف التثنية في الغائب والغائبة تكون كذا فلو قال
عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك لكان اولى وان لم يشمل الاضرب ثم اطلاق الحرف على التاء اما بحسب
اللغة او لكونها من حروف المباني بلا ملاحظة كونه فاعلا واطلاق الكلمة على غزوت كقولهم لا اله الا
الله كلمة التوحيد لكن من في الاجوف غير هذا فراجع ق وقد كان اي في تسميته بذي الاربعة تنبيه
على انه خرج عما هو الاصل فيه فلا يرد ان هذه العلة جارية في غير الاجوف من المجردات الثلاثية فتخصيص
الناقص به تحكم لان غير الاجوف والناقص لم يخرج اصله ويمكن ان يقال هذا لغرابة كونه كذا مع

لامه وكون اللام محل التغيير ق دون غيره اي لم يخرج غير الناقص والاجوف عما هو
الاصل فيه ق لا يلزم اي لا يلزم من وجود التسمية باسم في شيء تسميته به والا لسمي كل ظرف
قارورة وكل مسكر خمرا مثلا فلا ضير في عدم تسمية نحو الصحيح بذي الاربعة وقد يقال لا يلزم من
التصريح بتسميته به عدم تسمية ما عداه به ق فالمجرد اسما او فعلا ق فوجب اي امر يقتضي فتح
تلك الواو والياء كالف التثنية او مشبه به في اعلة المحذوف مع نون التأكيد مع ا
لستر كامر ق ليمتاز كانه لم يعكس لان الواو لكونها اثقل يكون بعدم ابقاء نفسها احكام
غزوا ناظرا اقول فوجب فتح الخ وقوله اخشين ناظرا الى قوله ولا شبه به ففيه نشر مرتب
واسم المفعول حاصله ان كل بناء تحقق فيه الشروط الثلاثة المذكورة يجب قلب الواو والياء
فيه الفا اسما او فعلا ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا فيه فلو ذكر هذه الضابطة اولا
لكان احسن الا انه اراد التنصيص على بعض المواضع المتحقق فيه تلك الشروط ق والمطلق اللام
فيه وفي تاليه من الحكاية لامن المحكي والازم دخولها في بناء اسم المفعول ولم يترك اللام
لئلا يلزم حذف الالف بالتقاء الساكنين بينهما وبين التنوين ق لان الواو اسا في اليا
فظاهر واما في الواوي فلان الخ ق تقلب اي اذا انفتح ما قبلها او انكسر فلا يرد نحو يغزو وان
ما قبلها مضموم وكذا الامر حاسرى واستغنى بالياء للفاعل لانها انما تقلب ياء اذا كانت
ساكنة او مع وذا بما يوجب فتحها كالف التثنية نحو يغزوان كذا قالوا وفيه مخالفة واضحة
لكلام المؤلف بالنقل الى اعطي واستقصي ونحو فتامل ق ثم الفا فالمراد بالقلب في قوله تقلب الفا
اعم مما بالذات كما في اشتري او بالواسطة كما في اعطي ق تقلبان اي الياء بالذات والواو با
لواسطة على رأي المؤلف وبالذات كما هو قضية ما اسلفناه ق مطلق اي سواء كان ما قبل

اللام مفتوحا او مكسورا او مضموما بقرينة قوله الاتي اذا انفتح وسواء كان مجردا او مزيدا فيه واويا او يائيا كما اشعر

به الامثلة ق ولم يعتدوا اى لم يعتبروها فى فعلتا حتى يعود المحذوف الاعلالية ضعيفة يقول فى غزتا لانها زعزتا ام

عارضة اذ الحركة من خواص الاسم فوضعها الى ق فى صونا اى عندمن لم يجعله امرا من صن بل صونان

والا فسكون حركة النون عارضة ايضا ق فى غيرها النفخ منصوب الى اهل المقيد والقيد فيفيد ثبوت

اللام فى فعلت وفعلتا اذا انضم ماقبل اللام فيها نحو سروت سروتا او انكسر نحو رضيت رضيتا

لان موجب الحذف وهو التقاء الساكنين الحاصل من قلب الواو والياء بالالف منتف فيهما

الى قوله الاتى اذا انفتح قيد المتعاطفين لا الاخير فقط ق رضى اصله رضو بدليل الرضوان قلبت

الواو ياء للتطرفها وانكسار ماقبلها فى تمثيله بالواوى دون اليائى كحشى اظهار لما خفى من وجوب

كون اللام ياء فى الواوى واخفاء لما ظهر ق سرو فى حصر التمثيل لفعل بفتح العين فيه اشارة

الى انه لا يكون يائيا ق حذف اللام يعنى انها قبل الحذف مضمومة لمناسبة الضمة للواو فان كان ما

قبلها مكسورا نقلت ضمة اللام اليه بعد حذف كسره ثم حذفت اللام لئلا ينتقل من الكسر الى ما هو

كضمتين او مضموما او مفتوحا حذفت اللام بحركتها وابقيت حركة ماقبلها ق وتنقل لانه

تحذف اللام بحركتها وتقلب كسرة العين ضمة كما توهمه عبارة الاصل ق فتسكن اى فى المفردات

الخمس لثقل الضم على الواو والياء وعدم الالف للحركة فى قوله تسكن بالنظر الى الالف مسامحة

وذكرها مع سكونها دائما توطئة لقوله وتحذف ق وتحذف اى اذا كانت اصلية واما اذا

كانت مبدلة من الهمزة ليقرأ ويقرئ ويوضو مضارع وضو بضم العين بمعنى حسن فان كان الابدال

بعد دخول الجازم فالابدال قياسى والحذف ممتنع او قبله فهو شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف

نظرا الى الاعتداد بالعارض وعدمه خلافا لابن النحاس فى قوله بوجوب الحذف ق فى الجزم سواء لم

لم يكن بالجازم بناء ان فى حالة الرفع حركة مقدرة فى الفعل وعمل الجازم اسقاطها وهو مذهب سيبويه

او به على القول بانه حركة مقدرة فيه عند الرفع فعمله اسقاط الحرف وهو مذهب ابن السراج ولذا قيل بالجازم

ق وشذ اى تكتب للضرورة لانها ترد الاشياء الى اصلها ويمكن ان يقع حذف الحرف واعيد للضرورة ثم التمثيل

هنا وفى بحث الجازم لعدم عمل الجوازم بالفعل الناقص فى الشعر ايذا الى ان عدم الجزم ممتنع فى غيره ولو للضرورة

وتدقيقه انه حذف الالف ثم اشبع حركة الراء فتولدت منه الف وقيل ان الف الاشباع لا تكتب نعم يمكن الخروج

عن الشذوذ بما قاله الدماميني من ان اصل ترى ترأى كتسأل نقلت اللام الفا ثم نقل الى موضع العين فصار

ترأ فلما دخل عليه الجازم سقط حركة الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ق كان لم اوله وتضحك منى

شيخة عبشمية اى تتعجب من حالى وتضحك منى امرأة عجوزة من عابدات الشمس او من عبد شمس ق

ويسقط اى هنا كما فى الصحيح ولم يكتف بما سبق فيه لئلا يتوهم من تعليل سقوط النون فيه بكونه عوضا

عن الحركة انها لا تسقط هنا لعدم كونها عوضا عنها وكذا يتوهم ذلك من تفاوتهما وساووا حكماهما على ان طول

الفصل جعله كان لم يذكر فلا يرد ان هذا تكرار ينبغى اسقاطه ق لام الفعل فيه مع قوله الواو والياء

والالف تفنن ق مطلقا اى غائبا او لا مذكرا او لا ق لعدم الموجب اى ولو حكما بان يوجد منه مانع فلا يرد

صورة المفتوح ق القلب الاولى قلبه الفا وحذفه ق ما قبل اللام اقام المظهر مقام المضمر لئلا يتوهم

عوده الضمير الى المكسور والمضموم باعتبار كل واحد ق للموجب الخ يعنى ان ما بعده الف وهو يقتضى فتح

ما قبله فلو قلب اللام الفا لحركتها وانفتاح ما قبلها لزم حذفها لسكون ما قبل الف التثنية مفتوحا

فيلتبس عند دخول الناصب عليه بالمفرد فلا يعلم ان لن يرضى مفرد او مثنى لكن اللبس فى التلفظ لا الصورة

لان الف المفرد تكتب ياء دون الف المثنى ق لسكونه فى الاسناد للادلة على الثبوت المقابل للقلب والحذف

تامل فلو قال لعدم موجب القلب والحذف لكان اولى ق ويحذف الخ اى بعد قلبه الفا نحو توصون

لجمع الغائب او المخاطب او الا كما في يغزون ويرمون فالمراد بحذف اللام ما يعم حذف نفسه او بدله ق فيه
فيه استخدام لان المراد بيغزو في قوله تقول تغزوا الى نحوه مما يكون مضارعه مضموم العين وماضيه مفتوحه
ونظيره ما كان مضارعه مضموم العين فقط ليشمل الباب السادس ويمكن التعميم فيما مر ايضا ق والتقدير
لان لام جماعة الذكور محذوف دون الاناث ولان الواو ضمير والنون اعراب في الاول والواو لام الفعل والنون
ضمير في الثانية كما نبه عليه بقوله فوزن الخ ق والمؤنث كما في الدار يزيد والحجرة عمرو ق فنقل به الخ اي
نقل حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته وحذفت فالحركة الاصلية للعين يرمون غير باقية بخلاف
ق وهكذا الحكم يرمي في جميع ما مر هكم الخ ولو ترك لفظ الحكم لكان اولى ص
يغزون ق ما قيل الخ في بعض النسخ تو كرما وهو مبني على جعل قيل بالرفع اسم كان لا على حذف الموصول
الذي هو اسم كان وابقاء صلته لانه لا يحذف بدون كان لكن المذكور في المصري انه يسوغ حذف الاسم
استثقالا تكرار الموصول ق ويبني اي الامر الاعتراض والا فسواء اللفيف ق لو توهما مع عدم
انضمام ما قبلها وكونه آخرا ذاما كسر ما قبلها لم يصح له لانه عند عدم صدق القاعدة عليه اذا تحركت و
انكسر ما قبلها تقلب ياء ق للثقل لا يخفى ان الادغام موجب للتخفيف نعم الادغام هنا لا يمنع ضم اللام
في المضارع فيلزم الثقل بانضمام الواو الثقيلة وفيه بخلاف الاعلال فلو قال ولم يدغم لان التخفيف
في الاعلال اكثر ولان الخ لكان احضر ادل ناعرف ق كان في تمثيل للمبني للاوليه ان اللام في القعد توجيه اعلال
واحد وهو قلب الواو تاء على اعلاليه هنا قلبه ياء وقلب الياء تاء لكون الادغام واجبا على التقدير
والكلام هنا في تقويم الادغام على الاعلال بان يدغم ولا يعل اذا الظاهر لزوم الادغام بعده ايضا ذا مثال
ما بينها فتامل ق وبعده مرتبط بقوله اما الخ ولم يدغم الخ اي لم يدغم في يوعود لا قبل الادغام
ولا بعده اما قبله فللثقل واما بعده فلفوات مقتضيه من اجتماع المثلين ق ويجري اي القسم
بلا تقييد بقوله على الياء لمنافاته لقوله على الواو ففيه استخدام يعني ان خلاصته الاستدلال على

على عدم قلب الواو الاولى الفا بقوله للتلاقي جارية في صورة الادغام لكنه فاتها لو ادغمت في الثانية لزم ضم الواو
المشدد دفعا لالتقاء الساكنين وهو اثقل من ضم الياء ق مع توهمها اي مع عدم انضمام ما قبلها ق في لام
الفعل اي لام لم يكن بعده لام اخرى كما سيصرح به في آخر الناقص ومراده باللام الاخرى ما يعبر عنه بلام ثانية
وكان ابدا فلا يرد انه ضعاف لما تقرر من ان الاولى من المكرر يكون اصليا دون الثانية لو لا انه على ان الثانية اصلية
على ان مراده لام الفعل يقينا وهنا تحتمل زيادتها ويؤيده قول بعض بان الثانية اصلية هنا ويمكن التعليل
بما يوخذ من شرحها العلامة من انه لو قلبت الاولى يا الزم الثقل المهروب عنه سيما في المضارع للزم انضمام الياء
المشدد فيه ق بلا فصل قيده به تنبيها على ان المراد بامتناع اجتماعهما في كلمة واحدة تقاربهما والا انتقض
بنحو يقيدل ويقين ق ويجري اي لو كان معنى قوله وقيل للتلاقي وقيل لم يقل الفاد لا يار للتلاقي لم يصح الاولوية و
يجري اي الخ ولعل القائل خصه بالثاني ق واعرف اي لم يذكر الماضي هنا دون سوابقه ق يتمهى اي يتبختر
في المشي ويتصابى اي يتمايل من الصبو وهو الميل اصلها يتمطو ويتصابو قلبت الواو ياء لما مر ثم الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها واما يتمطى اي يلبس قلنسوة فياؤه كما قاله السيد قدس سره ومن هنا يظهر لزوم كتابة
الالف فيهما بالياء وكتابتها بالالف كما في بعض النسخ من قلم الناسخ ق النفلو فشر بان الياء الاصلي
في المصدر تقلب واوا ثم تقلب الواو ياء لما مر منه انه يائي وهو بعيد فالحق فيه تبديل ضمة ما قبلها بالكسر
فقط ولعل ما ذكره مبني على كونه واويا ق قلبت الواو وقد اردف بقلب الضمة كسرة ثم انقلاب الواو ياء لانكسار
ما قبلها وتقلب الواو ياء ثم الضمة كسرة والى كل منهما ذهبت طائفة ق المتطرفة اي الاصلية المتطرفة فلا
تنتقض القاعدة بكفوا احد على قراءته من يضم الفاء لانه مخفف كفوا بالهمزة ق المتطرفة اي وضعا
فلا يرد نحو سرو كقفل ق في الاسماء اي بحسب اصل الوضع العربي فلا يرد نحو يدعو واسم سطوها
نقل من الفعلية الى الاسمية او من العجمية الى العربية فهذا احترز بالاسم عن نحو يدعو ويغزو وبالتمكن

من نحو دو ما هو اسم مبني ق ودواو الخ يعني لا تبطل القاعدة بجمع الواو الوو وهو اما بالاول فلانه ينقلب
ياء في حالة النصب والجر والكلام في الواو الثابت على كل حال والا تنتقض بالاسماء الستة حال الوقف على انه يمكن
القول بانه قائم مقام الفتحة لان في هكذا واما الثاني فلانه لفظ هو مبني والكلام في المعرب ق ولا تراكم
منع قلب الواو ياء والحاصل ان القياس في جمع نحو العاتي العتو والعتي لان موجب قلب الواو ياء هو التطرف
وانضمام ما قبلها منتف لان ما قبله مدة ساكنة لكن لما كان الجمع ثقيلا وجريا للتخفيف جعلت المدة لضعفها
كالمعدوم والضمة كانها قبل الواو وقلبت الواو ياء والضمة بالكسرة ثم الواو الاولى بالياء وادغم في الثانية كما في
ق للفرد مصدر او اسم مفعول كما اشار اليه بالمثالين لكن الثاني لكونه اثقل من الاول جوز فيه ذلك الاعلال
كالجمع واما وجوده في الاول كما في قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا فغير معتد به لقلته ق يجوز الحور
هنا ثقل اللفظ في الجمع ثقل المعنى ق في باب الخ المراد بهما كل ما كان ما قبل لامه مكسورا او مفتوحا ثلاثيا او
رباعيا مجردا او مزيدا فيه والقول بانه يرد عليه ان التقدير في تفعلي غير مختلف ففيه ان التقدير في تفعلي الواحدة
المخاطبة تفعلين والجمع المؤنث تفعلن ظاهر من انه يعبر عن الزائد بلفظ الا المكرر للالحاق وظاهر ان ياء
الواو ياء المخاطبة اذ المحذوف ياء الالحاق فيعبر عنه بلفظ وياء التأنيث هو ما يزيد للالحاق فيعبر عنه بمزيد
ما تقدم له فاعرف ق تفعلين بكسر العين اذا كان من يرمي ويفتحها اذا كان من يرضى ففيه نشر مرتب او مشوش
وقس عليه وزن الجمع ق فيهما اي في البابين المذكورين بين الجمع المؤنث والواحدة المخاطبة وفي يغزو بين جمع
المذكر والمؤنث غائبين او مخاطبين في الخ ق دون الخ لان النون يحذف فيهما في الواحدة المخاطبة والجمع المذكر
بخلاف نون جمع المؤنث يحصل الفرق بوجود النون وعدمه ق اللام لانها بمنزلة الحركة في الصحيح فتعاد
مثلها ق نون التاكيد او اضافة المؤنث الى الالف او اخلي الى العلامة ق يؤدي الى اعادة الالف وردها
الى الياء لانها لا تقبل الحركة وتقديره فليعد الياء اولا لانه لام الفعل في الاصل ق لانه الخ ولانه لو اعيد اللام

لو اعيد اللام لبقي التقاء الساكنين بحاله لعروض حركتي الواو والياء الضميرين تأمل ق منها اللام منه
ليعود الضمير الى الناقص وكان تتبع الاعلال فيما ذكره لكن الضمير في عائد الى الثلاثة كما في شرح الملا وهو حسن
فيه لانه قال بعد ذكر حكمه يتعلق بغاز وكذا لك رام راميان راميون وراض راضيان راضون بخلاف المؤلف
ق من البناء اي فعلة بضم ففتحتين مختص بالناقص المستعمل في ذوي العقول كما ان فعلة بفتحتين
كفعلة مختص بالصحيح المستعمل فيهما واما البقية الابنية فتوجد في الكل فلا ينبغي ذكرها فائدة تعتد بها الا بيان
اعلال غزي وغزاة وعتو ق اصله لم يذكر اصل غزاة وهو غزوة فقلبت الواو الفا لوجود ق
قلبت الواو الخ بالذات او بالواسطة بان جعلت ياء والياء همزة لكن الثاني بعيد ق ثم حركت فيه مع
اذ الالف لا يقبل الحركة في اداء ثم قلبت الالف همزة ثم الخ ق اصله الخ لو تركه لما قوله غزاء فقال اعلالها
علال عتي لكان اخصر واشمل اما الاول فظ واما الثاني فلاشعاره بجواز كسر الفاء فليتأمل ق
ولم يعتد الخ اي فلا يرد انه قاعدة تمنع غير جليلة معنا لعدم انضمام ما قبل الواو الاخيرة ق
غزواء لم يقلب الواو فيه بالالف لئلا يلزم تغيير البنية ويقع الالتباس ق غواز اي الواقع في الجر بالتنو
وهو تنوين الصرف او عوض اما عن الحرف او الحركة لان اصله غوازي بالتنوين فالتقى الساكنان بعد
حذف حركة الياء للثقل فحذفت الياء ثم التنوين لصيغة منتهى جموع هذا المحذوف كالثابت ثم عوض
عن الياء بالتنوين لخوف عود ما زال والمانع وهذا اذا تقدم الاعلال على منع الصرف وان كان بالعكس
فحذفت الضمة للثقل والياء للتخفيف ثم عوض عنها او عن حركتها التنوين ق لان كل الخ يؤخذ منه
ان اسماء حروف التهجي من الموضوع بالوضع العام لموضوع له كذلك لان موضوع الكاسر في الموجب كلية
لا بد ان يكون كليا الا الموضوع له الخاص كاسماء الاشارة والتقيد المستفاد من كلمة كل هو النقل
باعتبار وقوعها في الكلمات لا باعتبار اللفظ اذ الشيء لا يجب لا يعتبره ارباب العربية والا لجعلوا

وضع الفرق نوعيا لا شخصيا فاحفظها وان كانت فائدة اجنبية لنفاستها ق كما قلبت مرتبط بقوله

تقلب فلو قدمه على قوله ثم حذفت وقال في غزى لكان احصر واولى ق الياء كان كالغازى والرضى او

يائيا كالرامى لزوال علة الحذف ومن خصص عوده بالغازى نظر الى ما هو المطلوب هنا ق لان المؤنث

يغنى لو قيل واو فانه وان كان غير متطرفة لا تقلب ياء فلما جمع الكبرى تارة مستدلا بانه انما يكون كذا لو كان غير متطرفة

القلب بالاصالة وهنا بتبعية المذكر فلا يلزم تطرفها والصغرى اخرى مستندا ان التاء طارية فهى كالعدم

والياء متطرفة فظهر ان كلام الجواب يمكن كونه منعا الا انه اخر ما يتعلق بالصغرى فيه ان الاحسن تقديمه لئلا

يلزم الفصل بالاجنبى بينه وبين ما يرتبط به وهو قوله واعتبرت الخ ق لعدم اعلال لا يخفى ان عدم

اعلال فعل معلول الاعتبار بحسب نفس الامر وكون وضع قلنسوة على التاء علة لم يجبها فقوله لعدم اه

برهان انى وقوله لان اصل الخ برهان لمى ويمكن كون اللام في قوله لعدم للعاقبة كما في لدوا للموت ق

لوقوعها اى مع عدم انضمام ما قبلها فلا يرد نحو قلنسوة ونقول هذا اذا لم يكن بعده حرف آخر اصلى

والتاء في عانية غير اصلية بخلاف قلنسوة كما صرح به ق عرو فانه جمع فسكونه وان كان بناء الصحيح بفتحتين

لان الواو المتطرفة المضموم ما قبلها فرصة الا ان يقع جوز هنا حملا على نظيره من الصحيح ق باعلاله اى

نقلب الواو همزة في اغراء ويادى في اغرياء والغزية وباجراء اعلال عتى في غزى ق قلبت الياء همزة لوقوعها

بعد الف زائد وقلبت الواو ياء لتطرفها فصار غزائى بهمزة بين الالف والياء ق فكرهوا يعنى ان علة الكراهة

جمعية في غزائى الاخر وجمع الفعيل بمعنى المفعول الا انه اعتنوا بوقع ما هو مكروه في جمع الفعيل بمعنى

الفاعل لكونه اصلا بالنسبة اليه ق غزايا بلا تنوين لكونه صيغة منتهى الجموع ولئلا يلزم التقاء الساكنين ق فالاولى اه

بيان لضابطة قلب الياء الفا والهمزة ياء ق كذا اى فيه ياء وقعت بعد همزة بعد الف لانه لو كان كذا لم يقلب

الياء همزة والهمزة ياء لموافقة الجمع للمفرد فيقال في جمع شائية شواء لا شوايا كما صرح به فقوله اى بهمزة عاصى

قاض لاقتضائه ان لا يجوز في خطيئة مهموزة اللام خطايا الا ان يحمل الهمزة على ما ذكره سابقا نا حل

شاذة ثم تقلب الواو فيه همزة كما في قائلة لعدم اعلال عين فعلها وهو شذوذ ق اذ لا دليل اى

لجواز ان لا يكون ياء المفرد باقيا في الجمع بان يكون تكسيره بحذف ياء مفرده وزيادة الهمزة والتكسير بالحذف

والزيادة كثير فاندفع القول بان وجود الياء في مفرده دليل على قلبها منه الياء الخ لو كان جمع تصحيح

لتم لكنه ليس كذلك ق في الفعول بمعنى الفاعل والمفعول فانهما مشتركان في صيغ جمع التكسير للمذكر

لا في الاناث على راى المؤلف فان ما ذكره جموع الاناث للذى بمعنى الفاعل واما فعولة بمعنى مفعولة

فجمعه بالعكس تعالى ففيه قوله ولهما للفعولين ويمكن عوده الى المذكر والمؤنث وتخصيص الفعول بالاول

لكن يكون كلامه قاصرا ق في كلمة واحدة وحدة حقيقية او اعتبارية كما في مسلمى ق قلبتا اه

للخفة ولذا لم يعكس ولم يشترط سكون الاولى ليمكن الادغام بعد القلب ويشترط ايضا ان لا يكون

سكونها عارضا فخرج نحو قوى بسكون الواو للتخفيف في قوى بكسرها فانه لا يدغم ولا يعل

ق وكسرا اى ان كان مضموما استثقالا للضمة قبلها فلا يرد نحو ايام وديار ق بشرط

ان الخ قضيته ان هذا شرط سواء كان الاول منهما واوا او ياء ولما اتى عنا ليبين البدل في

اولهما واوا وفي ثانيهما ياء وشرط عدم الادغام فيهما التباس الاول بمجهول باب التفعيل

والثانى بمصدر باب المفاعلة لكن في كلامه يوهم ان هذا شرط لكسر ما قبلها وليس كذلك

فلو قال بعد قوله ساكنة وغير بدل لكان اخصر واولى ولم يحتج الى قوله بشرط ان لا يكون

الاول منها بدلا ق كسوير مجهول سائر فالواو فيه بدل الالف ق وان لا يكون الخ

لان افعل التفضيل شبيه الاسماء الجامدة والعلم كالامثال لا يغير عن موارده فلا

يتصرف فيها ق نحو ايوم نشر مرتب ق للتصغير شرط الوجوب الادغام لا الجواز اه

لانه جائز في اسيود وجدول بان يقال اسيّد وجديّل ولو كان شرطا للجواز لامتنع فيهما
واما الشروط السابقة فللجواز فذكرها في سلك واحد ركيك ق وكسر اي قلب الواوين
في عصيّ ودليّ تحرزا عن اجتماع الواوين فيقال عصيّ ق فكالثاني الانسب بقوله
ووقوع الواو الرابعة ان يقول فكالثانية على ثلثة احرف ويمكن حمله على الاحتمال بان يقيم
حذف هنا وذلك بقرينة قوله ووقوع الخ وقولنا غير مضموم ما قبلها بعد قوله رابعة
بقرينة قوله فكالثاني ق اثقل اي من عدوّ لكونه اكثر منه حرفا ففيه حذف المفضل عليه
كما في الله اكبر ق قلت بخلاف عدوّ فانه لم يقلب في فعل المجهول اذ ليس له فعل مجهول هذا
مقتضى سوق كلامه وفيه ان المدعى عدم القلب في عدوّ سواء كان بمعنى الفاعل او المفعول
والدليل يثبت الشق الاول فلا يتم التقريب ق ولذا اي لاجل تعقيبه اسم المفعول للفعل في القلب
ق الا مرضيّ الحصر مع في الصحاح فهو مرضيّ وقد قالوا مرضوّ جاؤا به على الاصل والقياس ق
كيدعو الخلاف الستعصالية والاوضح وهو يدعو ق لم يعتدّوا اي جعلوها في حكم الساقط وقالوا
بعدم صدق قاعدة القلب عليه لان ما قبل الواو فيه حرفان والمدة بمنزلة العدم فلا يقع عدوّ
في المفرد ق واعتدّوا بان قالوا لا يصدق عليه قاعدة غطيّ لان ما قبل الواو مدة ساكنة لا ضمة
فلا تقلب ياء والحاصل ان لنا قاعدتين احديهما ان الواو المتطرفة المضموم قبلها تقلب ياء كما
في الخطيّ وثانيهما ان الواو الرابعة الغير المضموم ما قبلها تقلب ياء فان اعتدّ بالمدة لزم انقلاب
الواو ياء في عدوّ مفردا او جمعا بمقتضى القاعدة الاولى والا لزم قلبها بمقتضى الثانية الا انهم اخرجوه
من القاعدتين فلم يعملوا بشيء منها فيه مفردا وبقي الواو لخفته وقلبوه ياء باحدى القاعدتين في الجمع
لثقله واجازوا العمل بها وعدمه في مغزوّ لانه ذو وجهين ولا يخفى ان عبارته لا تفي بذلك فالاوضح

فالاوضح ان يقول لم يعتدّوا بالمدة في عدوّ ومغزوّ في قاعدة وقوع الواو رابعة واعتدّوا بها فيه
في قاعدة غطيّ فامتنعوا من قلب واوه ياء لعدم صدق شيء من القاعدتين عليه وعكسوا فيه جمعا
فقلبوها باعتبارهما واجازوا الوجهين في مغزوّ ولا يخفى الخ فاحفظ ق في المفرد لو زاد بعد قوله
الباب في عدوّ مفردا وقال هنا واعتدّوا بها فيها في قاعدة الخ لكان احسن ق المتضاديين هما الاعتداد
وعدمه والاولى المتنافيين لان المتضاد الاصطلاحي لا بد ان يكون وجوديا ق في قاعدتين
نعم لكن اعتبارهما بالنظر الى لفظ واحد ولو باعتبار قاعدتين بعيد ق فعول بمعنى الفاعل بقرينة
المثال او اعم منه ومما بمعنى المفعول ق بالضم اي بضم الاول او كسره وبكسر الثاني وتشديد الياء وهو
جمع ليس له نظير في جمع الفعول بخلافه في المفرد كعصيّ وجمع غيره كجثيّ ق وتقول لو ذكره في بحث اسم
الفاعل بعد قوله ويستوي في الفعول الخ لكان انسب ولعله لما فهم استواء المؤنث للمذكر في الصيغ
من عدم الاتيان بصيغها عند دفع النقض عنه بالعدو بقوله وتقول الخ ق ومن البيان قضيته ان
بغيا فعول ويمكن كونه فعيلا بمعنى الفاعل وما يقع انه يستوي فيه المذكر والمؤنث وفعيلا بمعنى فاعل
لا يستويان فيه فمندفع بانه محمول على فعيل بمعنى مفعول كما في قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين
ق وفي فعيل بمعنى الفاعل كمثال المصنف او بمعنى المفعول ق بقالوا الصواب كما قاله المحشي بقالي لانه
بائي ق في سريّ حمله على هذا موافقة للاستعمال في الصحاح يقال فرس شريّ اي سريع والا يجوز
كونه من شرى الشيء اذا باعه او اشتراه اذ هو من الاضداد كما ذكر فيه فيكون فعيلا بمعنى الفاعل او
المفعول ق فا سمعت لكن يجري فيه ما مرّ في الصحيح قياسا عليه ق وهو لام لان اللام اليق بالتخفيف
وزاده المؤلف على الاصل لانه لو خصص القاعدة باللام انتقضت باستحوذ واعشوشب ونحوها
ونحوها ق لام اصلي اي يعبّر عنه باللام وفيه تنبيه على انه لا قلب في نحو اسم عدوى واحواوي

يعد اوى ما [illegible] او فعال ق [illegible] و هو يكون ما قبل لامه [illegible]

[illegible]

[illegible] قلبت [illegible] من الواو [illegible]

[illegible] ق [illegible]

[illegible] ق [illegible]

[illegible] ق [illegible]

[illegible] ق [illegible]

[illegible]

[illegible] ق [illegible]

[illegible]

[illegible] ق [illegible]

[illegible] ق [illegible]

[illegible]

[illegible] ق [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ق [illegible]

[illegible]

[illegible] ق [illegible]

[illegible]

هو تشه فعلى لكن يكون لامه [illegible] المقصود اثبات قياسية جمعها فعالى كما يشعر به قوله المار و

جمعها اعطائى و قوله [illegible] ق ولم تقلب الياء فيه [illegible] عنه بقوله المار فلا يعتل العين

اعلال و فيه ان هذا بيان [illegible] عدم اعلال العين كما بيناه سابقا ق للزوم اى لو اعل

العين و اللام [illegible] فقط لزم [illegible] المرجوح فاختير العكس تحرزا عنها

ق قلبت الواو [illegible] ق [illegible] اى قبل جعله الفا كما يشعر به مقابلته بقوله

او بعده [illegible] ان القلب بالالف [illegible] وليس كذلك ففيه تسامح فلو ترك قوله او بعد

[illegible] ثم قلبت الالف همزة لكان احسن ق او بعد فيه تساهل

[illegible] وليس كذلك [illegible] قلبت الياء الفا [illegible]

[illegible] فقلبت الثانية همزة [illegible] ان القلب بالهمزة بالذات [illegible]

[illegible] ق حيى بلا اعلال العين لما مر و الا

[illegible] على الياء [illegible] لانه تابع الماضى فيه هذا قيل ان حيى [illegible]

[illegible] قلبت الواو [illegible] كسرة [illegible] لفظ الحيوان [illegible]

[illegible] ان اصل الحيوان حييان [illegible] لقلب الثقيل الى

[illegible] ق [illegible] وحصول السهل بخلاف الكسر فانه يحصل الثقل

[illegible] ق [illegible] اعلال اللام فيه [illegible]

الماضى [illegible]

[illegible] ق [illegible] ق حيوة [illegible]

حيث [illegible] ق لم يحك [illegible] الاعلام

المنقولة التي اخرها الف منقلبة عن ياء مسبوقة باخرى تكتب بالياء فرقا بينه وبين الصفة

والفعل ولم يعكس للتعادل لانها اثقل من العلم ق وحيا عطف على قوله حيي اي يقع في تثنية

الماضي حييا وحيبا بالادغام وذكر وتثنية الصفة المشبهة حييان بالادغام وفي جميع الماضي

حيوا بالادغام وفي جمعها احياء ق حيوا بنقل حركة الياء الاولى الى ما قبلها وحذفها ق و

لايدغم اي لم يدغم حال الرفع لئلا يلزم ضم الياء وقوله الماتن ولم يدغم الخ اي ولم يدغم حال النصب

حملا على الرفع في كلامه احتباك لا يقال كلامه المتن يعم حال الرفع والنصب فلا حاجة

فيه الى الحذف لانا نقول قيد حال الرفع ملحوظ فيه والاولى ومنع الملازمة في قوله

والادغام الخ مستندا بجواز كون ذلك المضارع في حال النصب ق محاياة بقلب الياء الثانية

الفا ق لكثرة فوقيتهم ينافيه قوله الماتن اعتباطا ويتجه عليه ان المراد بالاعتباط الحذف بلا علة تقتضيها

القاعدة وهناك كذلك لما تقرر ان هو القسم في حكم الناقص فلا يعل العين فيه ومنه يظهر ان قول يستوي

في اليحيى حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد نقل حركتها الى ما قبلها وقلب الثانية الفا لا يخالف القول

بالاعتباط فان قيل ما المانع من كون المحذوف لدفع التقائهما هو الياء الثانية حتى لا تخالف القاعدة

قلنا لو كان كذلك لزم اثبات الياء الاولى في المجزوم والامر لان المحذوف فيهما هو الثانية لقيامها

مقام الحركة وان لا تعود عند التاكيد لبقاء علة حذفها من كثرة الاستعمال مع انها محذوفة في الاولين

ويعود اللام في الثالث كما يعلم بقوله فحذفت اللام الخ ق في لم يكن اي في مضارع كان المجزوم

بالسكون بشرط ان لا يليه ساكن ولا ضمير متصل فان نونه حينئذ يشبه احرف المد واللين في امتداد الصوت

بها فيحذف مثلها بخلاف المجزوم بالحذف كلم يكونا والمتصل بساكن نحو لم يكن الذين او بضمير نحو

ان يكنه فلن تسلط عليه وقراءة لم يكن الذين كفروا شاذة ق الا واوا الخ فلا يوجد الواو يان ولا الياءيان

ولا الياء واوان الا يوي بمعنى انعم ولا ما فاؤه ياء ولامه واو فالمتحقق من الاحتمالات الاربع

المقصورة هنا واحد ق الاياء لم يستثن الواو لان الكلام فيما يكون حرفان فيه حرف علة

فقط وهو ليست كذلك ق يضرب لم يذكر المضارع هنا وذكره فيما بعده ق كرمي اي فلا حاجة

الى تفصيل تصاريفه بخلاف يقي فانه ليس كرمي في جميع الاحكام والحاصل ان هذا القسم

كالمثال في احكام الفاء والناقص في احكام اللام ولذا فصل تصاريف يقي فهو لجمعه بين

وعي ق يقول بحذف الفاء واللام لكون المثال والناقص ق ق بحرف واحد لحذف

حرف المضارعة مع اللام والفاء كانت محذوفة في المضارع فلا يعاد وان ذهب

موجب حذفها ولا حاجة الى زيادة الهمزة ق وبلزمه اي ليبتدأ به ويوقف عليه اذ ان

لو سكن لزم الابتداء بالساكن وهو ممتنع طبعا والثاني الوقف على المتحرك وهو ممتنع

صناعة وظاهر انه يمتنع احتمال الحركة والسكون في حرف واحد ق على وزن ق تنبيه على ان الفاء

محذوف في الصيغ الست والعين باق فيها واما اللام فمحذوف في نصفها وباق في نصفها

الآخر ق وفي التاكيد اي بالثقيلة بقرينة قوله الآتي وبالخفيفة وهو عطف على هذا المقرر

فلو تركه لكان الكلام اخصر واحسن ق يوحي وذكر المضارع تنبيها على ان مضارع اللفيف

المقرون من باب علم كالناقص في جميع الاحكام ق كارض اي في اعلال اللام واما قلب فانه

الذي هو واو وياء مختص به ق ولي الخ كوزن يوث في جميع الاحكام فينبغي للمؤلف التنبيه

عليه ق ثابتة اي مع عدم انضمام ما قبلها ق لا يعل اي ليس من اللفيف المقرون الاصطلا

والتعريف الماتن له فلا يرد انه تعريف غير جامع لانها من افراد اللفيف وخارجا عن

ولا ابطال الحصر في قوله ولا يكون فائه الخ بها لان فائه ليست حرف علة فلا عين الو

المنقولة التي اخرها الف منقلبة عن ياء مسبوقة بياء اى تكتب بالياء فرقا بينه وبين الصفة

والفعل ولم يعكس للتعادل لانها اثقل من العلم ق وحيا عطف على قوله حيي اى يقع في تثنية

الماضي حيا وحييا بالادغام وتركه وتثنية الصفة المشبهة حيان بالادغام وفي جميع الماضي

حيوا بالادغام وفي جمعها احياء ق حيوا بنقل حركة الياء الاولى الى ماقبلها وحذفها ق و

لا يدغم اى لم يدغم حال الرفع لئلا يلزم ضم الياء وقوله الاتي ولم يدغم الخ اى ولم يدغم حال النصب

حملا على الرفع في كلامه احتباك لا يقع كلامه الملتئ بحيٍّ حال الرفع والنصب فلا حاجة

فيه الى الحذف لانا نقول قيد حال الرفع ملحوظ فيه والاول وضع الملازمة في قوله

والادغام الخ مستند بجواز كون ذلك المضارع في حال النصب ق حاياة بقلب الياء الثانية

الفا ق لكثرة فيه يقع ينافيه قوله الاتي اعتباطا ويجي عليه ان المراد بالاعتباط الحذف بلا علة تقتضيها

القاعدة وهنالك لما تقدم ان هذا القسم في حكم الناقص فلا يعل العين فيه ومنه يظهر ان قوله سوى

في التحي حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد نقل حركتها الى ماقبلها وقلب الثانية الفا لاتجاه الف القول

بالاعتباط فان قيل ما المانع من كون المحذوف لدفع التقائهما هو الياء الثانية حتى لا تخالف القاعدة

قلنا لو كان كذلك لزم اثبات الياء الاولى في المجزوم والاصح لان المحذوف فيهما هو الثانية لقيامها

مقام الحركة وان لا تعود عند التاكيد لبقاء علة حذفها من كثرة الاستعمال مع انها محذوفة في الاولى

ويعود اللام في الثالث كما يعلم بقوله فحذفت اللام الخ ق في لم يكن اى في مضارع كان المجزوم

بالسكون بشرط ان لا يليه ساكن ولا ضمير متصل فان نونه يشبه احرف المد واللين في امتداد الصوت

بها فيحذف مثلها بخلاف المجزوم بالحذف كلم يكونا والمتصل بساكن نحو لم يكن الذين او بضمير نحو

ان يكنه فلن تسلط عليه وقرائة لم يكن الذين كفروا شاذة ق الاواو الخ فلا يوجد الواو يا ان ولا الياء

ان

ولا اليائيان الاين ى يجي انعم ولا مافانه ياء ولامه واو فالمتحقق من الاحتمالات الاربع

المقصورة ههنا واحد ق الاياء لم يستثني الواو لان الكلام فيما يكون حرفان فيه حرف علة

فقط وهو ليست كذلك ق يضرب لم ذكر المضارع ههنا وذكره فيما بعده ق كرمى اى فلا حاجة

الى تفصيل تصاريفه بخلاف يقي فانه ليس كرمى في جميع الاحكام والحاصل ان هذا القسم

كالمثال في احكام الفاء والناقص في احكام اللام ولذا فصل تصاريف يقي فهو لجمعه يعد

ويرمى ق يقول بحذف الفاء واللام كلا المثال والناقص ق ق بحرف واحد لحذف

حرف المضارعة مع اللام والفاء كانت محذوفة في المضارع فلا يعاد وان ذهب

موجب حذفها لا حاجة الى زيادة الهمزة ق ويلزمه اى ليبتدأ به ويوقف عليه لانه لو

اسكن لزم الابتدا بالساكن وهو ممتنع طبعا والثاني الوقف على المتحرك وهو متعذر

صناعة وظاهر انه يمتنع احتمال الحركة والسكون في حرف واحد ق على وزن تنبيه على ان الفاء

محذوف في الصيغ الست والعين باق فيها واما اللام فمحذوف في نصفها وباق في نصفها

الاخر ق وفي التاكيد اى بالثقيلة بقرينة قوله الاتي وبالخفيفة وهو عطف على هذا المفرد

فلو ترك لكان الكلام احضر واحسن ق يوضى وذكر المضارع تنبيها على ان مضارع اللفيف

المفرد من باب علم كالناقص في جميع الاحكام ق كارض اى في اعلال اللام واما قلب فانه

الذي هو واو وياء مختص به ق ولي الخ كونه في جميع الاحكام فينبغي للمؤلف التنبيه

عليه ق ثابتة اى مع عدم انضمام ماقبلها ق لا يجمع اى ليس من اللفيف المقرون الاصطلا

والتعريف الماز له فلا يرد انه تعريف غير جامع لانهما من افراد اللفيف وخارجان عن

ولا ابطال الحصر في قوله ولا يكون فائه الخ بهما لان فائه ليست حرف علة فلا عن الو

المنقولة التي آخرها الف منقلبة عن ياء مسبوقة بأخرى تكتب بالياء فرقا بينه وبين الصد
والفعل ولم يعكس للتعادل لانها اثقل من العلم ق وحيا عطف على قوله حيي اي يقع في نحو
الماضي حيا وحييا بالادغام وذكره وتثنية الصفة المشبهة حيان بالادغام و في جميع الماضي
حيوا بالادغام وفي جمعها احياء ق حيوا بنقل حركة الياء الاولى الى ما قبلها وحذفها ق و
لا يدغم اي لم يدغم حال الرفع لئلا يلزم ضم الياء وقوله الماء ولم يدغم الخ اي ولم يدغم حال النصب
حملا على الرفع في ظاهره احتياطا لا يقتضي كلامه الملتزم بحال الرفع والنصب فلا حاجة
فيه الى الحذف لانا نقول قيد حال الرفع ملحوظ فيه والاولى ومنع الملازمة في قوله
والالتزم الخ مستندا بجواز كونه ذلك المضارع في حال النصب ق محاياة بقلب الياء الثانية
الفا ق لكثرة تدويرهم بما فيه قوله الماء احتياطا ويخ عليه ان المراد بالاحتياط الحذف بلا علة تقتضيها
القاعدة وههنا ليس كذلك اعلم ان هو القسم في حكم الناقص فلا يعل العين فيه ومنه يظهر ان قوله
في نحو حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد نقل حركتها الى ما قبلها وقلب الثانية الفا الى الف القول
بالاعتبار فان قيل ما المانع من كون المحذوف لدفع التقائهما هو الياء الثانية قيل لانه الف القاعدة
فلو كان كذلك لزم اثبات الياء الاولى في الجزم والامر لان المحذوف فيهما هو الثانية لقيامها
مقام الحركة وان لا تعود عند التأكيد لقاعدة مذهبهم كثرة الاستعمال مع انها محذوفة في الاولين
ويعود اللام في الثالث كما يعتمد بقوله تحذف اللام الخ ق في لم يك اي في مضارع كان المجزوم
بالسكون بشرط ان لا يليه ساكن ولا ضمير متصل فان نونه حرف يشبه احرف المد واللين في امتداد الصوت
بها فتحذف مثلها على ان المجزوم بالحذف فلم يكونا والمتصل بساكن نحو لم يكن الذين او بضمير نحو
ان يكنه فلن تسلط عليه وقراءة لم يكن الذين كفروا شاذة ق الا واو الخ فلا يوجد الواو بان ولا اليا بان

ولا اليا بيان الاول في جميع انعم ولا ما فانه يا ولا مقدا او فالمتحقق من الاحتمالات الاربع
المقسومة هذا واحد ق الا يا الم يستثني الواو لان الكلام فيما يكون فيه حرفان فيه حرف علة
فقط ويوليت كذا ق يعرب لم ذكر المضارع هنا وذكره فيما بعده ق كمي اي فلا حاجة
الى تفصيل تصاريفه بخلاف يخ فانه ليس كمي في جميع الاحكام والحاصل ان هذا القسم
كالمثال في احكام الفاء والناقص في احكام اللام ولذا فصل تصاريف يخ فهو يجري مجرى
ويومي ق يقول بحذف الفاء واللام كلا المثال والناقص ق ق بحرف واحد لحذف
حرف المضارعة مع اللام والفاء كانت محذوفة في المضارع فلا يعاد وان ذهب
موجب حذفها ولا حاجة الى زيادة الهمزة ق ولزمها اي ليبتدأ به ويوقف عليها لانه
لو سكن لزم الابتداء بالساكن وهو ممتنع طبعا واللازم الوقف على المتحرك وهو متعذر
صناعة وظاهره انه يمتنع احتمال الحركة والسكون في حرف واحد ق على ذلك تنبيه على ان الفاء
محذوف في الصيغ الست والعين باق فيها واما اللام فمحذوف في نصفها وباق في نصفها
الاخر ق وفي التاكيد اي بالثقيلة بقرينة قوله الاتي وبالخفيفة وهو عطف على هو المقدر
فلو تركه لكان الكلام اخصر واحسن ق يوشى وذكر المضارع تنبيها على ان مضارع اللفيف
المقرون من باب علم كالناقص في جميع الاحكام ق كالماضي اي في اعلال اللام واما قلب فانه
الذي هو واو ويا مختص به ق ولي الخ كررت يوشي في جميع الاحكام فينبغي للمؤلف التنبيه
عليه ق ما ابقته اي مع عدم انفتاح ما قبلها ق لا يقع اي ليس من اللفيف المقرون الاصطلا
والتعريف المذكور له فلا يرد انه تعريف غير جامع لانها من افراد اللفيف وخارجا عن
ولا ابطال الحصر في قوله ولا يكون فاؤه الخ فيها لانه فانه ليست حرف علة بل عن الو

المنقولة التي اخرها الف منقلبة عن ياء مسبوقة باخرى تكتب بالياء فرقا بينه وبين الصفة
والفعل ولم يعكس للتعادل لانها اثقل من العلم ق وحيا عطف على قوله حيي اي يقع في تثنية
الماضي حييا وحيبا بالادغام وكذلك تثنية الصفة المشبهة حييان بالادغام وفي جميع الماضي
حيوا بالادغام وفي جمعها احياء ق حيوا بنقل حركة الياء الاولى الى ما قبلها وحذفها ق و
لا ايدغم اي لم يدغم حال الرفع لئلا يلزم ضم الياء وقوله الماتن ولم يدغم الخ اي ولم يدغم حال النصب
حملا على الرفع في كلامه اعتبار لا يقع كلامه الملتبس بحال الرفع والنصب فلا حاجة
فيما الى الحذف لانا نقول قيد حال الرفع ملحوظ فيه والاولى ومنع الملازمة في قوله
والا لزم الخ مستندا بجواز كون ذلك المضارع في حال النصب ق محاياة بقلب الياء الثانية
الفا ق لكثرة تدويهم ينافيه قول الماتن اعتباطا ويتجه عليه ان المراد بالاعتباط الحذف بلا علة تقتضيها
القاعدة وهناك كذلك لما تقدم ان هذا القسم في حكم الناقص فلا يعل العين فيه ومنه يظهر ان قوله سوى
في النجي حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد نقل حركتها الى ما قبلها وقلب الثانية الفا لا ينافي القول
بالاعتباط فان قيل ما المانع من كون المحذوف لدفع التقائها هو الياء الثانية حتى لا ينافي القاعدة
قلنا لو كان كذلك لزم اثبات الياء الاولى في الجزم والامر لان المحذوف فيهما هو الثانية لقيامها
مقام الحركة وان لا تعود عند التاكيد لبقاء علة حذفها من كثرة الاستعمال مع انها محذوفة في الاولين
ويعود اللام في الثالث كما بينه بقوله فحذفت اللام الخ ق في لم يكن اي في مضارع كان المجزوم
بالسكون بشرط ان لا يليه ساكن ولا ضمير متصل فان نونه حينئذ تشبه احرف المد واللين في امتداد الصوت
بها فتحذف مثلها بخلاف المجزوم بالحذف كلم يكونا والمتصل بساكن نحو لم يكن الذين او بضمير نحو
ان يكنه فلن تسلط عليه وقراءة لم يك الذين كفروا شاذة ق الا واو الخ فلا يوجد الواويان ولا اليائيان

ولا اليائيان الاين اي يجيء انعم ولا ما فانه ياء ولام واو فالمحقق من الاحتمالات الاربع
المقصورة هنا واحد ق الا يايا لم يستثن الواو لان الكلام فيما يكون حرفان فيه حرف علة
فقط وهو ليست كذلك ق يضرب لم ذكر المضارع هنا وترك فيما بعده ق كحي اي فلا حاجة
الى تفصيل تصاريفه بخلاف يقي فانه ليس كحي في جميع الاحكام والحاصل ان هذا القسم
كالمثال في احكام الفاء والناقص في احكام اللام ولذا فصل تصاريف يقي فهو لجمع بعد
ويومي ق يقول بحذف الفاء واللام كل من المثال والناقص ق ق بحرف واحد لحذف
حرف المضارعة مع اللام والفاء كانت محذوفة في المضارع فلا يعاد وان ذهب
موجب حذفها ولا حاجة الى زيادة الهمزة ق ويلزمه اي ليبتدا به ويوقف عليه لانه
لو اسكن لزم الابتداء بالساكن وهو ممتنع طبعا والاول الوقف على المتحرك وهو متعذر
صناعة وظاهر انه يمتنع احتمال الحركة والسكون في حرف واحد ق على وزن ق تنبيه على ان الفاء
محذوف في الصيغ الست والعين باق فيها واما اللام فمحذوف في نصفها وباق في نصفها
الآخر ق وفي التاكيد اي بالثقيلة بقرينة قوله الآتي وبالخفيفة وهو عطف على هذا المفرد
فلو تركه لكان الكلام احصر واحسن ق يوجد ذكر المضارع تنبيها على ان مضارع اللفيف
المقرون من باب علم كالناقص في جميع الاحكام ق كاراض اي في اعلال اللام واما قلب فانه
الذي هو واو وياء مختص به ق ولي الخ كررت بوشي في جميع الاحكام فينبغي للمؤلف التنبيه
عليه ق سابقه اي مع عدم انضمام ما قبلها ق لا يجيء اي ليس من اللفيف المقرون الاصطلاحي
والتعريف المار له فلا يرد انه تعريف غير جامع لانها من افراد اللفيف وخارجا عن تعريفه
ولابطال الحصر في قوله ولا يكون فاؤه الخ بها لان فانه ليست حرف علة فلا عبرة الواو

ق المعتل الى الطرفين يسمى باللفيف المقرون كالقسم الرابع لكن ترك ذكر تسميته به اكتفاء
بالسابق من اللاحق ق ولا يبنى لان الفعل اثقل من الاسم وهذا النوع اثقل الانواع
المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين تأمل العلامة رفضه ان الفعل هنا اعم من المجرد
والمزيد فيه وليس مختصا بالمجرد كيف واثقل في المزيد اكثر ومحرر بادمه اى عاملة بالايام
مصنوع لم يوجد في كلام الفصحاء ق وذلك واو الخ لكن الاحتمالات العقلية ثمانية لان
الالف غير معتبرة لما سبق من انها اما منقلبة او زائدة ولو اعتبرت لزاد الاقسام على العشرة
ولعل قول العلامة ان الاحتمالات هنا تسعة مبنى بلاحظ الالف والواو والياء و
ضربها في نفسها في غير ملتفت الى الاختلاف بسبب التقديم والتأخير واعتبار كون
احدهما تارة فاء واخرى عينا مثلا ق وقيل ش برجحان الاول وهو كذلك لان الواو
اكثر من الياء ق كراهة نحو انواه ورتعة بقلب الفاء الفاء ان الدليل لا يجرى في واو على
مذهب القائل بان اصله ويو لعدم كون الياء في الاولين من جنس الاول وكذا قوله من جنس في الاول
لكان اولى وكانه لم يلتفت الى الاول لانه امتناع قلب الفاء الفاضرورى للزوم الابتداء بالساكن
ولا الى الثاني لما اشار الى ضعفه بقيل ق العين اى لا اللام وان كان كل منهما متحركا مفتوحا
ماقبله واللام اسبب للتغيير لكونه محل العوارض لكراهة الخ ق لانها اقرب لان كلام الواو
والالف علوية والياء سفلية فلا يستثقل الواو بعدها وان كانت في حد ذاتها اثقل من
الياء ق في المهموز هو احد اصوله همزة واقسامه العقلية سبعة كالمعتل لكن لم يوجد غير
مهموز الفاء والعين او اللام لثقل تعددها ق حيث زاده على الاصل تنبيها على ان الحيثية
معتبرة هنا لكن تركت فيه اعتمادا على اخذه من لفظ المهموز ولانها يندفع مايتوهم ان الاصل
غير

غير شامل للمضاعف والمعتل المهموزين نعم لو قال حكم المهموز في التصاريف حكم ما نظمه
من غير المهموز لكان احسن ق في تصاريف الاضافة بيانية ان كان التصاريف بمعنى المتصرفات
والاضافة من اضافة العارض الى المعروض ق الصحيح اى جميع افراده ان كان المهموز مضاعفا
او معتلا وسائر افراده ان كان صحيحا فلا يرد ان قضية التشبيه مغايرته للصحيح لئلا يلزم
تشبيه الشيء بنفسه وليس كذلك لانهم عدوا الهمزة حرفا صحيحا ق بان يكون في عدم الادلة
بهوا وفعلا ابقى ان هذه القاعدة منقوضة بنحو جاء اجلهم فان الهمزة الثانية اول الكلمة مع
انها تخفف وقد يقال ينتقض بنحو قل لانه حذف همزته مع وقوعها ابتداء ويجاب بان حذفها
لعدم الحاجة للتخفيف والكلام فيه او بانه مأخوذ من تقول بعد الاعلال لامي اقول امر ق اما
بالقلب تحقيقه ما قالوا الاصل في تخفيف الهمزة جعلها بين بين لبقاء الهمزة فيه ثم الابدال
لبقاء عوضه فيه ويليها الحذف تقديم بين بين عليهما لانه احرى ليبقى معنيه بلا فصل
بين المتعاطفات ولا بين المفسر والتفسير ق بين بين كلمتان جعلتا اسما واحدا بنيا على
الفتح كخمسة عشر وهو هنا اسم لذلك العمل المخصوص ق وهذا هو الخ هما متحدان مفهوما
نحو سئل معلوما ومفتوحا فيه مجهولا فان المعنى المشهور فيه يقتضى جعل الهمزة بين الياء
والهمزة والمعنى الثاني وبقه لم يبق بين البعيد يقتضى كونها بين الواو والهمزة ق بقلب الهمزة
نفسها من زائد على الصحيح والواضح بقلب او حمل كالنمر ق بحركته اى بحرف حركتها فتقلب الفاء ان
كان ما قبلها مفتوحا كامن وواوا ان كان مضموما كاومن وياء ان كان مكسورا كالايمان ق
غيرها وكانا في كلمة واحدة حقيقة او اعتبارا كسووت للمتكلم وحده فانه وان كان جملة
لكن اعتبر كلمة واحدة لكون الفاعل كالجزء من الفعل ق اوكانتا اى الهمزة الساكنة والمتحركة

وقوله الآتي وان كانتا في كلمتين اي الهمزتان المتحركتان فلا يندرج شيء من مدلول احد قوليه
في الآخر ولا يلزم الاستدراك ق فالقلب اي بالالف نحو الى الهدى ائتنا وبالياء نحو الذي ايتمن
والواو نحو يقول اوذن ق الثانية اي من الهمزة الواقعتين في كلمة ق ساكنة ولم يقع في موضع (الهمزتين ظ)
اللام والا قلبت الثانية ياء لانه موضع الاستثقال والياء اخف من الواو واقرب منه في المخرج
الى الهمزة ق كسآل صيغة مبالغة من سأل ق ثبتت ولا تحذف لمحافظة الصيغة ق لجاء نكس
من ثب فان اصل جاء جائي بهمزتين ثانيهما اصلية واوليهما مبدلة عن الياء فقلبت الثانية
ياء واعل اعلال قاض ق في غيره وهو اربع صور ما كانتا مضمومتين او مفتوحتين او مختلفتين
ولم تقلب فيها بالالف للزوم التقاء الساكنين في نحو أوادم ما كان ما قبله مفتوحا وتحريك
الالف بالفتح في نحو اويدم لوجوب فتح ما قبل ياء التصغير وكل منهما ممتنع فاختير قلبها
واوا في اويدم لمجانسة حركة ما قبلها وفي اوادم حملا للتكسير على التصغير وحمل سائر الصيغ
عليها ق في نحو أئمة مقتضى ما ذكره العلامة ائمة من مندرجات الاولى حيث قال فيها (القاعدة)
انه ينتقض بنحو ائمة والاصل أأممة فانه لم تقلب الثانية الفا كما في آمن بل نقل حركة
الميم اليها وقلبت ياء فقيل أيمة ويمكن الجواب بانه شاذ انتهى فسقط قوله ويرد الخ
الان يقال انه بنقل الحركة يصير من مندرجات الثانية لكن لنا القول بان موجب القلب
بالياء فيما ذكر هو تحرك الثانية بكسرة اصلية فتامل ق والتزم عطف على صح فان هذا
الالتزام خلاف القياس من قلب الهمزة الثانية المفتوحة بالواو كما في اويدم لكراهة
اجتماعهما فيه وحمل ما عدا المتكلم وحده عليه ق كانتا الاحتمالات المتصورة في احوالها
اثنى عشر لان الثانية لكونها ابتداء الكلمة متحركة باحدى الحركات الثلاث والاولى اما ساكنة

ساكنة او متحركة بها والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثنى عشر ق او تخفيفها اي
معا اما الاولى فعلى قياس تخفيفها لو انفردت واما الثانية فعلى قياس تخفيفها مع
الاولى نظرا الى الاصل مع قطع النظر عما عرض لها من التخفيف او الى حال التخفيف
ق احديهما اما الاولى فبالنظر الى انه آخر الكلمة الاولى واما الثانية فبالقياس على المجتمعين
في كلمة واحدة وهذا التفصيل جار في حذف احدى الهمزتين المتفقتين حركة ق تخفيف
اي قاعدة تخفيف كل على حدة ق احديهما واختار بعضهم ان المحذوف هو الاولى لانها
في آخر كلمتها والآخر اولى بالحذف ويعارض بان الثقل انما نشأ من الثانية فهي اولى بالحذف
ق وقلب الثانية اي بحرف هو جنس حركة ما قبلها الموافقة لحركتها ق قلبت الهمزة
لكنه خلاف القياس لان القياس قلب الاولى الى الثانية للادغام لا العكس ولم يخفف
لكونه في غاية الثقل ح ولم يجعل بين بين لئلا يقرب الى التقاء الساكنين ولم يحذف مع
حركتها لكثرة المحذوف ولا بدونه للزوم تحريك ما لا اصل له في الحركة ق وكثر اي الحذف
من الابدال والادغام وفيه رد على من زعم انه لازم فيهما لكن كون المثالين مما ذكره
انما يتم اذا كانتا مهموزي اللام واما اذا كان النبي من النبوة اي الارتفاع والبرية من
البري اي التراب فلا ق المشهور لان غير المشهور ممتنع لسكون ما قبله وكذا ابدالها الفا
لالتقاء الساكنين وعدم امكان الادغام والحذف يخل بالبنية ق وان كان الظاهر انه
عطف على قوله ان كان ساكنا الخ فيتجه عليه انه يكون ح ما ذكره حكم الهمزة التي قبلها
متحركة وهو مع فساده يستلزم كون قوله غير الالف الخ وقوله وان كان ما قبلها متحركا
لغوين وتخصيص اسم كان بالساكن بقرينة بيان حكم المتحرك فيما يأتي لو سلم كون اللاحق

قرينة للتعابق ساكيك فلو قال بدل قوله وان كان الثاء قوله وان كان غيرا الخ او وهو الف او وهو غيرالخ
لكان احصر واولى ق وحذفت تحصيلا لكمال الخفة ولئلا يقلب الى جنس الحركة المنقولة منها الى ما قبلها
واما عدم حذف الحركة فللزوم الاجحاف بلا حاجة ق جاء الجناء الغائب المستور ق وابو يوب
اشارة الى جريان القاعدة فيما اذا لم يكن الساكن فى كلمة الهمزة سواء وكان حرف علة كهذا المثال ام لا
نحو من تك فى من اتك ق يدغم اى يدغم بعد قلب الهمزة بمماثل ما قبله اذا كان واوا او ياء و
اصلية قياسا على الزائدتين لغير الالحاق لخطية فقوله كالواو دليل القاعدة والطاق للتشبيه
هذا وقضية التمثيل لهما بالشيء والسوء عدم جريان الادغام فيما اذا كانتا فى كلمتين ق الحذف
الاول حذف الحذف لان الملتزم مجموع الحذف والنقل وتوهم عود الضمير الى الادغام فى غاية
البعد ق فى يرى اى فى كل ما حصل بزيادة قبل اول مادة رأى مع اسطان رائه اى وكان
كثير الاستعمال فلا يرد نحو المرئى والمرأى والمرآة من اسماء المفعول والزمان والمكان والآلة لقلة
استعمالها بالنظر اى نحو الماضى والمضارع ق وعلى كل الخ اى فالاحتمالات تسعة ق تقلب
واوا للتخفيف سواء كانا فى كلمة كمثال المؤلف او فى كلمتين نحو هذا مال وبيك فى مال ابيك هذا
ولا يرد نحو تكرم مما حذف منه الهمزة ولم تقلب واوا لانه مشتق من تكرم لا تؤكرم ق ياء
لمناسبة الكسرة سواء كانا فى كلمة كمية او كلمتين كما فى مررت بغلام بليك ق والباقى هو
سبع صور ق بين بين لا النقل والحذف اذ لا وجه لهما مع اشتغال ما قبل الهمزة بالحركة
ولا الابدال لانه موجب للاشتغال المخل بغرض التخفيف ق المشهور يتحد المشهور وغير
المشهور فيما اتحد حركة الهمزة وحركة ما قبلها وهى ثلاث صور كسئل ومستهزئين ورؤس
ق قيل فى الخ اتى بصيغة التمريض لان الحمل على المشهور اولى اذ الموافقة لحركة نفسها

نفسها ادخل فى سهولة النطق من الموافقة لحركة ما قبلها فى نحو مستهزئين وسئل مجهولا بين بين
المشهور على الاصح وغيره على القيل وبعضهم جعلها فى مستهزئين نون ياء محضة وفى سئل ياء
محضة وجعلها بعضهم فيهما ياء وبعضهم واوا ولكل وجهة نظهر بالتامل ق وفى مكسورة لو
قال وعكسه بين الخ لكفى ق منساة اى تقلب الهمزة المفتوح ما قبلها الفا لا يجعلها بين بين
المشهور ق باب الاحمر اى كل ما وقعت همزته المتحركة بعد لام التعريف الساكنة فيدخل
فيه نحو الاستغفار والايمان ق فتقاد بجن انه اذا حذف همزة احمر بعد نقل حركتها الى
اللام جاز ابقاء همزة الوصل نظرا الى ان حركة اللام عارضة لا تعتد بها وحذفها نظرا
الى الاستغناء بحركة اللام لكن بقاء الخ ق من اى اذا دخلت من او فى الجارتين على
الاحمر قيل من الخ لان همزة الوسط تسقط فى الدرج فيلتقى ساكنان لان حركة اللام لعدم
الاعتداد به كالمعدوم فحرك الساكن الاول بالفتح لكونه غير مد وحذف فى الثانى لكونه مدا
ق السامة السام والسامة الملالة ق همزة وصل اى وسقطت فى الدرج ق تعود
لعدم موجب قلبها ياء او واوا او الفا هذا وقضية مقابلة الثانية بالاولى ان المراد بها
الهمزة فلو ترك قوله همزة لكان اولى وحمل الثانية على الواو او الياء او الالف باعتبار
انها لو كانت فى الاصل همزة بعيد ق ويا ذيل او مل مثالان لما انفتح ما قبل الهمزتين
لكن الاول مثال للهمزة التى كانت ياء والثانى للهمزة التى كانت واوا وفى التمثيل بهما اشارة
الى انه لا يشترط فى عود الثانية انفتاح ما قبل الهمزتين لان علة الاعادة وهو زوال
اجتماع الهمزتين جارية فيه وفيما انضم او انكسر ما قبلها فاشتراط الاصل ذلك احتمالا
وصله ولذا تركه المؤلف ق وحذفت جواب عن معارضة ما مر من انه يجب

عند اجتماع الهمزتين قلب الثانية بجنس حركة ما قبلها بانه لو وجب لوجب قلب
الهمزة الثانية واوكل واو خذ واو مر بالواو لكن لم يقلب بها لانه قالوا في الامر خذ وكل ومر مانها
جارية على خلاف القياس لكثرة الاستعمال ق وكل قضية تساوى الثلاثة وليس كذلك
اذ في الشافية وشروحها انهم التزموا خذ وكل على غير القياس لكثرة وقالوا مر على طريقة خذ
بالحذف بدون الالتزام بانه لم يكثر كثرتهما ويمكن ان يكون تاخير مر في الذكر وقوله الاتي وقد
يجيئ الخ اشارة الى هذا ق ونريد ته قديم فليحذف اولا الهمزة الاصلية حتى لا يحتاج الى زيادة همزة
الوصل ثم يحذف الان يجاب بان الحمل على الصحيح اقتضى زيادة همزة الوصل اولا ق وقد يجيئ
ظاهر التعبير بكلمة قد ان مر افصح من وأمر لما تقرر من ان الكثير افصح من القليل لقربه من
الغرابة المخلة بالفصاحة مع ان الامر بالعكس كما في الشافية وقد يوجه بان التعليل بالنظر الى
مطلق المجيئ لا المجيئ عند الوصل فقوله عند الوصل ليس في حيز يجيئ بل في حيز قد ثم
في نسبة المجيئ الى مر مسامحة لان الجائي هو امر لا مر بل الشخص واما امره فمجيئه بعد
ق اذ ن اى عاون والهنا والاعطا في الصحاح هنئت الرجل اهنوه واهنئه ايضا هنا
اذا اعطيته وهنؤ الطعام يهنؤ اى صار هنيئا وكذلك هنئ الطعام مثل فقه وفقه
ق ايرز في الامر ذكره لاختصاصه بقلب الهمزة ياء ق ادب يقم ادب الرجل اى صار ذا
ادب واما الادب بمعنى الدعاء الى الطعام فمصدره ادب القوم يأدبهم بكسر العين من
باب ضرب ق اسئل وفائدة في ذكره ق على خلاف اذ قياس يامر يمير ييرء ق سل اصله سئل
حذفت همزة الوصل بعد نقل حركة العين الى ما قبلها وحذفها لكثرة الاستعمال كما في مر
ق وكو وعليهما يكون من باب علم يعلم ق واب شروع في بيان حكم مهموز الفاء ومهموز

والام

ومهموز اللام من الاجوف اى حكمها كحكم صحيح الفاء واللام من الاجوف في التصاريف
الاسمية والفعلية واو ياء الخ ادياء ق لانكساره اى لتطرفها وانكسار الخ ق ادنقلت هوا
مذهب الخليل وقوله الماء فليتنبه الى مذهب سيبويه ورجح مذهب الخليل بانه ليس فيه
الاعلال غاية وهو مشترك وفي مذهب سيبويه اعلالان آخران قلب الهمزة العين
واللام ياء ويرد بان اعلالين لشيوعهما وجريانهما على القياس احق من قلب المكان لندرته
وفي ولانها تفصيلات مذكورة في المطولات واما اعلالها بقلب الواو والياء الفا
لانفتاح ما قبلها باعتبار الالف حاجز غير حصين ثم تحريك الالف اى جعله همزة متحركة
لو سلم صحته فهو غاية البعد لزيادة الاعلال فتامل ق غاية لو زاد وضاعليها الاستغنى
قوله الماء ثم اعل اعلال غاية ق على الاول لان المحذوف عليه هو اللام وعلى الثاني هو العين
المنقول الى موضعه ق واما شروع في بيان المهموز الناقص واوياء او يائيا ق ادس بقلب
الهمزة هنا واو الانضمام ما قبلها وحتما يائي ياء للانكسار ولو ذكر الامرين ق يقول
اعتداد بحركة العين العارضة لكثرة الاستعمال ق واو اى شروع في بيان المهموز من
اللفيفين ق الا فائدة في ذكر الامر هنا والمصدر فيما بعده تامل ق ونأى اى بعد والاول
تقويه على قوله وذى لانه ايضا من الناقص ق اى قياسه جواز التحقيق والتخفيف بالنقل
او الحذف لكن الى تحذفهم على القياس ولزومه على خلافه ق وجمعت تانيث الفعل باعتبار
ان العرب مؤنث سماعي والاعتراض بانه لو كانت كذلك لا تثبت التاء في مصغرها وليس كذلك
مندفع بجواز ان يكون عدم لحوقها به على خلاف القياس او تكبر للاشارة الى انه منقول
من المصدر فافهم ق من مضارعه لم ينقل منه لئلا يتوهم عود الضمير الى كل من الماضي والمضارع بتاويل

بتأويل نحو المذكور ق واتفق اي بعد الاعلال وتخفيف الهمزة ق لكن وزنه الخ لان المحذوف فيها
هو العين واللام والياء ضمير وفي الجمع هو العين فقط والياء لام الفعل ق امرت منه اي امرت
شخصا لصيغة امر المخاطب المأخوذ من رأى قلت الخ فتفسيره ببنيت الامر تفسير باللازم ق
على الاصل اي واثبات الهمزة وقوله وعلى الحذف اي وخلاف الاصل والقياس ففيه احتباك ق ويلزمه
لئلا يلزم الابتداء بحرف واحد والوقف عليه ق وبالتأكيد كانه عطف على بلا هاء وفيه شي
ركاكة اي تقول في وصل بنون التأكيد الثقيلة رين باعادة اللام المحذوفة في المفرد المذكر
ق وبالخفيفة عطف على مقدر وتقدم نظيره ق في جميع الخ اي ماضيا او مضارعا او غيرهما
اما في الماضي فلانه لكثرة حروفه اثقل من ماضي المجرد فيناسبه التخفيف واما في المضارع فكالمجرد
واما غيرهما فبالحمل عليه واما اذا بني افعل من نحو نأى فلا تحذف عينه مطلقا كما في المجرد لعدم
استعماله كثيرا ق ارى لو قال اراى يرى اصلهما اراى يرئى نقلت حركة همزتهما فحذفت
فصار ارى يرى فلكي ق فحذفت اي لالتقاء الساكنين ق فنقلت ضمة الخ اي بعد حذف
حركة الراء دفعا لثقل ضم الياء والانتقال من الكسر الى الضم ق قلبت الياء لا فرق بين تقديم
هذا الاعلال وتاخيره ق اراء عطف على قوله اراءة عقب قوله نحوه ق كما في الخ تمثيل
المنفي وقوله لانهم علة مصححة للمثال ق في نحو ريه اي في الناقص من باب التفعيل وكذا الاجوف
من الافعال والاستفعال بشرط التزام الاعلال في افعالهما نحو عوار وع اللحم اي واما
اذا نحو واستعوب استصوبا هذا لفظ نحو ريه بالعين المعجمة او المهملة وبالراء المهملة او
الزاي المعجمة فانها الاثنا اربع وكل منها صحيح وارد ق جاء اي مصدر باب التفعيل من الناقص
على تفعيل نحو تنزية في الشعر كقول الشاعر وصف بيت امراة بانها توقع دلوها الا في البئر كما

كما توقع

كما توقع المرئة صبيها للترقيص وهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا تنزي اي
تحرك وتوقع والشهلة المرئة التي بيدها الحديثة والمسنة ق بالياء هل هي منقلبة عن الهمزة المنقلبة
عن الياء او اصلية والظاهر انه ان ابدلت الياء همزة في ارايا اولا كما هو صنيع المؤلف فهي منقلبة
عن الهمزة وان نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت اولا ثم عوض عنها التاء فاصلية وهذا هو الملائم
لسياق كلامهم ق مرئي اعل اعلال يرى ثم اعلال قاض ق مرون اصله مرئيون بكسر
الهمزة اعل اعلال يرون ق مرون اصله مرئيون بفتح الهمزة اعل كاعل ويستوي هنا بعد
الاعلال لفظ اسم الفاعل والمفعول ق اصله تأرى اشارة الى انه مبني من الاصل المرفوض
ولذا كان اوله همزة قطع واما قوله واصله تأرى فستغنى عنه بقوله الماري في يري اصله يرئى ق
وبالتأكيد عطف على مقدر اي تقول في الامر بلا تأكيد ار الخ وبالتأكيد ارين الخ اي باعادة
اللام المحذوف فيما عدا الجمع المذكر والواحدة المخاطبة اذا كانت النون ثقيلة ق في افتعل
اي حكم معتل من الاجوف المهموز الفاء والناقص عند نقله الى باب الافتعال لحكم غير المهموز منها
في الاعلال ق ايتال من الاول وهو الرجوع في تفسيره باصطلاح نحوي واما ايتلي من الالو
وهو التقصير ق اشارة الى الخ وصرح به المؤلف في بحث المثال ق لا تقلب لانها بدل
الهمزة ومن لا تقلب تاء لم تكن ابدالها ولان الياء هنا العروضها وحذفوا بعض الصور
غير مستقلة ق بمعنى الخ يعني ان تخذ واخذ بمعنى واخذ فاذا بني افتعل من الاول قيل
اتخذ ومن الثاني قيل ايتخذ هذا ويمكن كون اتخذ من وخذ وهو لغة في اخذ
ق وهو ما الخ تعريف بصيغ الاصل منه ترك التعريف والشروع في بيان البناء بانه احالة
على المجهول بالنظر الى المبتدى ق من غير الخ اذ لو قيد باحدها لخرج عنه التسمية باسم الزمان

والمكان اصطلاحا لا لغة كالمحشر حيث جعل اسما للمكان مخصوص لا للمكان الاجتماع مطلقا بخلاف نحو
مضرب فانه ليس مخصوصا بمكان او زمان والفرق بينهما كالفرق بين القارورة المختصة بظرف معين
من الزجاج وما يستقر فيه الشيء الشامل له ولغيره هذا وفي كلامه اشارة الى انه لا يعمل وان علم عدم عمله
انه لو عمل لخرج من الاطلاق الى التقييد وهو خلاف وضعه لكن يرده كما قاله عصام جواز اضافتهما ووصفهما
وان عمل اسم الزمان في المفعول والمكان واسم المكان في المفعول والزمان لا يخرجهما عن الاطلاق فتأمل ق من
يفعل اي غير الناقص بقرينة ما يأتي سواء كان صحيحا او اجوف كمثال المؤلف او مضاعفا كمفر او مهموزا
كمأزر ق بكسرها ليوافق حركة عين مضارعه ق ويفعل لوحده واكتفى بما بعده لكن ق الفصيح اي
في الافصح فلا يرد نحو مألك للمولكة اي الرسالة ومهلك للهلاك ومسير للسعة فانها ليست فصيحة
ق معونا جعلها الفراء جمع المعونة ومكرمة بمعنى الاعانة والاكرام وبعضهم مصدرا او بعضهم مخفف
معدون ومكرم مصدرين كالميسور ا متضعف الاخير بكثرة التغيير بنقل حركة العين وحذف
الواو مع شاركته للمفعل في المرفوضية ق لان الفتح الخ ولانه اقرب الى الضمة من الكسرة لانهما
علويان بخلاف الكسرة ق المسجد قد يقال ان اريد به البيت المبني للعبادة فليس اسم مكان
لعدم اعتبار وقوع الفعل فيه او محل السجود فبالفتح الا ان يختار الشق الاول ويجاب بان شذوذه
بعد وقوع الفعل فيه وغير بعد لانه لو تم فانما هو بالنسبة الى موضع السجود منه لا غير ق
والمشرق الخ قد يقال انها خرجت عن ما وضع له اسم المكان بحسب المعنى لاعتبار الخصوص
فيها فخرجت عن القياس في لفظه وذلك لان المشرق والمغرب مختصان بمواضع مخصوصة
ومثلهما المطلع والانف المجزر موضع هيأ لجزر الابل اي نحره وان لم يجزر فيه والمفرق بوسط
الرأس لانه موضع فرق الشعر والمرفق بموصل الذراع والعضد لانه موضع الرفق والملابس والمنسك

والمنسك بموضع نسك مخصوص هو الذبح والمسقط بموضع الولادة لكونه محل سقوط الولد ويمكن
اجراء نظيرها في المسكن والمنبت فلا تكون اسما والزمان والمكان ق في المسجد الخ وكذا في المنسك
والمفرق والمرفق كما في الكمال فلو ذكر هذه الستة بلا فصل بعد قوله وشذ وقال هنا وحكى الفتح
في الست الاول لكان اخصر واولى ق واجيز اي اجيز الفتح في جميع الصور الشاذة كما هو رأي
الفراء وان لم يسمع الا في بعضها ق صحيح الفاء سواء كان صحيحا او مضاعفا او اجوف او مهموزا
ق معتل الفاء ظاهره ولو يائيا لكن الراجح كون اليائي على مفعل بفتح العين كميقظ من اليقظة ضد
النوم ويمكن تخصيصه بالواوي بقي انه يشترط في كسره كونه مما يحذف فائه في المضارع كوعد ووضع
وقد يقال اشار بالمثالين الى التخصيص والاشتراط المارين ق مكسورة لمناسبة حركة المضارع
في نحو يعد وقيل لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معها وفيه نظر ق المعتل اللام سواء كان عينه
حرف علة اولا فيشمل نحو قوى كما اشار اليه بالمثال فلا يرد انه ينبغي ان يزيد واللفيف المقرون
ق ومعتلهما اي معتل الفاء واللام كمعتل اللام في فتح عينه لانه يتوسل به الى التخفيف بقلب اللام
الفا بخلاف ما اذا كان كالمثال في كسره فلو قال بدل قوله ومن المعتل الخ ومن الناقص واللفيف
مفتوح الخ لكفى وتوهم دخول معتل الفاء والعين فيه غير ناشئ لانه يعلم استثنائه بملاحظة
ما مر فيه فتأمل ق اما للمبالغة تصحيح للحرف النادر وكلمة او لانفصال الخلوي وعلى الثاني يكون
مؤنثا بحسب المعنى ق كالمظنة قد يقال هو ليس باسم مكان لانه ليس المراد به مكان الظن بل
مكان يظن حصول الشيء المظنون فيه كما قاله المصري فلا يدل على وقوع الفعل وكذا المقبرة والمشرقة
لتخصيصهما بموضعين معينين كما يشير اليه فيما يأتي ولا يبعد جعل الكاف للتنظير فليفهم ق المظنة
قد يقال انها محمولة على مفعلة من ان يعن بكسر العين اي تحقق ق بالضم قضيته انها لو كانا بالفتح

لم يكونا شاذين ويتجه انه ينافيه ما في الشافية من ان المقبرة بالفتح شاذ الا ان يراد انه ليس
بشاذ من حيث حركة العين وان شذ من جهة لحوق التاء ق المخصوص اي المهيأ للدفن
والشروق وان لم يتعاطيه ق يعتبر اي يعتبر فيه مفهوم الدفن والشروق فلا يرد ان كلامه
يشعر بانه لو وقع فيه الدفن والشروق لكان اسم مكان وان لم يلاحظ في مفهومه ذلك وليس
كذلك ق فلا شذوذ اي من جهة ضم العين فلا ينافيه ما في الكمال من ان المقبرة اي وكذا
المشرقة شاذ لخروجها عن اصل معنى اسم المكان ق اسم المفعول اي منه ولو بواسطة
حرف الجر فلا يرد ان ما ذكره لا يجري فيما كان لازما ويمكن تعميمه من الحقيقي والفرضي هذا ولم يكن
على وزن اسم الفاعل لان اسم المفعول اخف منه ولانه يناسبهما من حيث انهما مفعول فيهما
الفعل ق كالمدخل يحتمل اسم المفعول واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي والفارق بينهما
هو القرائن حالية او مقالية ق واذا كثر استطرادي ذكره لنوع مناسبة بينها وبين اسم
المكان فان نحو مأسدة ليس اسم مكان لانه مكان عين لا فعل ولان معناه مكان كثر المأخذ
فيه لا محصل المأخذ فيه بخلاف اسم المكان ق مفعلة بناء والتأنيث وجوبا لكونها صفة الارض
وهي مؤنثة ق من الثلاثي المجرد اي باعتبار حال الاشتقاق منه وان مزيدا فيه قبله فلا ينافيه
تقسيم المأخذ فيما يأتي الى المجرد والمزيد فيه ولا يكون لفظ المجرد مستدركا نعم لو قال في ثلاثي الاصول
كارض مسبعة ومأسدة ومذأبة ومبطخة ومقثأة ويقال في غيره كثير الحجر كالاحصر واحسن واسلم
ق مبطخة عطف على ما قبله او مبتدأ وخبره قوله من مزيده الخ وفيه دفع لنقض مفهوم قوله الماء من
الثلاثي المجرد بنحو مبطخة من البطيخ فانه ثلاثي مزيد فيه مع انه بني منه المفعلة وحاصله ان المراد
الثلاثي المجرد في الاصل او بعد حذف الزوائد والبطيخ وكذا القثاء اذا حذفت منه الزوائد صار

ثلاثيا مجردا بني المفعلة منه ق في غيرهما اي من باقي الاصول وخماسيها او مزيدا احدهما ق
وهو وان كان الضمير راجعا الى اسم الآلة يتجه ان اسم الآلة لفظ فلا يعالج به المعالجة المذكورة
او الى الآلة فمع ان تذكير الضمير يأباه يرد عليه انه لا يلائم عن منه لانه بصدد بيان اسم الآلة
ليكون توطئة لبيان كيفية بنائه من الفعل وقد يجاب باختيار الشق الاول وحذف المضاف اي
اسم ما الخ او ما يعالج بمسماه الفاعل الخ ويرد عليه انه ينتقض التعريف بنحو السكين وامثاله واما
اختيار الشق الثاني وجعل التذكير باعتبار الخبر فغير حاسم لتمام الايراد فلو وهو ما اشتق من فعل
اسما لما يستعان به في ذلك الفعل من حيث انه كذلك لكان احسن ق كمحلب اي يكون على وزن مفعل
كمحلب ق مفتاح هذه الاوزان الثلاثة قياسية على الاصح بمعنى انه يجوز ان يشتق كل منها من اي
فعل اتفق وان لم يسمع وقيل بعضها قياسي وورد السماع باحدها في فعل امكن اطلاقه على كل ما
يستعان به في ذلك الفعل فيجوز اطلاق المفتاح على كل ما يفتح به وان لم تكن تلك الآلة المعروفة ق
اصلها الخ اي لا فرق بينهما وبين المكسحة في الوزن لكن ذكره لئلا يتوهم من عروض الاعلال عليه بقلب
يائه الفا ان وزنهما متغايران ق ومن فتح الخ اي المسلم اعتبار ان كونه مكان الرقي من حيث انه الرقي
فيه وكونه آلة من حيث انه مستعان به فيه ففتح الميم في المرقاة بالنظر الى الاول وكسره بالنظر الى
الثاني ومن هذا يظهر فائدة الحيثية الى ذكرها في التعريف ق وهي اسما اشارة الى شذوذها
من حيث المعنى ايضا لخروجها عما وضع له اسم الآلة حيث اختصت ببعض ما يستعان به
في مأخذ الاشتقاق او الى انها ليست من اسم الآلة لذلك الاختصاص فلا يكون ضم الميم والعين
فيها خلاف القياس هذا وقد يتم المدهن والمكحلة الخ مأخوذة من الدهن والكحل والحرض اي الاشنان
وهو من اسم العين فلا تكون من اسم الآلة لاشتقاقه من الفعل ق لظروف فان المدهن اسم

لظرف مخصوص عرفا الا انه لما … يجعل فيه والا لاطلق على نحو ملعقة او ورقة جعل
فيه الدهن وليس كذلك وكذا البواتق ق عند سيبويه فشى بان مخرصته ثابت عنده وهو خالف
لما في الكمال من انه لم يثبت عنده سوى المكحلة الاول الا ان يبنى على التغليب ق الا المنخل
قضية اطلاق المنخل على نحو العمامة اذا نخل به والموقف على نحو البيد والنار كى اذا رق
به وهم ق وكلما عطف على الآلى والمتعاطفان مرتبطان بما قبل الا ينبغى ان هذه المذكورة
كلها غير جارية على الفعل على ما في المراح والا المنخل الخ ويمكن جعلها قيدين المفتوحة والمرفوعة
المطوية ق وجاء مدق وقد يجئ اسم الآلة على الفعال بكسر الفاء كالنظام وعلى فاعلة
كالباصرة وفاعل بفتح العين كالخاتم والعالم ولا يبنى الا من الثلاثى المجرد فليحفظ ق المرة
اى المصدر الدال على واحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقته بلا قصد خصوصية نوع من الخ
واعترض بان في دلالة الهيئة على المرة نظرا لانه اذا قيل هو حسن الجلسة اى بين حسن
النوع في الجلوس بلا اعتبار كونه مرة او اكثر هذا وقد يناقش تلك الدلالة نحو ضربتان و
فيه ان معناه مرتان من الضرب فالمرة مدلول الفعلة وتعددها مدلول التثنية على انه يمكن
ان يجعل دعوتها عند تثنيته فانهم ق على فعلة لان فعلا بفتح فسكون هو الاصل في مصدر
الثلاثى المجرد فبنيت منه المرة بزيادة التاء على الوحدة وخص بالآخر لكونه محل التغيير واما نحو رحمة
بكسر الفاء فشاذ كما في الصحاح ق كضربة اشار به الى ان الفعلة التى للمرة تكون فيما دل على
فعل الجوارح لا الصفة الثابتة كالحسن ولا الفعل الباطنى كالعلم ق مما عدا اى عدا الثلاثى
المجرد الخالى عن التاء فيصدق بالثلاثى المزيد فيه سواء كانت بلا تاء او بها وبالثلاثى المجرد ذى
التاء نحو رحمة ونشدة وكدرة فالنوع المستفاد من هذا متوجه الى المقيد والقيد ق والفارق

والفارق بينهما يعنى ان نحو نشدة ورحمة يستعمل في اصل الحديث والنوع والمرة والفارق
بين الثلاثة هو القرينة حالية او مقالية نحو اللهم ارحمنا رحمة واسعة ق كحسنة فقال
القرينة اللفظية للنوع والواحدة قرينة لفظية للمرة واما قرينة ارادة اصل المصدر فترك
قرينتهما ق فان لم يكن الخ قيده بقوله وذلك الخ لان الثلاثى الخالى عن التاء قدمر حكمه هذا و
ان اريد توضيحا فيما لم [illegible] ان علما لبها في الاستعمال فان تساويا فيه وكان احدهما
قياسا والآخر سماعيا غير غالب زيدت على القياسى حتى فان غلب السماعى فالظاهر
تساويهما في الزيادة وانه ترك بيان الفارق بين المرة والنوع من القرينة اتكالا على
المقايسة فلو ترك قوله الا والفارق القرائن لحسنه وزيادة وذكر بعد قوله بدونها
لكان احسن واحسن الله حالنا وجعلنا آمالنا ووفقنا واحبابنا للعبادة وجعل لنا
ولوالدينا ولهم الحسنى وزيادة ونفع بهذه الحواشى المؤلف في عن موجها المتحاشى و
لا يعقل في صفها الداى والواشى الا من على بصيرته الغواشى جميع المحصلين من اهل
السعادة والانصاف لا اهل الشقاوة والاعتساف بحرمة سيد المرسلين وآله
وصحبه الطاهرين وسائر المقربين صلى الله عليه وعليهم اجمعين الى يوم الدين
وكان الفراغ من التنقيح والتهذيب وتحرير ما اردناه وازالة التصعيب

سنة الف وثلثمائة وتسع واربعين من
هجرة سيد الخلائق اجمعين صلى الله عليه
وعلى آله ما دامت السموات حول
الارضين وآخر دعوانا ان الحمد
لله رب العالمين تمت